

الفريق الاستقلالي لمجلس النواب يوم أمس بخطاب واقعي مدرك للمطالب العادلة للفئات الاجتماعية وللسياقات التي توطرها، بعيدا عن الترضيات وعن التأويلات ولغة المزايدات السياسية، وبعيدا أيضا عن خطاب التمجيد الهادف إلى دغدغة المشاعر والأحاسيس، خطاب ينتصر لمصلحة الوطن على ما دون سواها.

إن جلسة اليوم، السيد الرئيس، الأخوات والإخوة، ليست مجرد إجراء دستوري مسطري للتنصيب، وإنما هي فرصة للنظر في المرأة العاكسة ومساءلة حصيلتنا الجماعية وإجراء تقييم موضوعي ومسؤول لما تحقق وما لم يتحقق على مستوى توطيد الخيار الديمقراطي وتكريس القيم الديمقراطية ثقافة وممارسة، وعن مدى قدرة هذا البرنامج على الاستجابة لآمال وطموحات ملايين الشعب المغربي في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

جلستنا اليوم وتعيين هذه الحكومة اليوم طال انتظارها، الأخوات والإخوة، واشتاق إليها الجميع، جلسة هذه الحكومة تشرب إليها الأعناق لأنها تأخرت، وفي تأخرها كان هناك أنين المحتاجين، أنين الطبقة الشغيلة، أنين مختلف شرائح المجتمع المدني، وهي تنتظر ماذا ستحملون معه السيد رئيس الحكومة المحترم.

جلسة اليوم نكتسي طابعا خاصا لكونها ترتبط بالنسبة لنا بوقفة مع التاريخ للصدح بالحقيقة التي وحدها للتاريخ والمستقبل ومناقشة برنامج حكومي تشكلت في مسار سياسي عجيب وغريب.

جلسة اليوم نزع منها ستكون من أكثر الجلسات مشاهدة وتبعها من قبل الرأي العام الوطني ومن الأوساط المنتبحة للشأن السياسي ببلادنا، والتي تتربق موقف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلسيه في البرلمان من التصريح الحكومي ومن الحكومة بشكل عام.

لكن قبل الخوض في مناقشة ذلك والوقوف على السياق العام الذي طبع المسار السياسي ببلادنا واستعراض موقف حزب الاستقلال من بعض علاماته الفارقة انتهز الفرصة لأجدد لكم، السيد رئيس الحكومة، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين أجدد لكم التهنية على الثقة المولوية الكريمة التي حظيت بها وحظي معكم فريقكم الحكومي الذي تتمنى له النجاح والتوفيق، نجاح هو نجاح للمغاربة، نجاحكم نجاح للديمقراطية، السيد رئيس الحكومة، نجاحكم نجاح وتتميم للمجهودات التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، نجاحكم نجاح للمغاربة وتطلعاتهم.

السيد الرئيس،

بين هذه اللحظة ولحظة الإعلان عن نتائج اقتراع السابع من أكتوبر أهدرنا أزيد من نصف سنة في النقاش والسجال السياسي العقيم، تكبدت فيه البلاد خسائر مادية ورمزية ثقيلة (المقاولات، التنمية، فرص الشغل وانتظارات أخرى...)، خاصة على صعيد تعزيز مصداقية عمل المؤسسات،

محضر الجلسة الثانية والثمانين

التاريخ: الثلاثاء 27 رجب 1438 (25 أبريل 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والمستشار السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: خمس ساعات وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أيها الحضور الكريم.

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، والمادة 230 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي سبق للسيد رئيس الحكومة أن قدمه أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الأربعاء 19 أبريل 2017، وذلك طبقا للتوزيع الزمني الذي أقرته ندوة الرؤساء بتاريخ 13 أبريل 2017.

إذن على بركة الله أعطي الكلمة لأول متدخل في المناقشة، أظن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود ساعة واحدة وثلاثين ثانية، فليفضل مشكوراً.

أخبركم أن وقائع هذه الجلسة سيتم نقلها على الهواء مباشرة في القناة التلفزيونية وأظن الراديو كذلك، كما هو الحال تماما مع الجلسة التي عقدها زملاءنا في مجلس النواب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى

آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المعين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بكل إرثه الوطني لتوضيح وتبسيط موقفنا من الحكومة وبرنامجها، هذا المشروع في تكامل وانسجام مع ما تفضل به إخواننا في

حزب الاستقلال ضمير هذه الأمة وصوت مختلف شرائحها الجمعية". إن حزب الاستقلال بكل عمقه التاريخي ووزنه السياسي ووطنيته الصادقة التي دفعت الحزب إلى اتخاذ موقف شجاع وسليم في التوقيت المناسب بعيدا عن لغة المكاسب والمغامر.

إن رهاننا الأساسي هو احترام تعاقدا مع الشعب من أجل حماية الشرعية الانتخابية وتوطيد دولة الحق والقانون والدفاع عن الحرية، العدالة الاجتماعية، التعادلة الاقتصادية والإنصاف والمساواة والمنصفة والمواطنة الحقة.

لذلك، فإن فريقنا سيستمر في لعب دوره الكامل كقوة اقتراحية تبتغي النهوض بقضايا المواطن وتحسين مكنتياته وتقويم الاختلالات السياسات العمومية وتجويدها في إطار الأدوار الدستورية المكفولة لهذا الفريق.

تلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هي مرجعيتنا في الفريق في التعاطي مع أداء حكومتكم، وهي المرجعية نفسها التي سنعمدها في مناقشة برنامجكم الحكومي اليوم باعتباره وثيقة تعاقدية ترهن عمل الحكومة بعد تنصيبها وخلال مدة انتدابها، وستشكل إطارا مرجعيا لتفعيل الوظيفة الدستورية للبرلمان.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين سيستحضر أيضا في هذه اللحظة التي يفترض أن تكون لحظة ديمقراطية إصرار البعض على الالتفاف على الإرادة الشعبية، وهي نتائج الانتخابات وتوزيع شهادات حسن السيرة يمنة ويسرى وسعت جاهدة إلى محاصرة الأحزاب السياسية الوطنية في محاولة لقتل السياسة وفرض اشتراطات شخصية معينة لقبول عمر أو زيد.

السيد الرئيس،

إننا اليوم ونحن ناقش الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي نعتبر أن الرهان الكبير الذي ينبغي أن ترفعه هذه الحكومة هو رهان الثقة، الثقة التي ما فتئت تهتز جراء حملات التبخيس والتبئيس والتجاذب ولغظ البلاغات المضادة التي وأكبت تشكيل هذه الحكومة.

نعم، السيد رئيس، الثقة، الثقة بأن الآفاق مطمئنة وأن مكونات الحكومة تتفق في بعضها البعض ومنسجمة انسجاما تاما تجعلها تعمل بكل قوة وحنكة تلبية لتطلعات المجتمع المغربي.

الثقة في أن الحكومة لن تعمل على تغليب هاجس التوازن المالي على حساب المطامح الاقتصادية المقرونة بالعدل الاجتماعي وبالعدالة الاجتماعية.

فهلا بعثم لنا، السيد الرئيس، بمؤشرات مطمئنة حتى تثق في حكومتكم وفي وبرنامجها ولو أننا لا نملك سلطة التصويت، ولكننا نرغب في أن الشعب المغربي يثق ليطمئن لأن شعارنا "ولا تنمية بدون استقرار، بدون أمن"، إن لم يكن الاستقرار والأمن سوف لن تكون هناك أية تنمية، هنا وفي هذا المنبر أمامكم وأكد وأحيي تحية كبيرة رجال الأمن والدرك

فلم نكن بحاجة إلى التغيير في الأشخاص فقط، بل إن أملنا كان في تغيير الأسلوب ومنهجية وضع المؤسسات وانتخابها وتسييرها في فن صناعة التحالفات.

مع كامل الأسف أثبتت التجربة أننا لم نتخلى بعد عن استدعاء الأساليب المعلومة في صناعة التزييف وتأثيث ديمقراطية الواجحة أو ما كان يصفه الراحل المرحوم محمد بوسطة طيب الله نراه ب (le system)، هذا (system) هذه الكلمة المميزة التي تميز بها الراحل محمد بوسطة رحمة الله عليه، والنتيجة أننا اليوم أمام مؤسسات مخدومة تم تدجينها وإفراغها من محتواها ومضمونها الشعبي الديمقراطي.

ومع ذلك، فلم يخامرنا شك لحظة واحدة في أن سيادة مقتضيات الدستور هي المسار الوحيد الذي يجب أن يسير عليه ركب المسار السياسي العام في البلاد، وكانت القناعة راسخة، أن جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وهو الضامن الأول والرئيسي لاحترام الدستور، وكما جاء في بلاغ الديوان الملكي فإنه كانت لجلالته خيارات دستورية أخرى بعد عدم تمكن الأستاذ عبد الإله ابن كيران من تشكيل الحكومة، لكنه اختار أن يعتمد منها ما يكرس القراءة الديمقراطية الواضحة لمنطوق الدستور، فلا ملاذ إذن عن الدستور الذي يزداد قوة بإرادة ملكية صادقة ومؤمنة بمسار إصلاحي سياسي شامل.

وعلى الرغم من الملاحظات الأساسية التي كانت ولا تزال لدينا على بعض الفاعلين السياسيين، فإننا نرى أن التجربة كانت مفيدة جدا للمسار السياسي الإصلاحي العام في البلاد. ويكفي الاستدلال على ذلك بأن تشكيل السلطة التنفيذية اليوم لم يعد أمرا سهلا ومريحا، بل أصبح شاقا ومتعبا في مشهد سياسي نشيط وفاعل.

السيد الرئيس،

قد تكون قيادة التحالف الحكومي لم تعد بحاجة إلى مساندة حزب الاستقلال للحكومة لأنها محصنة بأغلبية مريحة جدا، على الأقل من الناحية العددية وليس من الناحية النفسية.

وقد نكون في حزب الاستقلال غير ملزمين بالمساندة لأن المرجح في تحديد توجهنا كان هو حماية الشرعية الانتخابية وتعبيد الطريق السالكة أمام المسار الديمقراطي في البلاد، فقد مرت مياه كثيرة تحت الجسر لتفرز لنا حكومة هي على ما هي عليه اليوم، ونكاد نحزم بأنها بعيدة بعد السماء عن الأرض لما كان يتطلع إليه الشعب المغربي والرأي العام الوطني ولما كان مطلوباً من هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المقارنة مع اقتراع 7 أكتوبر.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي لم نقدم شيكا على بياض، لم نقدم شيكا على بياض لهذه الحكومة وأصوات البرلمانين الاستقلاليين ليست دروعا احتياطية أو أصوات إضافية ولا أرقام عددية، بل هي قوة سياسية حقيقية اقتراحية، لسان الشعب المغربي كما نقول دائما ويحلو لنا أن نردد: "إن

السياسية للبرنامج الحكومي وعن قدرته على التمثل الواقعي لمعالجة الاختلالات التي تعترى النموذج التنموي والاقتصادي لبلادنا وعن قدرته على إخراج البلاد من البؤس الاقتصادي والاجتماعي بدل إلباس هذا البؤس الاقتصادي والاجتماعي ببريق السياسة.

إننا اليوم في الفريق الاستقلالي نعتبر أن إخراج البلاد من الوضع الصعب الذي تجتازه لن يتحقق إلا من خلال ميثاق وطني يرسم التوجهات السياسية ويعيد الاعتبار للقرار السياسي، لكنكم، السيد الرئيس، قد اخترتم الخيار السهل أو اخترتم عفوا الخيار السهل.

برنامج حكومي جاهز بدون خلفية سياسية ولا يمت بالصلة لبرامج مكونات التحالف الحكومي؛

برنامج لا نعرف منطلقاته ولا مبعثه، لا فرضياته ولا منهجيته في تصميم السياسات ولا ضمانات تنفيذ ولا مؤشرات وتحقيب الإنجاز ولا آليات التقييم ولا مصادر التمويل؛

برنامج بدون ترتيب واضح للأولويات ودون أهداف كبرى ودون مستوى اللحظة الفارقة التي تعيشها بلادنا؛

برنامج لا يوفر الشروط الضرورية لإدارة المنعطفات والانتقالات الحرجة التي تجتازها البلاد سياسيا وديموقرافيا واجتماعيا واقتصاديا.

تلكم بعض الملاحظات العامة والضرورية، السيد رئيس الحكومة، حول برنامجكم ولا نعتقد أنها قاسية - أبدا - لا نعتقد أنها قاسية كما قد تذهبون إلى ذلك لأنها لسان الشعب والمواطنين، أي نعم ليس كل الشعب لكن السواد الأعظم على الأقل.

ملاحظة تقاسمناها معكم لأننا نعلم أنكم تقدرون الصراحة وتحبون من يصارحكم.

إننا اليوم أمام إحدى المحطات الأساسية لتطوير التواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتناذر بوجه مكشوف حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطروحة، المطروحة والتي سترهن عملكم خلال الخمس سنوات القادمة إن شاء الله، وحول الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس المستشارين بكل مكوناته في هذه المرحلة الدقيقة.

أولى هذه القضايا قضية الوحدة الترابية للمملكة، مرددين ومعبئين وراء جلالة الملك من أجل مواصلة ورش الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية، لكن الملاحظ أن البرنامج الحكومي لم يولي حيزا مهما للمشاريع الكبرى المرجلة في إطار المخطط التنموي لأقاليم الصحراء الجنوبية.

أين نحن من ميناء الداخلة ومن المستشفى الجامعي ومن نواة جامعة والمدار المستقي ومن السدود التلية وغيرها من المشاريع التنموية؟

السيد الرئيس،

كما ننتهزها مناسبة أيضا لنثمن عاليا الثقة الغالية التي حصل عليها منتخبو الحزب وجميع المنتخبين بالأقاليم الجنوبية في جميع مراحل مسلسل الانتخابي

الملك ورجال القوات المسلحة الملكية بشتى أصنافها على المجهود الجبار الذي جعل جل المغاربة ينامون مطمئنين يتجولون مطمئنين، وهذا هو الكنز الذي يحظى به هذا البلد، اللهم اجعله دائما بلدا آمنا مطمئنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

لقد انتظرنا أكثر من نصف العام وكنا أمل أن يقدركم مسلسل المشاورات إلى عقلنة حقيقية لهيكلية الحكومة من خلال تقليص عدد الوزارات، لكن الآمال والأمانى ذهبت أدراج الرياح وخرجت علينا حكومتكم كسباقتها، وإذا قلنا أن اليوم يبدو أنه من الصعب عليها أن تتعافى سريعا من آلام المخاض وجروح الولادة البادية عليها، لأنها ولدت بولادة قصيرة ونلاحظ اليوم لازالت لم تتشافي عافها الله وبأسرع ما يمكن.

إن حكومتكم، السيد الرئيس، تسائلكم عن الهواجس والمعايير التي تحكمت في هذه الهندسة، هل الأمر يتعلق بالفعالية والانسجام؟ أم بهاجس الترضية وجبر الخواطر؟ والمثال في قطاع الماء والمياه الذي أسند تديره إلى أربع وزارات ووزارات سامية، نتمنى لهم كامل التوفيق ونتمنى أن يحصل الانسجام حتى لا نبقي نشاكس في البحث عن الكراسي أو المكاتب، علنا نخرج وقد.. ولنا تجربة ونحن قطعنا أشواط في مثل هذه العمليات.

وهل التركيبة وهندسة الحكومة الحالية يساعدان على قيام تحالف حكومي يتسم بالاستقرار والانسجام؟

أين نحن اليوم من الخطاب السامي لذكر جلالة الملك؟ لقد نسيتم وغفتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك تهافت، ودعني أمر بسرعة لأن السؤال يصعب التأكد عليه بالإيجاب، فالتناقضات بين الوزارات وكتاب الدولة ظهرت منذ اليوم الأول لتشكيل هذه الحكومة حول الاختصاصات والنموذج من تدخلات بعض فرق الأغلبية يوم أمس التي لم يرضها الحال، فإذا كان رب الدار ضاربا للبطول فما عساني أن أقول وأنا أصنف نفسي في صنف المعارضة.

وما يزيد الطين بلة هو العدد المرتفع لكتاب الدولة - مع احتراماتي لهم - ولم ولن أسمح بأن ينقص أي مغربي من قيمتهم لأنهم كفاءات، ولكن عسى أن يجيدوا مجالا للعمل ولا تتضارب الازدحامات والترتيبات، وما يزيد الطينة بلة هو العدد المرتفع لإخواننا كتاب الدولة في التركيبة الحكومية والذي يطرح أسئلة قانونية كبرى بخصوص المهام المسندة إليهم ونطاق التفويض الذي سيسمح لهم به من جهة وكذا سلطاتهم في تدير القطاع وتتبعهم ومساءلتهم خاصة أمام المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك مادام أن الفصل 48 من الدستور يحدد تأليف المجلس الوزاري في رئيس الحكومة والوزراء وهو ما سيجعلهم مجرد موظفين سامين عوض وزراء.

ولا مناص من أن نؤكد لكم، السيد الرئيس، أن هذه الحكومة تعاني أزمة كبرى بسبب انخفاض منسوب الموقوم السياسي والحزبي، ذلك أن الحضور القوي وغير المتوقع للتقنوقراط يدفعنا إلى التساؤل عن العقيدة

الماء ما كينش، أنا اخترت هاذ الجهة ولى مشينا من بني ملال والقلعة وغمشيو ولى مشينا في نواحي الدار البيضاء معنى أن هاذ الناس سيستبشرون خيرا بالمجهودات التي تبذلونها، سيما وقد خصصتهم مجموعة كبيرة من العقول المدبرة في البحث والتنقيب عن الماء وفقكم الله.

كم كان أملنا كبير أيضا في أن يشكل هذا البرنامج .. سأترك المجال للحديث بعض اللقطات، وأستسمحكم.

وبخصوص المحور الاقتصادي والتدابير الاقتصادية والمالية الواردة في البرنامج الحكومي، فإن الحاجة الماسة إلى طرح السؤال كيف؟ (le pourquoi des choses)، كيف؟

السيد وزير المالية المحترم،

أعرف قدراتكم وكفاءتكم لكن كيف نتظره وينتظره معي الشعب المغربي، أقول كلمة واحدة فما يخص الجانب المالي، أقول كمغربي عايشت لسنا في حاجة إلى القروض، لسنا في حاجة إلى القروض بقدر ما أحبذ أن تكون هناك ترشيد النفقات، محاربة الغش واسترجاع أموال الدولة.

أعجبني ما أعجبت به في تصريحكم "محاربة الفساد"، فهل سيكون محاربة الفساد فعليا أو مجرد كلام؟ أقول وأردد لسنا في حاجة للاقتراض من أي بنك دولي كان، بل نحن في حاجة إلى ترشيد النفقات، مراقبة المال العام، وهنا سنكون قد وصلنا إلى ما نريده وما يريده الشعب المغربي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

كيف نتقل من نموذج استنفذ غرضه وفقد راهبته إلى نموذج عصري تنافسي مندمج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، نموذج قادر على تحقيق نمو قوي ومستدام وعادل ومدمج، ندخل به نادي الدول الصاعدة.

فهل يتضمن البرنامج المعروض علينا التزامات وآليات كفيلة بتحقيق ذلك؟

إنه وبمجرد طرق باب دعم الاستثمار العمومي وتنويع الصادرات وغيره من المواضيع يتبين أن ما تفضلتم بتقديمه، السيد رئيس الحكومة، لا يختلف عن سابقه وأن الأمر لا يخرج عن تلك الالتزامات الاعتيادية التي تم ترديدها سابقا عند تقديم كل مشروع برنامج حكومي، حتى أضحى تصنف في خانة التلميحات اللفظية والحشو البلاغي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نتمن توجع البرنامج الحكومي إلى تسريع مسلسل التحويل الهيكلي، ونعتبره المدخل الأساسي لتحسين أداء النظام الإنتاجي الوطني وتحريك بنيتها الجامدة والمرتبطة بشكل كبير بالقطاعات التقليدية كصدر رئيس لخلق مناصب الشغل والثروة، لكن - وفي تقدير الفريق - فإن البرنامج الحكومي لا يتناول هذه العناصر مجتمعة وفق رؤية ناضجة، فإنه يدفعنا للقول أنه لا يوفر الشروط الموضوعية والأولية لدعم التحويل الهيكلي، فمفهوم التحويل الهيكلي يحيل بالضرورة على ثلاثة عناصر أساسية ومتراصة فيما بينها وهي الاندماج، التنويع والإنتاجية.

الأخير والتي تجعل منهم، كما أكد على ذلك جلالة الملك، الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية سواء على مستوى المؤسسات الوطنية أو في علاقاتهم بالمجتمع الدولي.

كما أود بهذه المناسبة أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار لجميع أصناف القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية على الروح العالية والتفاني في التضحيات الجسام، هم مرابطون وسيستمررون "يا أيها الذين امنوا اصبروا وصابروا وربطوا واتفوا الله لعلكم تفلحون" هو صابرون والفلاح إن شاء الله سيكون حليفهم.

إن العالم اليوم يشهد أن إفريقيا توجد في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، ويكفي الاستدلال في هذا السياق بأن المغرب يعتبر أول بلد مستثمر في عشرات الأقطار الإفريقية بفعل السياسة الحكومية والرؤية الاستراتيجية الرائدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره اللهن وبفضل الشراكات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة.

وإذ يعبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عن ارتياحه الشديد لهذا التوجه فإنه كان يأمل أن تكون إفريقيا حاضرة بشكل أكبر وبشكل وافر وأن تنال حيزا أكبر من مضامين البرنامج الحكومي الذي نحن اليوم بصدد مناقشته.

السيد الرئيس،

كم كان أملنا كبير أيضا في أن يشكل هذا البرنامج فرصة للالتزام بمراجعة العديد من النصوص القانونية المؤطرة للحريات الأساسية من قبيل مشروع القانون المتعلق بالحق في الولوج إلى المعلومة والذي لم يرد له الخروج إلى حيز التطبيق بعد والقانون المتعلق بجرية تأسيس الجمعيات والتجمع السلمي، سواء بناء على نتائج الحوار الوطني الذي قاده الحكومة السابقة حول الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، كم كان أملنا كبير في أن يشكل هذا البرنامج فرصة أيضا للتأكيد على رغبة الحكومة وعزمها تدارك ما فات والتسريع بإنجاز الأوراش الكبرى الهيكلة وخاصة الجهوية المتقدمة والتعاون بين الجهات وهناك جهات فقيرة تئن من الهشاشة والضعف.

ولا داعي لأذكركم، السيد رئيس الحكومة، هناك عدة وجوه وعدة وزارات تتكلف بالماء يعني هذا أننا اليوم - الله يعاونكم مع هذه الحكومة - سوف لن نعود نرى الرحيل وقافلة البدو ينتقلون من الفجر حتى يعودون في المساء بحثا عن الماء، فحسب المجهودات والابتكارات للمجموعة من الإخوة أعضاء الحكومة - وفقهم الله - لنقطع مع النقص في الماء وسيأتي لأتكم على الماء أيضا في الجانب الفلاحي.

إذن أنا مطمئن وسيطمئن معي الشعب المغربي إذا كان العدد الوافر من الوزراء يهتمون بالماء، معنى توفير الماء في الجبال وفي الصحاري مرورا إلى طلعا من صفرو ومشيينا ليسور بولمان، وجينا حتى لبوعرفة معنى أن

الضريبة آلة من آليات السياسة الاقتصادية باعتبارها أحد أدوات تدخل الدولة الأساسية لتحقيق أهدافها، فهل نعتبر هذا الصمت المطبق للبرنامج الحكومي عن الحديث عن السياسة الضريبية بمثابة إعلان من الحكومة عن استراحة ضريبية أم أن الأمر (la pause fiscale) لا، السيد الوزير كيعجبو الفرنسية، نهضرو على (la pause fiscale) أم أن الأمر يتعلق بغياب تصور حول موضوع أو اختلاف في الرؤى بين مكونات الأغلبية؟

رابعا: لم يقدم البرنامج الحكومي أي تصور حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتضامن المقاولات الصغرى والمتوسطة وكيفية استثمار تحويلات مغاربة الخارج بشكل أفضل وغيرها من القضايا، المقاولات الصغرى.

كنت أتمنى أن أستمع في تصريحكم في البرنامج الحكومي كيفية دعم المقاولات الصغرى، سيما وأن المقاولات الكبرى قد تأثرت تأثرا كبيرا، سواء بما أصاب العالم (la conjoncture économique)، ولكن السياسة متبعة حاليا هي لم ترق ولم تكن فيها نبرة الدعم للمقاول الصغير، اليوم مع هاذ التأخر الحكومة أعداد الله خذات الفلوس من عند (les fournisseurs) ومازال ما تتخلص والضريبة تتسالمهم، حسب أسيدي غادي تدخل للحبس وأنت تتسال للدولة، هنا تخلصنا هذاك المقاول الصغير ندعموه.

المقاولات الكبرى المراجعة المراجعة المراجعة إلى متى ستظل هذه المراجعة سيف على المقولة الكبرى؟

أرى لنا المقاول دابا الآن راه لابس إلى قبض لنا ذيك الناس، راه لابس إلى بقي قابط لنا الناس وما خرجهومش للزقة، (la CNSS) الضرائب، المراجعة، معنى أشنو معنى أن الموت هاذي وهاذي كنهاولو نضربو المقاول وما نيمولوش السعة تناعو باش يكون مثمر.

السيد الرئيس،

يتوقع البرنامج الحكومي تحقيق نمو اقتصادي ما بين 4.5 و 5.5% في أفق 2021 إن شاء الله، وبغض النظر عن عدم توضيح الفرضيات المعتمدة وخاصة فيما يخص بعض المتغيرات والمربطة بالمحيط الدولي، فإن تحديد هذا الهدف بهذه الطريقة أمر غير مبرر، ذلك أن الإرادية السياسية الاقتصادية للدولة تقاس بقدرتها على تحقيق نمو قوي ومستدام.

وفق هذا المعنى كان من الواجب على الحكومة الالتزام بمتوسط النمو وليس بنسبة النمو عند نهاية الولاية الحكومية ويكفي أن تتزامن سنة 2021 بحول الله مع سنة فلاحية، هاذي الفرضية جيدة لتحقيق بطريقة شبه ميكانيكية معدل نمو يفوق 4.5%.

واسمحو لي أيضا أن أفتح قوسا في هذا الإطار لأؤكد لكم (أن عصرنة القطاع الفلاحي والرفع من إنتاجيته وتنويع أنشطته ودعم استقلاليته عن العوامل المناخية والتي ضلت مجرد أماني في ظل النتائج المحتشمة للمخطط الأخضر والتي لا ترقى إلى طموحات ولا تتناسب مع الجهود المبذولة ماليا من طرف دافعي الضرائب، ولا تحقق التضامن والعدالة في توزيع

والحال أننا لم نجد في التدابير المقترحة في برنامجكم ما يمكن أن نسميه "تعميق اندماجية الاقتصاد الوطني" (L'intégration) بما يسمح من تحرير وتحويل الموارد من القطاعات والأنشطة التقليدية إلى القطاعات والأنشطة العصرية ذات القيمة المضافة العالمية.

إن البرنامج الحكومي، السيد الرئيس، وهو يكتفي بالتركيز على مواصلة الاهتمام بنفس القطاعات دون تمييز الامتيازات المقارنة يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن التنوع، تنوع بنية الاقتصاد المغربي سيبقى هدفا مؤجلا إلى حين، وأن بنينه ستظل تتسم بنفس التوجه، فإنه يحسب للبرنامج الحكومي إدراجه لموضوع العقار كمحور أساسي في محاور العمل الحكومي، لأنه يبقى أحد المعوقات التي تحول دون مردودية تنافسية الاقتصاد المغربي بسبب سوء التدبير ومافيا العقارات، ونأمل أن تتوفر الإرادة السياسية لتفعيل التدابير المقترحة على الأرض في أفق الإصلاح الشامل للقطاع.

كما يجري الحديث عن الإنتاجية بالضرورة إلى الحديث عن ضعف التنافسية الاقتصاد الوطني، واسمحو لي في هذا الصدد أن أقول لكم أن التقييم الذي تقترحوه لمجموع اتفاقيات التبادل الحر هو إجراء مهم ولا بد منه، لكنه غير كاف بكل تأكيد فحصة مبادلات المغرب التجارية التي تندرج في إطار اتفاقيات التبادل الحر تبقى هامشية مادام اقتصادنا غير متموقع في سلاسل الإنتاج الدولية لضعف إنتاجيته كما أن صفحة المراهنة على المنافسة بالأسعار يجب أن تطوى «compétitivité-prix».

ومادام الشيء بالشيء يذكر، فاسمحو لي، السيد الرئيس، أن أسألكم عن غياب أي إشارة إلى عقد اتفاقيات التبادل الحر مع بعض الدول الكبرى من قبيل إنجلترا من قبيل المملكة المتحدة والتي سارعت العديد من الدول إلى بدء المفاوضات إلى طلب ودها، فإين نحن من هذا الإسراع في كسب الكليان؟ في كسب من يمكنه أن يساعدنا أو يقبل إنتاجنا؟ المهم ماشي هو الإنتاج، المهم هو البحث عن السوق، البحث عن السوق بجودة وأثمنة معقولة.

السيد الرئيس،

اسمحو لي أن أثير انتباهكم إلى بعض النقاط التي تفادى البرنامج الحكومي الحديث عنها وسأكتفي في ذلك بأربع قضايا أفقية نعتبرها أساسية وضرورية:

أولا: لم يخص هذا البرنامج ولو كلمة واحدة لقضية التمويل والإصلاح المالي وهي التي تكنسي راهنية كبرى في سياق الانخفاض غير المسبوق للقروض البنكية وشلل البورصة وباقي الأسواق الدين الخصوصي؛

ثانيا: لم يتضمن البرنامج الحكومي أو لم يشير إلى أدى إشارة إلى مشروع تحرير سعر صرف "الدرهم"، الذي أعلنه والي بنك المغرب مرارا، علما أن هذا الأمر يدخل ضمن الاختصاصات الصرفية للحكومة بمقتضى المادة 8 من القانون المنظم لبنك المغرب؛

ثالثا: لم يوضح البرنامج الحكومي كيف تعترم الحكومة جعل السياسة

التحتية والتجهيزات الأساسية.

لم تتمكن من تقليص عدد وفيات الأمهات إلى 50 وفاة عن كل 100.000 ولادة، فشلنا في خفض وفيات الرضع إلى 20 وفاة عن كل 1000 ولادة.

أما التزامكم بتعميم اللوج إلى الخدمات الصحية الأساسية ورفع التغطية الصحية إلى 90% فإننا لا يمكن لنا إلا أن نثمه بالرغم من أننا بحثنا وبحثنا كثيرا في كلمات البرنامج الحكومي لكننا لم نجد تدابير عملية وجديدة ولا التزامات مالية مطمئنة بتحقيق هذا الهدف، حتى هذيك (la mutuelle) تتيحلوا عليها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

(la mutuelle) التعااضدية كانت عندها مصحات، ولكن اللوي القوي يأكل الضعيف حال أو يحاول بثر هذه المصحات التي كان يلتحج إليها المريض، العامل البسيط هذا يجب الانكباب عليه، وكنت أود أن أرى السيد وزير التشغيل ليتم بما يروج بهذه التعااضدية لأنها الملجأ الوحيد لمجموعة من الفقراء ومن نسيمهم بالهشاشة.

أخال أن لا أحد في هذه القاعة أو خارجها ببلادنا يشك في أن قطاع التعليم يعاني أمراضا وتشوهات مزمنة تتفاقم يوما بعد يوم، فخطب جلالة الملك والتقارير الدولية والوطنية مجمعة على وضعه المساوي وأعطابه وأعراضه المرضية، وأنا شخصيا لا أحتاج إلى أن أتدخل في التعليم لأن سبق لي أن شرحت وبسطت بعض الهفوات وبعض الأغلاط، هناك أطر مغمشة لازلت همشت لأنها لم ترص بأن تمس كرامتها، مست وأعفيت وهمشت لأنها لم تجد صديق بمفهوم الصداقة القديحة الذي سيوصلها أو سيحفظ لها بمنصبا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إني أعرف أن من هاذ السيد الوزير الذي أسندت إليه التعليم بكفاءة، كفاءته المعهودة سينكب على إجتثاث كل المعوقات حتى يكون تعليما تعليما حقيقيا وحتى نشجع الطبقات الهشة والضعيفة إلى ولوج قطاع التعليم، من منا اليوم يستطيع أن يذهب أو يسمح بفاذة كبد لولوج إلى قطاع التعليم العمومي، وهل لديهم إجراء بسطاء، هل لديهم ما يؤدونه للتعليم الخصوصي؟ إلى متى سيظل هذا التعليم يشوش على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ ناهيك عن ربط مناهج التعليم بما يسمح لهم بسوق الشغل كم من مرة سمعتها وأنا تلميذ وسمعتها وأنا موظف وأستمعها اليوم، ربط المؤسسة بالحيط، أسيدي قريو لنا ولادنا أشياء لي غادي تنفعهم في الصناعة عطيني غير واحد لي تيعرف يركب بولة، واره غادي يخدم بها، عطيني لي تيصلح روبيني بسيط لست في حاجة إلى مهندسين بقدر ما أنتي ملزم أبحت عن من سيكفيني تلك اللحظة ويخلصني من معاناتي اليومية.

تعلينا يجب الانكباب عليه جاعة ولست في حاجة أنا شخصيا أعوذ

الثروة بين الجهات، والنموذج سأخذه من جهة سوس ماسة.

مهتمكم، السيد رئيس الحكومة، تركز بها أزيد من 70% من الصادرات، سوس ماسة 70% من صادرات الخضر والفاكهة، هاذ الجهة كنتشغل لنا أزيد من 600000 ألف أجير فلاحي، كانت وعدتها أو وعدتها البرنامج الحكومي ب 7 سدود راه ما شفتهاش هنا عندهم هنا، خاصة وأتم أبناء المنطقة، كان من الأخرى أن توليها اهتمام كبير لأن 7 سدود فين هي؟ وربما سترموج .. عندنا سد كذلك في القنيطرة باش ما نكو نشي جموي، ولكن خاصنا التناسق بين الجهات، خاصنا التعاون بين الجهات، خاصنا الجهة الضعيفة تستفيد بحصة أوفر حتى تكون في خط متوازن.

ومن جهة أخرى، فإن المستوى المستهدف من النمو لن يمكن حسب المختصين من خفض معدل البطالة، فخفض معدل البطالة يتطلب معدل نمو مستدام يفوق 6%، وهو ما يعني أن التزامكم بخفض البطالة إلى 8.5% يبقى مرهونا بتحسين استثنائي لمضمون النمو من فرص الشغل، وهي فرضية نستبعدها جدا بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

لابد بأن نوه ببدايتكم الطبية، لقد اجتمعتم مع الفقراء الاجتماعيين، مع النقابات، وهذا يسجل نقطة إيجابية لكم، إن ما ينقصنا هو التواصل، هو الكشف عن مكامن الخطأ أو الخطر أو المرض حتى يمكننا استنباطه والانكباب على معالجته، ومع أن الوقت لا يسعنا الإحاطة برؤية اجتماعية منتظمة في البرنامج الحكومي، فإني سأوجز الكلام حول بعض القضايا الأساسية التي نعتبرها أولوية الأولويات في المجال الاجتماعي، مؤكداً لكم أن مضمون البرنامج الحكومي ومع كامل الأسف لم يتمكن من قطع مع السياسة السابقة لما ينبغي أن تكون عليه المسألة الاجتماعية، والمؤشرات المقدمة لا ترقى إلى حجم الطموحات والانتظارات المجتمعية، فخلال الأيام الماضية فارتقتنا كل من الطفلة فرح والطفلة ايديا والطفلة فاطمة الزهراء بفعل الإهمال وضعف التجهيزات الطبية والخصائص المهول المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والتفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي ولوج الخدمات الطبية على المستوى الترابي.

وهذه فقط حالات من بين أخرى كثيرة تم المواطنين البسطاء يواجهم كل أنواع التهميش ويعانون في صمت، لأننا لم نتمكن من تحقيق ما وعدناهم به. الطب يمكنني أن أبيت بدون أكل، غير أنني لا أستحمل أن أفضي الليل وأنا أتلوى بالألم، نجانا الله وإياكم من جميع الآلام.

فالتطبيب يجب العناية به، ولا داعي للدخول في مكامن هذا القطاع الذي يئن ويعج بالحروقات، فيجب الانكباب بكل عناية وغيره وطنية على صحة المواطن.

لم نتمكن لحد الآن من التفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية وفي سد الخصائص المهول المسجل في البنيات

فالشق السياسي لم نلمسه إذ علينا اليوم أن نرى التفعيل، التفعيل الإيجابي والوقوف على المعضلات وعلى مكان الخلل إرضاء للشعب المغربي، إرضاء للناخبين الذين يتطلعون إلى غد أفضل، ولا يسع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إن لسان حاله يردد قول الله سبحانه وتعالى " إن أريد إلا إصلاح ما استعظت وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ". صدق الله والعظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

نذكر أن 5 دقائق المتبقية من وقتكم تنضاف لرصيد فريق الاتحاد

الدستوري.

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمتين والمحترمين،

السيدات المستشارات المحترمتين،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة بصفتي ممثلا وبرلمانيا عن المنظمة الديمقراطية للشغل، وبصفتي كذلك رئيسا لفريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين. وغندير واحد المجهود كبير حتى لا أكر ما تفضل به رفاقي ورفيقاتي بمجلس النواب يوم أمس، وغنحاول ندير مجهود باش نناقش "البرنامج الحكومي" من زاوية أخرى.

قبل ذلك باغي نتقدم بالشكر للسيد رئيس الحكومة على بيانه التوضيحي يوم أمس في موضوع استقباله للأخ الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة مرفوقا برئيسي الفريقين، وأنا كنت حاضر، السيد رئيس الحكومة هو شاهد.

فاللقاء أولا احنا ثمننا المبادرة ديال السيد رئيس الحكومة على فتح جسور التواصل مع أحزاب المعارضة ومع كل القوى اللي ما مشاركا في الحكومة بما فيها المركزيات النقابية.

من هذا المنطلق المبدئي استجبنا واستجاب الأخ الأمين العام لدعوة رسمية أتته من ديوان السيد رئيس الحكومة، وبلغنا نحن الاثنين، رئيسي الفريقين، يعني بلغنا السيد الأمين العام واستجبنا وامشينا، وكان الموضوع كما جاء في البيان التوضيحي ديالكم السيد رئيس الحكومة، هو حول دورنا ومساعدتنا وتعاوننا لتسهيل وتسريع مرور أو تمرير مشروع القانون المالي ديال 2017، وهذا بالضبط ما صرح به الأخ الأمين العام في ملتقى حزبي،

من قولة أنا أن أتكم في التعليم لأنتي أعطيت ما فيه وأظن أن رسالتي قد وصلت.

لقد فوجئنا مع كامل الاسف بالتزامات وكلام سطحي لم يستطع النفاذ إلى عمق الإشكاليات بل وعلى العكس من ذلك جاء في بعض الأحيان متناقيا ومتعارضا مع المتطلبات المجتمعية، وكما يقال عندما لا يستطع المرء تغيير الأشياء يكتفي بتغيير الكلمات، وهذا هو حل البرنامج الحكومي وهو أمر لم يعد مقبولا اليوم في قطاع حيوي واستراتيجي كقطاع التعليم.

إننا نريد تغيير الأشياء لا الكلمات التي نسردها بها مشاكل القطاع وبنبي بها قصورا من الرمال ونصنع بها الأحلام الوردية.

السيد الرئيس،

فيما يرتبط بملف التشغيل ومعالجة إشكالية البطالة فإن استعجالية هذا الورش لا يبرره تفاهق وسوداوية المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل فقط وإنما أيضا ضرورة تقديم إجابات حقيقية للانتقال الثلاثي الذي يعرفه المغرب، الانتقال الديموغرافي والانتقال الاقتصادي والانتقال المجتمعي.

فالمغرب يحتاج انتقالا ديموغرافيا حقيقيا يفرض ضغطا إضافيا على سوق الشغل من طرف فئات عريضة واسعة من الشباب المغربي التي سننضاف إلى حوالي 600000 ألف طالب للشغل مسجلة سنويا علما أن الربع منهم فقط من سيتمكنون من الولوج إليه.

وأود أن أصارحكم السيد رئيس الحكومة المحترم أن البرنامج الحكومي وعدد بتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتي تمت المصادقة عليها في الوقت الميت من عمر الحكومة المنتهية ولايتها والتي فرضها ونحتفظ عليها جملة وتفصيلا لأنه يبدو أن المحدد الأساسي الذي أن المحكم الأساسي الذي تحكم في إخراج حكم هذه الاستراتيجية هو تبرير الاخفاقات على هذا الصعيد برمي الكرة في مرمى السياسات الاقتصادية للتغطية على الأعطاب، أعطاب تنشيط الشغل.

وفي سياق حديثنا عن الشق الاجتماعي من البرنامج الحكومي نجد أنفسنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مضطرين من جديد للتعبير عن استيائنا الكبير من سياسة فرض الامر الواقع التي تم بها تنزيل إصلاح أنظمة التقاعد ضدا على مقتضيات الدستورية ذات الصلة، وخاصة الفصل 13 الذي ينص على ضرورة تفعيل المؤسسات التشاور الاجتماعي وإشراك الفاعلين الاجتماعيين فيما يخص بلورة وتنفيذ السياسات العمومية.

السيد الرئيس

السيد الرئيس وعدم منح 5 دقائق لفريق الاتحاد الدستوري، فمعي يلي كنت عند وعدمكم باقي لكم دقيقة.

المستشار السيد عبد السلام البار:

أتمنى أن يكون برنامجكم السيد الرئيس، هي يسير في إرضاء الجميع ويسير أتمنى مرة أخرى أتمنى السيد الرئيس الحكومة المحترم أن تكونوا أو أن يكون برنامجكم قد وافق أو قد تمشى مع الخطاب التاريخي لجلالة الملك،

- أولا التأكيد على موقع المعارضة؛

- وثانيا تهنئتنا للحزب الذي تصدر النتائج.

وهذا الشيء كين، علاش؟ لأنه متشبعين بقواعد اللعبة الديمقراطية في بلادنا بما لها وما عليها، وكذلك متشبعين بالخيار الديمقراطي باعتباره ثابتا من ثوابت الأمة.

فانطلاقا من هاته القناعات صارعنا إلى تهنئة الحزب الفائز، فاحنا ما عندناش مشكل لأنه اختارنا، درنا هذا الخيار، ما عندناش مشكل نديرو الانتخابات ونخسرو ونهنئ الفائز، ولكن البعض عكس ذلك تماما، تراهم ينهون بالديمقراطية والانتخابات حين يفوزون ويلعنون أبو الديمقراطية وأبو الانتخابات حين يخسرون. يعني ديمقراطي نهار اللي نرجح، أنا ماشي ديمقراطي نهار اللي نخسر، وهذا ما يتهدد الديمقراطية الفتية، وقولها ببلادنا، احنا تمارسو هاذ القناعة لأنه هي قناعتنا في السر والعلن، ماشي في العلن واهما، حتى في السر هاذ الشيء اللي تقول.

اخذينا قرار وقلنا على أنه المشاورات ديال تشكيل الحكمة لا تعيننا، لا تعيننا بالملق، ونأينا بأنفسنا عن الخوض في الموضوع، بل والمتبعين لاحظوا هاذ الشيء جمدا العديد من الأنشطة ديال الحزب حتى نفوت الفرصة على شي وحدين اللي ولفوا كيعلقوا الإخفاقات والفشل ديالهم على مشجب الآخرين، لا آ سيدي احنا ما معنيينش، الله يرحم، تحاوروا بيناكم، ما تعلقش على المشجب ديالي أنا، وهاذ الناس اللي ولفوا كيغرفوهم المغاربة واحد العادة مفضلة ديال التمسكين والمظلومية، إمتى ما تعثروا التبوحيط، و نوضي هذا ما يتهدد الديمقراطية ببلدنا، إما أن تقبل بقواعد الديمقراطية ونظورها في إطار الشراكة والحوار شوية بشوية، وإما تقولوا بالصرحة ما لاعيينش، وإذا ما ابغيتيش تلعب هذا حقلك، ولكن كول الغلة وسب الملة هذه تسمى الانتهازية السياسية، كتسمى الانتهازية السياسية. ولكن نقول احنا غادي نبقاو واضحين في مواقفنا وثابتين على الدوام، وستقاوم وسنكاف حتى ينقشع الظلام على مجتمعا، وحتى ينجلي الغموض على مشهدنا السياسي والحزبي الوطني، كين الكثير من الالتباسات، وخاص الكثير من النضال والثبات باش كل واحد ينكشف على حقيقته.

السيدات والسادة،

ندرك جيدا جسامة وثقل المسؤولية اللي على عاتقنا، ونحن اتخذنا القرار ما تشاورنا مع حد، وما تلقينا إملاء من أي كان، قرار مستقل.

وبالمناسبة نحترم قرارات جميع الأحزاب، ماشي اليوم القرار ديالك، أنا ما موالينش وما موافقينش، إذن القرار ديالك ماشي مستقل، ما يكون مستقل حتى يكون موالم معي أنا، ذاك الشيء اللي ابغيت أنا، هذا ما يتهدد الديمقراطية في بلادنا، هو إما أنت معي أو ضدي، ما كاينش مساحة للحوار والخلاف المشروع، هذا هو ما يتهدد الديمقراطية في بلدنا، نحترم قرارات جميع الأحزاب وحتى واحد ما عندو الشرعية ولا الحق أنه يعتبر

هو الملتقى ديال منظمات نساء الأصالة والمعاصرة اللي كان يوم السبت، وكان عليه الكثير من الهرج والقبل والقال والإعلام، حتى اضطر رئيس الحكومة بأن يصدر بيان التوضيح، أعتقد ماشي هاذي هي القواعد.

احنا بطبيعة الحال مستعدين نتعاونو ونتعاملو مع الحكومة ومع الرئيس ديالها من موقعنا كمعارضة، وبالحدائق والواجبات اللي مفروضة علينا بموجب الدستور في إطار الوضوح، الوضوح وليس إلا الوضوح، ما غممشيوش عند السيد رئيس الحكومة تحت الطابطة، كلشي مكشوف وواضح.

ومن هذا المنطلق، الأخ الأمين العام كان عادي جدا باش يخبر الأخوات المناضلات ديال الحزب، بأنه أشسو اللي مطلوب، واحنا ما عندناش مشكل باش يتم التضخيم ديال هاذ الحدث، ما عندها حتى معنى. دابا غادي نناقشو هاذ الشيء اللي احنا بصدده.

حضرات السيدات والسادة،

حزب الأصالة والمعاصرة، باش نتفقو، منذ التأسيس اللي تبع المسار ديال هاذ الحزب يقول العكس، منذ التأسيس عرف عنه وضوح الرؤية السياسية، وضوح الاختيارات، وعرف عنه الثبات على الموقف، كناخو موقف لا نتردد بممارسته، أي ممارسة الموقف بالصرامة المطلوبة، وكيف ما بغات تكون الظروف، علاش كقول هاذ الكلام؟ كقول هاذ الكلام باش نذكر لمن يحتاج إلى تذكير، على أن حزب الأصالة والمعاصرة، قراره باختيار المعارضة قرار هو كان سابق وإبان وعقب الانتخابات، القرار ديالنا كنا واضحين فيه، يا إما نتصدر نتائج الانتخابات ونشكلو الحكومة مع الناس اللي غادي تتفاهمو معهم، ما تصدرناش الانتخابات غنتجي الحكومة بنفس التركيبة السابقة وتستمر في سياساتها اللاشعبية، وتستمر في اختياراتها الليبرالية المتوحشة المستوحاة من إملاءات صندوق النقد الدولي، لا، موقف واضح، وعندنا فيه الحق.

إذن لا نتودد لأحد بغية يعني شي حاجة، موقفنا مقتنعين به أشد الاقتناع لأنه يخدم المصلحة ديال الديمقراطية في بلادنا، وإلا بلادنا ولات صبغت بلون واحد هي ستكون إعاقة حقيقية للديمقراطية والتنمية في بلادنا، و (PAM) حزب الأصالة والمعاصرة عندو اختيارات واضحة، تموقع في المعارضة حتى يعطي معنا للديمقراطية في هذا البلد، وأتمتعوا لا يمكن للديمقراطية أن تستقيم بدون وجود أغلبية قوية منسجمة متماسكة، عندها الوضوح، ومعارضة قوية ولها الوضوح في الرؤية ديالها، وغادي نجي نذكر بتفصيل شيئا ما من بعد.

وضمننا هذا القرار التاريخي لحزب الأصالة والمعاصرة صبيحة يوم 8 أكتوبر، باقي ما دازتشي 24 ساعة على الإعلان ديال نتائج الانتخابات ديال 7 أكتوبر، وماشي صعب دابا باش تلقوا البيان ديال الحزب، يوم 8 أكتوبر على الساعة الحادية عشرة صباحا، وكان موقفنا واضح، 2 د الحواج اللي دجنا في البيان:

خاطي- كتب عن طريق التواصل الاجتماعي، حزب العدالة والتنمية حصل على 47 مليار درهم، أما غريمه - عفوا - حليفه حزب التجمع الوطني للأحرار 30 مليار درهم.

بالله عليكم واش هذا منطلق يا عباد الله؟ اللي غتقولوا للمغاربة وليتو كنسابقوا على الملايير، هادي ديال الـ (PJD) وهاذي ديال (RNI)، هاذو فلوس المغاربة، وحرام يتقال هاذ النوع ديال الكلام، الوزراء حين تتشكل الحكومة ما فيها لا (PJD) لا (RNI)، حكومة تسير قطاعات، مسؤولية على ملفات، مؤتمنة على أموال الشعب، لأن اللي خليتو في الدماغ ديال المغاربة هو أن (PJD) خذا 47 مليار و(RNI) خذا 30 مليار، آ السيد الوزير، وقولوا لهم اشحال اخذوا الأحزاب الأخرى.

أعتقد أنه هذه فضيحة تستوجب الاعتذار من الشعب اليوم.. الشعب، السيدة الوزيرة، أجي هنا وتكلمي وقولي اللي ابغيتي، وإلى ما عجباتكش هاذ الهضرة، (ok) السيدة الوزيرة انضبطي للمؤسسة ماشي لي أنا.

السيد الرئيس:

أرجوكم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

6 أشهر تمخضت عنها حكومة 6 أحزاب و39 وزير، فيهم وزير دولة ووزير وزير، ووزير منتدب وكتب دولة، أتم مطالبون السيد رئيس الحكومة باش تفسروا للمغاربة اعلاش بالضبط 39 ماشي 29، هاذ السؤال ماشي ديالي، هاذ السؤال ديالكم وطرحته في 2002 على السيد إدريس جطو غادي نقرأه عليك كما طرحته تنوما في ذاك الوقت، فريقكم في مجلس النواب يوم 21 نونبر 2002 طرحتم هذا السؤال:

"إننا والشعب المغربي نتساءل: بماذا تبررون، السيد الوزير الأول، لأن آنذاك كان وزير أول ماشي رئيس حكومة، بماذا تبررون، السيد الوزير الأول، حكومة 39، ما بين وزير وكتب دولة في الوقت الذي تتأسس حكومات من عدد يبلغ نصف ذلك أحيانا في دول يزيد عدد سكانها بالأضعاف عن عدد سكان بلادنا؟".

ما الذي تغير؟ باش تنتقدوا ذيك الساعة 39 واليوم تجيبوا لنا 39 بما يعني من زيادة في المصاريف ومن إفاق المال العمومي في غير محله، لأنه احنا متأكدين على أن فعلا لو لم يكن منطلق الغنمة هو اللي تحكم في تشكيل هذه الحكومة ما كانش غادي يكونوا 39، كانوا غادي يكونوا أقل بكثير، وبالتالي كنا سنوفر أموالا مهمة اللي غادي تمشي لخدمة المواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الحكومة،

هناك بعض الأمور تتعلق بالهيكلية الحكومة اللي ابغينا عليها جواب، احذفتم ولا لغيتو الحريات لوزارة العدل، اعلاش؟ واش صافي ننعيم في

الحزب ديالو شي حاجة يعني هكذا.

أما الآخرين وتنظن هاذ المنطق هو اللي خالنا 6 شهور كنتسناو، 6 شهور واحنا كنتسناو وفي الآخر تم تشكيل الحكومة بواحد الطريقة اللي كان ممكن بعد مرور وقت وجيز بعد 9 أكتوبر التعيين كان ممكن تتشكل، ومغربنا ما عندو باس، ولكن دابا طرا باس، أنا نقول لكم، غادي نقول لكم لباس اللي طرا، باجتهاد بسيط أشنو وقع فهاذ 6 شهور؟

السيد وزير المالية كان هنا قبيلة وامشى ولكن ابغيتو يصح لي، رغم أنه هاذ الشئ اللي غادي نقرى عليكم، الخدمة تدارت بقياسات صندوق النقد الدولي والمؤسسات اللي كنعطي الفلوس للحكومة، أشنو ضيعنا فهاذ 6 شهور؟ ضيعنا 24 مليار درهم من الناتج الداخلي الخام ولتتأكدوا من صحتها سجلوا، ضيعنا 74000 منصب شغل، ضيعنا 2.6 مليار درهم من عائدات الجبايات على الإنتاج والواردات، ضيعنا 1.4 مليار درهم من عائدات الضريبة على القيمة المضافة، زويدكم ما بين نونبر 2016 وفبراير 2017 عدد المقاولات المفلسة 3800 مقالة، بالمقارنة مع نفس الفترة تزداد ب52%، ضيعنا 618 مليون درهم من عائدات الضريبة على الدخل، إلى آخره من هدر وضياح للاقتصاد الوطني، للزمن الاقتصادي والزمن الاجتماعي وكل الأزمنة وتعطيل للمؤسسات الدستورية في البلد، وما ينتج عن عطالة المؤسسات من خسائر وضياح.

السؤال اللي مطروح اليوم من سيؤدي هذه الفاتورة يا ترى؟ هاذ الفاتورة الضخمة بهاته الملايير اللي ضيعتموها خلال هاذ 6 شهور اشكون اللي غادي يؤدي الفاتورة ديالها؟ أكيد البلد، أكيد شعب، قسط من هذه الفاتورة أديتها "يديا" بفقدانها لروحها الطاهرة وضياح طفولتها المغدورة.

اللي تيسد الفاتورة هم نساؤنا اللي واقفين في طواير الإذلال والإهانات على باب سبتة، واليوم لا يسعنا إلا أن نترحم على الشهيدة "البتول" التي فقدناها يوم البارحة فجر في باب سبتة، هؤلاء هم من يسددوا فواتير تأخر ستة أشهر للإعلان على التشكيك الحكومية هما هاذو، هم شقيقات "البتول" شقيقات وأشقاء "يديا"، هم محافل العاطلين بالآلاف اللي كيتلبوا على لقمة العيش وعن الكرامة في حدودها الدنيا، اللي كيسدد الفاتورة هو التعليم المفلس، هي الصحة المريضة، هي الاختلالات اللي كتعرفها الأوضاع ديالنا الاقتصادية والاجتماعية، هاذو هما اللي كيدبوا الفاتورة.

أما أتم، أيها السادة، فانعموا فيما غنتم من حقايب، الغنمة تبارك الله، وما يرتبط بالحقايب من امتيازات وأجور سميحة وتعويضات غليظة، تسمن وأنا أنظر في ابتسامه السيد وزير العدل، وليتي وزير دولة، بعذابات وآلام فقراء الوطن، هادي هي الحقيقة، هادي هي الحقيقة، واحنا جالسين تحت هذه القبة، 6 أشهر ضيعتمو، مع الأسف منطلق الغنمة اللي تعاملتمو به في تشكيل هاذ الحكومة هي الصورة اللي كوتتو عند الناس، حين يأتي السيد رئيس الحكومة المعين ويكتب على أن احنا- ويصحح لي إلى كنت

يلي:

افتقاد برنامجك لتشخيص دقيق لأوضاع البلد، ما يمكنكش ترتبوا الأولويات واتما ما مشخصينش الأوضاع ديال البلاد، اللهم أنكم سلمتم وهذا حقكم، سلمتم بالقول والاعتقاد والإيمان ديالكم بصواب اختيارات سلفكم، وهذا من حقكم.

ولكن ولو كان لابد من تشخيص الوضعيات، باش نقولو أشنو هي الأولويات، أكيد المغاربة والمواطنات والمواطنين عندهم أولويات: التعليم رقم واحد، الصحة رقم جوج، الشغل رقم ثلاثة، ورفع الحكرة تؤطر كلشي هاذ الشئ، الحكرة اللي أودت بحياة العديد من المواطنين والأبرياء.

ولكن ابغيت نقول رغم أنكم سلمتم بصواب الخيارات ديال السلف ديالكم، في حين أن السلف أقر واعتزف في الكثير من المناسبات بالفشل، خاصة في ما يتعلق بالقضايا اللي كنه انتظارات المواطنين اللي حضرت عليها، وقالها تحت هذه القبة، هذه الملاحظة الأولى.

الثانية، من يقرأ برنامجكم، أنا فاش اقرتها، أنا نهضر على راسي، اختلجتي مشاعر متناقضة، الأول هو الشفقة على هاذ الحكومة، لأنه ينم كل ما هو مكتوب هنا، ها هو هذا، ينم على أنه الحكومة رفعت الراية البيضاء ولم تقوى على رفع التحديات المطروحة على البلد.

إرساء فعلي للجسور، دابا غير على الله طحت في هذه الصفحة 57، تنزيل الهندسة اللغوية، هاذ الشئ ديال الإستراتيجية ل 2030/2015 ونقلتها هنا، مراجعة مدونة الشغل عبر مقارنة، السعي نحو كذا، بلورة ميثاق كذا، إعداد إستراتيجية كذا، تقوية الجهاز كذا، تطوير الشراكة، كلام ليس ببرنامج، مع أنا عندي اشوية ديال التكوين النقابي، تكونت في النقابة، هذا لقيتو بحال شي دفتر مطلي، ولمن كتوجهوه هاذ الدفتر المطلي ديالكم، السيد رئيس الحكومة؟

كتوجهوه للسيدة كرسيتين لا غارد، المديرية اللي تتعطيكم الفلوس؟ ربما، إن لم يكن موجهما للسيدة كرسيتين لا غارد فكان خاصو مجهود، مع الأسف ما تبذل فيه مجهود، لأنه كان الضغط الزمني وكان الضغط المعنوي على الموظفين يحسن عونهم اللي كتبوا هاذ الشئ، كين بعض الموظفين ربما لأنه أشنو اللي كتخرج به فاش تتقرا هاذ الشئ؟ (copier, coller)، جيب ديال الطاقة والمعادن حط، جيب ديال النقل واللوجستيك حط، جيب ديال الثقافة لصق، جيب ديال هذا لصق (les pièces) لا رابطة بين كل هذه الأجزاء، ما كاينش رابط بالمنطق ديال من المفروض في أي برنامج يكون فيه خيط ناظم لتتلاقى السياسات العمومية، باش تكون النجاعة والفعالية في الإنجاز والمردودية.

الشعور اللي شعرت به متناقض تماما مع الأول، اللي هو الشعور الأول الشفقة على هذه الحكومة، الشعور بالغضب، لأن تقديم برنامج حكومي يهم مستقبل الوطن، مستقبل شعب خاصو يحترم الذكاء ديالنا اشوية، لأن الصيغة اللي تكتب بها هاذ البرنامج يفقدت إلى احترام من يتوجه إليهم، وهم

الحريات أو لا كان خطأ إحداث أصلا هذه الحريات في الولاية السابقة اللي كنتو لفترة وزير بها.

لماذا إحياء وزارة حقوق الإنسان؟ اعلاش؟ واش كما صرحتم، وصح لي لو كنت خاطئ، أن السيد وزير الدولة ابغا الحقيقة، ما ابغاش يكون وزير بدون حقيقة، ودبرتو عليه بمحقوق الإنسان رغم ما يسيء هذا الأمر لسمة البلد، والتقارير والتقرير الأخير ديال (Human Watch) منظمة لدليل، يعني ترضية ليست هناك أجنحة حقوقية مضبوطة هي اللي ملات عليكم إحياء هذه الحقيقة، معناه ضياع ديال الفلوس على ما أتصور.

استغرقت 6 أشهر لتوزيع الملايير فيما بينكم، وهذا على عهدة السيد رئيس الحكومة، ماشي أنا اللي تتقولو، انت اللي قلتي راه وزعنا شي 47، وحين وصلت إلى إعداد البرنامج اللي احنا بصدده اليوم، استغرقت 6 أيام، اشوية زايد اشوية ناقص، 6 أيام، بالله عليكم كيف تستطيعون المفاوضة تفاوضوا بينناكم، وحط لي من هنا وحط لي من هنا، وجيب البرنامج الانتخابي ديالك وجيب البرنامج الانتخابي ديالي، وشوف التقاطعات وشوف فين كختلفو، أرا الأرقام ديالك، هاك الأرقام ديالي، نتفاوضو على هاذ الشئ كامل، وهذا الشئ بمرجعية بطبيعة الحال، بمرجعية عقائدية على الأقل اقتصادية، ولا ما كانتش سياسية، لأنه أكيد ماشي سياسية، لأن فيكم الشيعي وفيكم المحافظ وفيكم الليبرالي وفيكم التكنوقراطي، وفيكم من كل الألوان، تبارك الله، مزركش، حكومة مزركشة، ما كهدرش إيديولوجيا ولكن المرجعية الاقتصادية تقدرتو تتفاهموا هاذ الشئ خاصو 6 أيام، درتو فيه 6 أيام باش تتفقوا وتصوغوا وتكتبوا هاذ "البرنامج" وغنضر عليه.

إذن خرجتو برنامج حكومي في ستة أيام، متوافق عليه بين ستة أحزاب، وزعوا الغنائم في ما بينهم في ستة أشهر، هاذ الرقم ديال 6 يولي رقم شؤم يضاف للرقم 13.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

أمعنت كثيرا في قراءة وإعادة قراءة ما يسمى أو ما سمي باطلا بالبرنامج الحكومي، وقلت بالاستشارات في هاذ الموضوع مع الخبراء اللي عندنا في الحزب، مع خبراء مستقلين، أكاديميين، واستوضحت مواطنات ومواطنين، وأنا أبحث بين ثنايا وسطور هذا البرنامج لعني أجد استنباطه، يعني استنباط هذا البرنامج لرؤية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تؤطر أو تؤطره لرفع التحديات العظيمة اللي كتواجه بلادنا، وتستجيب بالتالي لانتظارات المواطنين والمواطنات.

فما الذي وجدت، السيد الرئيس الحكومة المحترم؟ أتمس عذرا منكم ومن أعضاءكم، وإلى كنت اشوية صريح وقاسي اشوي، ولكن بحثت، زعما حقيقة، في ثنايا المعجم باللغة العربية اللي كتمتلك المتواضع، هاذ اللغة اللي كنتكم بها هي اللي لقيت باش نهضر بها على هاذ البرنامج، وسجلت ما

الدولة ديالنا يكون عندها الطابع الاجتماعي، يعني إعطاء المضمون الاجتماعي للدولة، وحين نقول الدولة، الحكومة هي من تترجم هاذ المضمون الاجتماعي للدولة، أنا غفهموني دوختوني اشوية، اعلاش؟ لأنه تتبنون عقيدة اقتصادية ليبرالية متطرفة ومتوحشة، وفي نفس الآن كنتقولوا نستاجو للخدمات الاجتماعية للمواطنين، ما كيناش في التاريخ ديال البشرية هاذي، الحديث يعني فاش بانت هاذ الرؤى للدولة.

والناس أو التيارات اللي كيكونوا ليبراليين بحالك، لا يستحيون بالاعتراف بهذا، كيقول ليك أنا كنتقدم للانتخابات، أنا ليبرالي غزيرد ليك في الضريبة وغنقطع عليك الولوج للخدمات الاجتماعية، وكنتفتح لك اقتصاد السوق وكنحفظ هنا وكنحفظ هنا وهو براسو مرفوع ويوجهو احمر، وكيقول هاذ الشي، وكيصوتوا عليه المواطنين، يمكن ينجح يمكن لاخر، اللي كيتبنى عقيدة اجتماعية للدولة كيقولها، كيقول يا ودي غنتجو الثروة ها اشغال غنتجو، وغنوزعوها بشكل عادل، ها كيفاش غنديرو للتوزيع، ها المنظومة الضريبية كيفاش غنتكون، لأن هي الأساس فهاذ الشي كامل.

إيوا راه اتما ما عندكمش هاذ الشي، كونوا صرحاء مع المغاربة، قولوا لهم احنا جينا باش نحافظو على التوازنات الماكرو اقتصادية، ابغينا نخفضو من العجز الميزانية، ابغينا نخفضو من الميزان التجاري، ابغينا نحافظو على التضخم في كذا وكذا، المؤشرات الماكرو اقتصادية.

ولكن هاذ الشي على حساب من؟ وقولوها للمغاربة وخليونا من ذيك الهضرة المردود عليها، اللي راه احنا جينا للإصلاح، آش من إصلاح لاين؟ راه المقاصة، إيوا والوضعية ديال المغاربة فين امشوا ذيك الفلوس اللي شيطنتوا من صندوق المقاصة، اعطيتوهم للمغاربة؟ للأرامل؟ أنا كنتقل وكنوصي المسؤولين ديال الحزب والبرلمانيين ها هما، وكنحبيهم بالمناسبة، كنتقول ليهم جيبوا لي (les listes) ديال الأرامل اللي كيستافدوا من شي دعم من هاذ الحكومة اللي دازت، ما كايينش، فين هما الأرامل اللي كنتو كندعموها؟

فهاذ البلاد في حدود علمي والتقصي والبحث اللي درنا راه ما كيستافدوش، باقي كيتشكاو، إذن ما صلحتوش، قولوا راه احنا جينا، راه عندنا شراكة، وقولوها بالوضوح للمغاربة، عندنا شراكة مع المؤسسات المالية الدولية اللي كنتسلف لنا الفلوس، راه خصنا نردو السلف ونرجعو الفلوس لمالهم، وأتم اللي غترجعوهم آ المواطنين من جيبك ماشي من جيبنا، وهاذي هي الحقيقة.

فين وصلت المديونية؟ 84% من الناتج الداخلي الخام، اشغال الرقم؟ 670 مليار درهم، وزير المالية كيتصنت، انت عارف الرقم ميزان، ولكن ملايين، امنين ابغيتو ترجعوا هاذ الشي؟ الاستمرار في التقشف.

إذن اتما ماشي اجتماعيين، يعني فالمرجعية ديالكم كهنضر، ماشي اجتماعيين فالعلاقات ديالكم مع الجيران، لا، قصدت اجتماعيين في الرؤية ديالكم للمجتمع وللدولة، باش غنتخلصوا هاذ الكريديتات غتمشيو للجيبي

نحن البرلمانيين ومن خالنا لشعبنا.

واتباني غضب شديد وعارم، احترمونا اشوية واحترموا الذكاء ديالنا اشوية، هاذ الشي درتوه بالزرية، وماشى برنامج، وراه غادي نغفرو لكم وإلى جيتوا وقتلونا لنا راه ما عندناش الوقت باش نديرو البرنامج، أو اللي استطعنا نديرو دابا، غنديرو غير واحد اشوية ومن بعد تتلاقوا، وراه كايين قوانين المالية كل سنة.

حرام وحشومة يعني تتعاملوا معنا بهاذ عدم الاحترام، اعلاش؟ ما كايينش تداير مضبوطة واقعية باش تنجز كذا مشروع، نقولو هاذ المشروع، ما فيها باس، على الله، على الله، تعميم فضاءات التشغيل على كافة المدن وإنشاءها بالجامعة والجماعات الترابية، زوين هاذ الكلام، وانت عارف السيد رئيس الحكومة ودارك ما غنديروش، حتى وإلى ابغيتي تديرو اشغال غادي تدير منو؟ اشغال ديال المدن؟ وشحال ديال الفلوس غادي ترصد لهاذ الشي؟ ومنين غادي تجيب الفلوس؟ احترمونا اشوية لاش هاذ الكلام الفضفاض، العائم، ما عندو حتى معنى.

نقرا عليك شي حاجة اخرى على الله، زعما غير نفتحو على الله ونقرا، وراه حيث هاذ الشي كلو هاذ الشي اللي فيه، لا أرقام، لا أغلفة زمنية واضحة مدققة، ولا أهداف مرسومة واضحة، كلام في كلام، إذن آش غادي نناقش أنا في البرنامج اللي هو ماشي برنامج أصلا.

بعض الإجراءات فعلا كانت هنا غادي نذكر واحد، هو ما سميتوه بالإصلاح ديال المقاصة، وقتلو غادي ترفعوا الدعم على المواد المتبقية إصلاحا لصندوق المقاصة، خرجوا جوج الوزراء بعد التصريح ديالكم مباشرة، السيد رئيس الحكومة المعين المحترم، مباشرة كل واحد آش تيقول، دابا قول لنا فين هو الصح، واش عند وزير الداخلية ولا عند وزير الحكامة والشؤون العامة، كل واحد آش تيقول، دابا قول لنا واش ترفعوا الدعم على السكر والبوطا وذاك الشي اللي ابقي، وما سيطرتب عن كل هذا من زيادات مؤلمة في الأسعار ديال المواد الأساسية للشعب المغربي.

فالسيد الرئيس، أنا قلت مع رفيقاني ورفاقي في مجلس النواب هنا في مجلس المستشارين نراعيو تركيبة هاذ المجلس فيه النقابات، فيه المهنيين، فيه الجماعات الترابية وفيه رجال الأعمال، إلى آخره، يعني كايين المضمون الاجتماعي حاضر قلت أنا غادي نشوف نركز على المضمون الاجتماعي، ما هو اجتماعي جا في 17 صفحة، قلبتها وشقلبها، سميتها المحور ديال تعزيز التنمية البشرية والتاسك الاجتماعي والمجالي، أجزم على أنها ما هي إلا لغة، كل هاذيك اللغة التي غطت بياض 17 صفحة لغة للاستهلاك، ما فيه حتى حاجة واقعية وعملية، أثبتوا العكس، ابغيناكم تثبتوا العكس فاش غادي تمشيو تجاوبوا تجاوبونا غدا ربما تجاوب في مجلس النواب.

إذن، فهاذ الحكومة تستمر في بيع الأوهام للمغاربة، وغادي نقول هاذ الأوهام أشنو هي، أنا تعلمت واحد الحاجة صححو لي كذلك وإلى غلظت، هاذك الشي اللي كتبنا هنا من الصفحة 55 حتى 78، باش يتحقق خاص

على غرار جل المشاريع الفاشلة لحكومة فاشلة، فشلتم، دابا هاذ الشي ميكنوا عليه في هاذ البرنامج، ما تذاكرتوش على هاذ الشي، ذيك 147 قد تؤكّد ما صدر عن صندوق النقد الدولي، لأن النسبة من الطبقة المتوسطة نزلت في بلادنا من 25% إلى 15%، هذا تقرير حديث هاذ الأيام.

هذا ما جنيناه لخمس سوات من العيب، أشنو هي انخفاض الطبقة المتوسطة ل15%، معناه تهديد الديمقراطية، معناه تهديد التنمية في بلادنا، اتما عارفين على أن الطبقة المتوسطة هي (La locomotive)، هي القاطرة لا ديال التنمية ولا ديال الديمقراطية بما تعني الديمقراطية من التنوير والعقلانية والعلم، وقلناها هنا.

واليوم نذكر، قلناها للسيد رئيس الحكومة المنتهية ولايتها على أن سياساتكم ستوسع قاعدة الفقراء في البلاد، وستقلص من حجم الطبقة المتوسطة، وسيزداد بعض الأغنياء شراء لاستمرار الفساد والريع، ما كايئش كلام عليه إلا جمل فضفاضة، إلا جمل فضفاضة، هذه هي النتيجة، وكتقولوا السيد رئيس الحكومة سنواصل الإصلاحات، أية إصلاحات؟ كلها إجراءات تقشفية، وسميو الأشياء بمسمياتها، هاذي كتسمى في الاقتصاد التقشف، والحكومات اللي عندها الجرأة وكتكون واضحة مع الشعب كتقول أودي اسمحو لي راه غادي ندير التقشف، وقنعوا المغاربة بهاذ التقشف، ولكن تلفوا ودوروا على المصطلحات والعبارات المنقطة ديال الإصلاح ومواصلة الإصلاح، هذا كلام اعتقد لن ينطلي على المغاربة.

يبقى أن أشير...

(الحاجة بلاقي واش مستعدة تجي؟)

أنا ابغيت هاذ الدقائق اللي بقات نعطيهم للحاجة، السيدة المستشارة المحترمة، من أعماق المغرب، برلمانية، فلاح من غرفة الفلاحة ديال سوس، كترأس عدة تعاونيات للفلاحات، واختاروها للفلاحات للحديث باسمهن تحت هذه القبة، ولي الشرف العظيم أن أعطي الكلمة للحاجة. شكرا.

المستشارة السيدة فاطمة أيت موسى:

تأميرت أزول فلاون، أركن تشكار بزاف اشكيغ أدنيغ السيل ولون الرئيس الحكومة في البرنامج الحكومة الي يزرين على حسب التعاونيات، على حسب البرنامج ميدن هداصلكم اولسن، أفتو فتودا ويا اداسلكم اولنس سلاغ البرنامج اللي غوريغ استمزيغت إلا نهبي التعاونيات للتيفلاحين ديفلاحن، ما يلان غربا، ما تزيغ البرنامج اللي يلانغ غا المستشارين؟

نيغاسن أودي نكني أفتو أزيغ كي البرنامج اللي يزرين، تودا اللي سنزديكي ديسيزور اسنت بعدا غيرتا إباين، لأنني بخصا نكنين أختلكم الحقن غواولمغ، باش اتلكم الحقن غواولمغ؟

إلا إدارسلات الحوايج أتنتيغ، يادكسنت على حسب أوال الكم، المدن

ديال المواطن، لا قدر الله يشري البوطا ب 120 درهم، جيو هنا وقولوا للمغاربة، ما تعلقوش راه ما غاديش توصل البوطة 120 درهم.

إذن فالعقيدة لهذه الحكومة واضحة، وبلا.. راه المغاربة اقرأو وجلسوا بلا خدمة، عارفين التوجهات والسياسات والاقتصادية والاجتماعية، ما ابقاوش المغاربة ديال اشحال هادي، إذن فلنكن صرحاء.

إذن كل ما قيل حول النهوض بالأوضاع الاجتماعية هو تظليل للمغاربة، الأرقام اللي لقيت في البرنامج الحكومي "باطلة من البرنامج الحكومي" هو دفتر المطلي للحكومة أو دفتر حكوميا، الأرقام، النمو قلتو 4.5، 5.5، حشابين لأنه الحكومة اللي سبقت وقلتو على أنه غادي تستمروا درتو ذيك الكلمة ديال المتجدد زعما باش يعني لعل وعسى، أعتقد ما فيش التجديد هذا، إذن هذا رقم محتشم، ما عندكمش التوقعات (exacte) أشنو هي ودون الطموح، هاذ الرقم فيه الجبن السياسي، لأنه باش.. هذا هو اللي يثير الغضب باش نحققو هاذ الشي اللي هنا اللي تحرر هنا، وما خاصناش نزلو على 6، من 6 للفوق في نسبة النمو، باش تقدرنا نواجه كل التحديات خاصة في الجانب الاجتماعي.

قلتو البطالة غادي تخفضوها لـ 8.5 لم ترقوا ولو إلى وهم حكومة سلفكم اللي كان هو 8% واليوم هي 10%، خمس سنين قالوا غادي يهبطوها لـ 8 وبقات في 10، وتوما باعيين تهبطوها لـ 8.5، هاذي أرقام ولكن الحقيقة أكثر وأورع من هاذ الأرقام اللي ناشفة، هاذي أرقام تترجم إلى مواطنات ومواطنين، إلى بشر، إلى إنسان ما عندوش أدنى شروط الحياة الكريمة، عجز الخزينة، تخفيض إلى 60%، سلفكم 62 إلى 50، غير فهموا المغاربة اشوية هاذ الشي، أنا درت مجهود باش نفهم، الأمية غادي تهبطوها لـ 20، والسلف ديالكم كان 20، كان ابغا يهبطها لـ 20 وكانت في 30، إذن بقات هي هي ذيك 30 اللي عندي هنا، 30 ودبا ابغيتو تهبطوها من 30 لـ 20، يعني 5 سنين ديال (le temps mort)، الوقت الميت في الزمن الاجتماعي للشعب المغربي.

واحد الحاجة احشمتو منها بزاف باش تديروها، المؤشر ديال التنمية، سلفكم كان ابغي ينزل لـ 90، واحنا في 126، انت ما قلت والو، السيد رئيس الحكومة، واش غادي تخليها في 126 ولا تزيد ولا تنقص، هذا ما سميتو بالجبن السياسي وافتقاد الطموح لدى هذه الحكومة.

السكن 800 ألف وحدة سكنية، ديال هاذ الحكومة، واش هي 800 ألف اللي جابت الحكومة السابقة بدون حصيلة، بدون حصيلة، يعني ورثوا هاذ الثقل كلو من الحكومة السابقة، 800 ألف، وكنتم وعدتوا الطبقة المتوسطة بالسكن ديال 800 ألف درهم، اشحال ديال الديور تبنوا؟ أنا غادي نحشم نقولو، وإلى كت غادي تقولوا السيد رئيس الحكومة، أنا غادي نسكت، وإلى ما كنتيش غادي تقولو غنقولو دابا، 147 دار، السيد رئيس الحكومة.

إذن، يا إما الطبقة المتوسطة ما كايئش، يا إما المشروع أصلا فاشل

ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في مهمتكم الصعبة، خصوصا إذا قمنا باسترجاع المسار السياسي الطويل الذي أفرز هذه الحكومة بتشكيلتها الحالية.

بين المسار الفاصل بين يوم 7 أكتوبر 2016 تاريخ تنظيم ثاني انتخابات تشريعية في ظل الدستور الجديد، وبين يوم 17 مارس تاريخ تعيينكم من طرف جلالة الملك، وتكليفكم بتشكيل الحكومة خلفا للأستاذ عبد الإله بنكيران الذي جرى تعيينه يوم 10 أكتوبر، هناك جملة من المعطيات السياسية التي من الضروري أن نستحضرها في هذه المحطة، ونطرح بصددها بعض الأسئلة التي ظلت معلقة، خصوصا بعدما اخترتم، السيد رئيس الحكومة، في تصريحكم الحكومي الذي قدمتموه أمام البرلمان بمجلسيه أن تتجنبوا الحديث عن السياق السياسي الذي أفرز هذه الحكومة.

وإذ نستحضر هذا المسار بالنقد والتحليل، فذلك بغرض واحد ووحيد، وهو أن نعرف بالضبط: أين يقف المغرب على مستوى ممارسته الديمقراطية؟

إننا، في فريق العدالة والتنمية، نستشعر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا، بعدما عبرت الإرادة الشعبية يوم 7 أكتوبر عن رسالة واضحة، أعطت بموجبها لحزب العدالة والتنمية موقع الصدارة بـ 125 مقعدا أي بنسبة 32% من حجم المقاعد المتنافس حولها في ظل نظام انتخابي بدور واحد، وهو ما يفرض علينا احترام هذا التعاقد الثمين مع الناخبين عبر إعادة طرح الأسئلة التي تشغل بال المواطن، والتي جعلته يتساءل حول فعالية صوته الانتخابي، والتي قد تصل لدى البعض إلى الإحساس بالإحباط وطرح الأسئلة حول الجدوى من الممارسة الانتخابية، وهو ما يحتاج منا ومن حكومتكم إلى جواب سياسي قوي ومقنع من أجل استرجاع الثقة في نموذجنا السياسي والاستمرار في مصالحته المواطنين مع السياسة.

ولا يفوتنا في هذه اللحظة أن نتقدم بأصدق عبارات الشكر للأستاذ عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة السابق على الإصلاحات الكبرى التي حققها مع باقي الحلفاء خلال الولاية الحكومية السابقة، وعلى الدينامية السياسية التي ساهم في إطلاقها في البلاد من أجل مصالحته المواطنين مع مؤسساتهم، وهو ما سيذكره له التاريخ المغربي المعاصر بمداد من الفخر والاعتزاز، ولن نزيد على ما قاله جلالة الملك في حقه حين أشاد "بروح المسؤولية العالية والوطنية الصادقة، التي أبان عنها، طيلة الفترة التي تولى خلالها رئاسة الحكومة، بكل كفاءة واقتدار ونكران ذات". كما ذكر جلالة الملك.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة المحترم.

لقد خضنا في حزب العدالة والتنمية انتخابات السابع من أكتوبر 2016 في ظروف صعبة، جاءت مطبوعة بمجملات إعلامية وسياسية غير مسبوقة استهدفت ضرب السمعة التي يتمتع بها حزبنا لدى الناخبين عبر

أوال تنسوان باش أئسن تتحتي نتني ما نيرا الكم؟ على حسب أولنس إخص أئنتني الكم باش اتسن ما نيران ما نيرا الكم؟ إلا مدن غلان أورسنغ اللغة على حسب تشلحيت الجبال أكدير إداوتنان خصتن أولنس نتني الكم.

السيد رئيس الحكومة،

لكم الطلب إغرسن، أرككن الطلب السيطار، أرككن الطلب المدرسة، أرككن باش تفروغت ارككم غلات السادس ولا أفروخ ارتبدل، أشكوا دارسن أدالكم غليلان، ايدارسن غور الكم باش اتسن الكم يغون شكلي أران الكم تغري،

نكن غيلا السيد الرئيس الحكومة لكم الطلب باش مدنان أراس السلكامت توانسن، أراسن السلكامت اللغانسن باش حتى نتني أكسينيلي الجهد باش هاذ الكم غليلان، تلا تمغارت غيلات تلا دراس التعاونية تلا دارس 300 امرأة، تلا دارس 50، تلا دارس 60، تلا دارس 70، تلبارت تلا 1000، الكم 176 بروفي، وبني كولشي تيمغاران أورتن دي الحقسنت باش أئسن ما تنيم ما مورامسن الكم.

غير الرئيس الحكومة تنترجو باش تيمغاران تلكم الحقسنت سوا والنسنت، دالارارين أدرغنين حتى أيدارسن المستوى إفولكين. تاغمرت أزول فلاون.

السيد الرئيس:

تمرت اوتشما حنو، طيب الكلمة الآن للسيد نبيل شيخي رئيس فريق العدالة والتنمية المحترم، تفضل السيد الرئيس. بقي من رصيد فريق الاصاله والمعاصرة 3 دقائق، الفريق يمنحها للإتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي الذي تفضلتم بعرضه على مجلسنا الموقر قبل التصويت عليه من طرف مجلس النواب والتنصيب البرلماني لحكومته طبقا للفقرة الثالثة من الفصل 88 من الدستور، والتي تعتبر من أهم المقترضات الدستورية التي تبرز الطابع البرلماني لنظامنا السياسي، وذلك بعد التعيين الملكي الذي حظيتم به من طرف جلالة الملك يوم 18 مارس، وبعد التعيين الملكي لفريقكم الحكومي يوم 4 أبريل، وهي مناسبة لنهنتكم على هذا التعيين،

المسار السياسي لبلدنا وتجنبيه كافة أسباب التراجع والانتكاس.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد كشفت المعطيات المرتبطة بالسياق السياسي والانتخابي عن نضج ووعي وذكاء المواطن المغربي، غير أن الأسباب الحقيقية المرتبطة بتعثر تشكيل هذه الحكومة، كشفت بالمقابل وبكامل الصراحة عن هشاشة مشهدها الحزبي، وتحلف الكثير من النخب السياسية عن الارتقاء إلى ما يطمح إليه المواطن من العيش في ظل مجتمع تسوده قيم الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهو ما من شأنه أن يعكس سلبا على قوة المؤسسات السياسية ومصداقيتها المجتمعية، وعلى نموذجنا السياسي والتنموي.

ينبغي أن نقول بكل صراحة، وبكل روح أخوية، وبكل معاني ودلالات النقد الذاتي الموضوعي: لا ديمقراطية حقيقية بدون أحزاب حقيقية مستقلة في اختياراتها، كما ينبغي أن نقول بكل صراحة، وانطلاقا من دروس التاريخ ومن التجارب التي نتابع نجاحاتها في العالم: لا تنمية حقيقية بدون ديمقراطية، ومن الوهم أن نحلم بالارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة إذا فشلنا في بناء ديمقراطية حقيقية بمواصفاتها المتعارف عليها كونا.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤمن بأن استمرار نجاح وتميز النموذج المغربي الذي قطع أشواط متقدمة في مسار التطور الديمقراطي، رهين بانخراط المواطن ومشاركته الفعالة في صنع القرار، وأن تكون المؤسسات التي تمثلها مؤسسات قوية ومعبرة عن انتظاراته.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد اخترتم تشكيل هذه الحكومة انطلاقا من ائتلاف واسع يضم ستة أحزاب بالإضافة إلى عدد من الشخصيات التي لا انتماء حزبي لها، وبدون شك أن هذا الاختيار لم يكن هو الاختيار الأفضل، ولكنكم تجنبتم بذلك الدخول في مفاوضات عميقة قد تؤدي إلى دخول البلاد في سيناريوهات سياسية أخرى.

ونحن نتمنى صادقين أن تنجح هذه التجربة، وسندعمها بكل مسؤولية من أجل أن تنجح في مهامها التدييرية والتسييرية، وقبل ذلك في مهمتها السياسية، المتمثلة أساسا في الإقناع بأن نموذجنا الديمقراطي لازال قادرا على الصمود.

ذلك أن قوة المجتمعات والدول، لا تكمن فقط فيما تزخر به من ثروات طبيعية وموارد مالية، بل تكمن في المقام الأول في الاختيارات السياسية والاقتصادية والتنموية التي تتخذها في بيئة داخلية يسودها الاستقرار والاحترام التام للاختيار الديمقراطي.

كما نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن اللجوء إلى أساليب التوجيه والضبط والتحكم السياسي، لن تفضي إلا إلى تميع وتدمير الفعل السياسي، وتوفير المبررات التي يستند عليها خطاب التشكيك في جدوى العمل من

استهداف عدد من رموزه وقياداته بالأخبار الكاذبة والإشاعات المغرضة، بل وصل الأمر ببعض الجهات الخفية إلى تنظيم مسيرة غريبة بالدار البيضاء قبيل الانتخابات ضد حزب العدالة والتنمية، كان مآلها الفشل الذريع بفضل ذكاء الشعب المغربي وفطنته وقدرته على التمييز بين النخب الوطنية التي تناضل من أجل مصلحته وبين تلك التي تسعى لخدمة مصالحها واستنزاف خيرات هذا الشعب، والتي يعرف الشعب المغربي نشأتها المشبوهة والتي تحسن التبوحيط الحقيقي.

ولا يفوتنا ونحن نستعرض هذا السياق التذكير بتورط بعض رجال وأعوان السلطة في دعم حزب سياسي بعينه وذلك بطريقة مكشوفة لقيت استهجانا واضحا من طرف المواطنين.

ومع ذلك، وبالرغم من جميع التجاوزات مما لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق، فقد أصرت فئات واسعة من الناخبين والناخبات على أن تمنح أصواتها بكثافة لمرشحي حزب العدالة والتنمية وتبوأه الرتبة الأولى من أجل مواصلة مسيرة الإصلاح.

وهي مناسبة لكي نتقدم بالشكر والعرفان للمواطنين والمواطنات الذين وضعوا ثقتهم في حزب العدالة والتنمية، هذه الثقة التي نعتبرها بمثابة أمانة في أعناقنا نعاهدهم أن نظل أوفياء لها، معبرين عن آمالهم وآلامهم من خلال المؤسسات، خدمة لمصالحهم وللمصالح العليا للوطن والمجتمع.

إننا نقدر بأن المساعي والمجهودات التي بذلها الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بصفته رئيسا مكلفا بتشكيل الحكومة إصطدمت بإرادة معاكسة، اشتغلت بشكل منهجي من أجل إفشال هذه المهمة التي كان من شأن نجاحها أن تعزز ثقة المواطنين في أصواتهم وفي إرادتهم الحرة المعبر عنها يوم الانتخابات، ولذلك تجند خصوم الديمقراطية من أجل بعث رسالة تشكيك وإحباط إلى الناخبين والناخبات، وهو ما لن ينطلي على ذكاء المغاربة الذين يعرفون جيدا بأن معركة الديمقراطية هي مسار شاق وطويل من النضال والتضحيات التي سنتهي لا محالة بانتصار الشعوب.

ويجدونا أمل كبير، السيد رئيس الحكومة، أن هذه الحكومة التي تترأسونها، وانطلاقا من تجربتكم وحنككم السياسية ودعم جميع القوى الوطنية والديمقراطية قادرون على مواصلة معركة الإصلاح بكل ثبات وإصرار من أجل المحافظة على آمال المواطن في إطار الإصلاح في ظل الاستقرار.

وينبغي أن تعلموا، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن الشعب المغربي تابع مرحلة تعثر تشكيل الحكومة بمشاعره وآماله التواقفة إلى الإصلاح. ولا نخفيكم أن فئات واسعة باتت تشكك في جدوى الممارسة السياسية وهي تضع هذا المسار تحت مجهر المراقبة والرصد، ولن تستعيد ثقتها إلا من خلال إنجازات نوعية تشعر بها مختلف الفئات الاجتماعية.

وعلى كافة القوى السياسية أن تعي بأنكم تحملتم تنازلات مؤلمة، وقبلتم بما قبلتم به أملا في مواصلة الإصلاحات الحقيقية الكفيلة باسترجاع الثقة في

حكومية مندمجة تتم وفق تخطيط استراتيجي مبني على مقارنة تشاركية حقيقية، ومن خلال وضع آليات قانونية ومؤسسية وطنية للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان تماشياً مع ما تتضمنه الاتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها المغرب في احترام تام لتوابت الأمة.

كما لا نفوتنا الفرصة لنؤكد بأن مما يعزز فرص نجاح تجربتنا الديمقراطية مراجعة القوانين الانتخابية بما يؤدي إلى إفراز مشهد حزبي وسياسي واضح يتمتع بتمثيلية حقيقية، واعتماد التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية اعتماداً على سجلات البطاقة الوطنية للتعريف، وبما يؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة الانتخابية، بالإضافة إلى كل الإجراءات الأخرى الواجبة والهادفة إلى توفير الشروط الضرورية لممارسة هذا الحق الدستوري لكافة المواطنين والمواطنات سواء داخل الوطن أو خارجه.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

وفيما يتعلق بإصلاح القضاء

قد لمسنا، من خلال ما تضمنه البرنامج الحكومي في محوره الأول، إيمانكم واقتناعكم بأهمية الدور الذي يلعبه القضاء، وبالتالي فواصله إصلاح منظومة العدالة ودعم استقلال السلطة القضائية، وتحقيق فعالية القضاء ونجاعته، وتحديث الإدارة القضائية، وتعزيز دوره في محاربة الجريمة، تعد من بين أهم المتطلبات في هذا المجال.

إننا ندرک أن استقلال القضاء لا تضمنه فقط، النصوص الدستورية والقانونية، بقدر ما هو متوقف على مدى استقلال القضاة أنفسهم وكذا توافر "الضمير المسؤول للفاعلين فيه" كما عبر جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2013.

كما يعتبر تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية خطوة محممة في اتجاه استكمال مسار استقلال القضاء، وهو ما يجعلنا نتمن ما أكدتم عليه في البرنامج الحكومي من دعم لاستقلال هذه السلطة، بين أن ذلك لا يمنعنا من طرح العديد من التساؤلات حول رؤيتكم لتدبير العلاقة بين الحكومة، ممثلة في وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، خصوصاً فيما يتعلق بالإشكالات المرتبطة بتطبيق السياسة الجنائية، وما يتطلبه هذا التطبيق من أعمال لمقتضيات الملاءمة، وكيفية مراقبة تطبيق هذه السياسة من طرف البرلمان تفعيلاً للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالحاسبة، بما في ذلك استحضار التوجه الذي أصبح يتبلور أمياً بخصوص تطوير مبدأ المساءلة القضائية تساوفاً مع مبدأ استقلالية القضاء.

ولا شك أن حجم هذه التساؤلات تجد مبرراً لها في كوننا لا زلنا في مستهل تنزيل مشروع إصلاح منظومة العدالة، مما يثير الكثير من التخوفات والتوجسات لدى المراقبين والمهتمين وعموم المواطنين من احتمال انحراف مسار الإصلاح عن خطته المعتمدة، وهو ما يستدعي تقديم مزيد من الضمانات السياسية والقانونية اللازمة لطمأنة المرتفقين على مستقبل

داخل المؤسسات، وتغذية نزعات التطرف والعنف والعدمية، بما يهدد بانحسار حجم المشاركة السياسية، وتهديد الاختيار الديمقراطي.

إننا في حزب العدالة والتنمية، اخترنا منذ أكثر من عشرين سنة أن نكون عامل استقرار في البلد، وأن نسهم في المحافظة على الأمل في الإصلاح بالرغم من كل الصعوبات والإكراهات التي تعترض هذا الخيار.

إن الإصلاح الذي ندعو إلى مواصلته يتأسس على مبادئ منهجية توظره وتضبط مساره، ومن أبرزها أن الإصلاح والتغيير في اتجاه تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، يقتضي ترسيخ مبادئ التعاون والتوافق والحوار والتفاعل مع القوى السياسية والمدنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، لكن في إطار المشروعية الدستورية، واحترام مقتضيات الاختيار الديمقراطي، وضمان حقوق المعارضة السياسية، والاتجاه نحو بلورة صيغ جماعية لتقوية مواقع الإصلاح وإسناده سياسياً ومجتمعياً، والانضباط لقيم الشفافية والنزاهة، والابتعاد عن منطق المزايدة والصراع التي لم ينج منها المغرب سوى تعثر البناء الديمقراطي وتأخير قطار التنمية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد قمنا في فريق العدالة والتنمية بقراءة الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي الذي تعتمرون تطبيقه، وقبل الدخول في مناقشة مضامينه، نؤكد لكم أننا نتمن توجهم باعتماد خيار الاستمرارية في مواصلة الأوراش الكبرى للإصلاح التي بدأتها الحكومة السابقة، اقتناعاً منا أن عملية الإصلاح هي عملية تراكمية متواصلة في الزمان.

وفي هذا السياق، سندعم توجهم القاضي بالاستمرار في إصلاح منظومة العدالة، وإصلاح المقاصة وإصلاح أنظمة التقاعد، وإصلاح المالية العمومية، وإصلاح النظام الضريبي، وغيرها من الإصلاحات.

وسنكتفي في إطار الحيز الزمني المخصص لفريقنا، وباستحضار خصوصية مجلس المستشارين، وأخذاً بعين الاعتبار أهمية التكامل مع مداخلة فريق حزبنا بمجلس النواب، بالتركيز على بعض المحاور المرتبطة بمسئوليات البناء الديمقراطي ولاسيما ما يتعلق بإصلاح منظومة العدالة وحقوق الإنسان، وتنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، والقضايا الرئيسية ذات الصلة بالمساءلة الاجتماعية.

فيخصوص دعم الاختيار الديمقراطي

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نتمن عالياً التوجه الذي جاء به البرنامج الحكومي فيما يتعلق بدعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون، ونوه في هذا الإطار باعتراف حكومتكم مواصلة ما بشرته الحكومة السابقة من إصلاح في اتجاه تعزيز الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور للمواطن، سواء العامة منها أو الفئوية، والمرتبطة بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال اعتماد سياسة

العدالة في بلادنا.

وعلى مستوى حقوق الإنسان

إذا كانت حصيلة حقوق الإنسان في المغرب قد تميزت بتطور ملحوظ في بعض المجالات، فإنها لا زالت تشكو من أوجه قصور خطيرة في مجالات أخرى.

وإننا إذ نقدر عنايتكم البالغة بموضوع الحقوق والحريات من خلال عزم الحكومة اعتماد سياسية حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق مخطط استراتيجي تشاركي تشرف عليه وزارة خاصة ارتقت إلى مستوى وزارة الدولة، فإننا نؤكد على أهمية التعااطي مع هذا المجال باعتباره قطاعا أفريقيا يلامس مختلف القطاعات الوزارية ويخترق كل الأوراش الحكومية. وهو ما يقتضي بكل تأكيد، تمكين وزارة الدولة في مجال حقوق الإنسان من كافة الإمكانيات والصلاحيات للإشراف على صياغة وتنفيذ سياسات حقوقية عمومية مندمجة وذات أولوية، باعتبارها خيارا استراتيجيا وركنا أساسيا من أركان دولة الحق القانون.

وفي هذا الإطار نلفت عنايتكم على سبيل المثال إلى بعض القضايا التي تستحق منكم إدراجها في أولويات المرحلة القادمة من مثل معضلة الاعتقال الاحتياطي، وانتهاك قاعدة البراءة هي الأصل، والإشكاليات المرتبطة بحماية الحق في الملكية، وشفافية العملية الانتخابية، وحرية تأسيس الجمعيات، والحق في التجمعات العمومية، وغيرها من الملفات الحقوقية الأخرى.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نثير انتباهكم إلى متابعة ومحكمة عدد من شباب الفايص بوك وفق قانون مكافحة الإرهاب من أجل أفعال لا ترقى إلى مستوى تصنيفها كأعمال إرهابية بقدر ما تدخل في نطاق الإنزلاقات التي قد تعرفها حرية التعبير وهو ما يقتضي معالجة يداغوجية تستبعد المقاربة الجزرية وما يرافقها من تجاوزات تمس بحقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بورش الجهوية المتقدمة

فإننا نعتبره، كما أكد على ذلك جلالة الملك في مناسبات متعددة، اختيارا استراتيجيا لتعزيز الاستقرار والوحدة الترابية للمملكة وصيانة سيادتها، ورهانا أساسيا لإعادة بناء الدولة، عبر تعزيز اللامركزية واللامركز، ووسيلة لتحقيق التنمية المحلية بين مختلف الجهات وأداة فعالة لتكريس الاختيار الديمقراطي لبلدنا.

وبناء عليه فإننا في فريق العدالة والتنمية، وبعد التقييم الأولي لسنة ونصف من تنزيل الجهوية، نؤكد على ضرورة وضع آلية لقيادة وتبعية وضمان التنزيل الأمثل لهذا الورش بشقيه اللامركزية واللامركز، والعمل على تجاوز الفهم الذي كرسه التجربة السابقة للجهوية، وجعل نظام الجهوية المتقدمة الحالي نقلة نوعية في مسار الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والمؤسسية والإدارية والتنموية.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ما يلي:

التسريع بمسلسل تنزيل الجهوية المتقدمة باستكمال وضع وتعيين وتجويد

الترسانة القانونية، خاصة ما يتعلق بالجانب المالي وبالوظيفة الترابية؛
دعم تفعيل المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية للتنمية في إطار تعاقد مع الدولة؛
السهر على تنفيذ برامج الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية وفق آليات التعاقد.

ضرورة مواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة بإقرار لامتراكز حقيقي من خلال منح المصالح اللامركزية سلطات تقريرية حقيقية تساهم في ضمان فعالية التنسيق على المستوى الجهوي؛

وضع إطار قانوني مرن ومتدرج لتحويل الاختصاصات المنقولة إلى الجهات بشكل يحترم قدراتها مع ضبط حدود تدخل كل من الدولة والجهة على أساس تعاقد في باقي الاختصاصات؛

إنشاء مرصد يعنى بتتبع مؤشرات التنمية بالعالم القروي، بما ييسر تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها؛

تسريع إحداث البنيات الإدارية والمؤسسية للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع؛

وضع مخطط استراتيجي لتنسيق مختلف التدخلات وتحقيق التثاقية السياسات القطاعية على المستوى الجهوي سواء في مرحلة البلورة أو التنزيل؛

توفير موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية تتناسب وطبيعة الاختصاصات والوظائف والعمليات التي تضطلع بها الجماعات الترابية وتوزيعها وفق هيكلية إدارية محكمة.

ونسجل السيد رئيس الحكومة المحترم، حرصكم على أن يواكب تنزيل هذا الورش المهيكلي إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة، من خلال وضع سياسة حضرية وطنية شاملة والارتقاء بدور الوكالات الحضرية، وتأطير التعمير والبناء بالعالم القروي، ومواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام، على أن يأخذ بعين الاعتبار في كل ذلك الاحترام التام للبيئة الطبيعية والخصوصيات المعمارية لكل منطقة.

كما لا يفوتنا التأكيد على أهمية الإشراف الحقيقي للمواطنين والمواطنات، وفعاليات المجتمع المدني، وتعزيز الأدوار الحيوية التي يمكن أن تلعبها في جهود ومساعي تحقيق التنمية في مختلف المجالات، وذلك تفعيلا لما نصت عليه الفصول 12 و13 و14 و15 من دستور المملكة فيما يخص تدبير الشأن العام وإعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها والحق في تقديم العرائض والمتمسكات.

وفما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتأسيك الاجتماعي والمجالي

اسمحوا لنا في هذا الإطار أن ننوه من جديد بالرؤية الاجتماعية الشجاعة التي امتلكتها الحكومة السابقة من خلال إعادة نوع من التوازن الاجتماعي، في ظرفية اقتصادية وسياسية صعبة، وذلك من خلال

استقلالها الإداري والمالي؛
تأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية على المستويين المادي والتنظيمي،
تعميم المستشفيات الإقليمية بكل أقاليم المملكة؛
تجميع الخدمات في مراكز صحية قروية مؤهلة مع توفير وتيسير التنقل
إليها؛

تكثيف تجربة إحداث وحدات طبية ومستشفيات متنقلة بالجهات التي
تعاني خصوصا حادا في الخدمات الصحية، إلى غيرها من المقترحات
والإجراءات.

أما فيما يتعلق بمحاربة الفقر والهشاشة

فرغم المجهودات التي بذلت فإن المغرب لا زال مع الأسف الشديد يحتل
مرتبة غير مشرفة بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، وبهذا الخصوص فإن فريقنا
شمن المبادرات التي جاء بها البرنامج الحكومي، وخاصة عزم حكومتكم على
مواصلة إصلاح صندوق المقاصة من خلال رفع الدعم تدريجيا عن المواد
المتبقية، مع تأكيدها على ضرورة توجيه الاعتمادات الموفرة لتمويل سياسات
وبرامج التنمية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة والمحتاجة، كما نتمن عزمكم على
وضع نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة واعتماد قاعدة معطيات موحدة
خاصة بها يهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام

إننا، إذ نؤكد دعمنا لهذا البرنامج الطموح باعتباره يمثل وثيقة تعاقدية
بينكم وبين المؤسسة التشريعية، فإننا نؤكد أن مساندتنا لكم ستكون مساندة
داعمة لجميع الاختيارات المنسجمة مع هذا البرنامج ومع الآمال العريضة
للمواطنين التي جسدها دستور 2011، وأكدتها الإرادة الشعبية المعبر عنها
في الاستحقاقات المتتالية، في سنة 2011، ويوم 4 شتنبر 2015، ويوم
7 أكتوبر 2016، حيث بعث الناخبون والناخبات برسالة واضحة من أجل
مواصلة الإصلاح في ظل الاستقرار، انسجاما مع خطاب النزاهة
والشفافية والمعقول.

كما أن مساندتنا ستكون مساندة يقظة وناصحة وفاء منا للإرادة
الشعبية وتجاوبا مع انتظارات المواطنين وتحقيقا لآمالهم في بناء تجربة
سياسية ديمقراطية راشدة، سنظل متطعين لتحقيقها، مواصلين مسيرة
النضال من أجلها قياما بالواجب ووفاء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا تجاه
المواطنين والمواطنات، مستحضرين المصلحة العليا للوطن، تحت القيادة
الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

"وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهأكم عنه، إن أريد إلا الإصلاح ما
استطعت وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب"

المزوجة بين التحكم في التوازنات الماكرو-اقتصادية وسن برامج اجتماعية
استهدفت لأول مرة في بلادنا بعض الفئات الأكثر هشاشة، والتي لم تكن
تشكل أولوية لدى الحكومات السابقة.

أما فيما يخص إصلاح قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

لا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن بلادنا باتت اليوم
تحتل مراتب جد متدنية في تصنيفات جودة التعليم.

وفي هذا الإطار لا بد من السهر على حسن تنزيل الاستراتيجية
الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015 - 2030 وتجاوز
التعثرات والاختلالات التي عرفتها مختلف مشاريع الإصلاح السابقة، وما
يستلزمه ذلك من:

ضرورة المراجعة الشاملة للمناهج والبرامج؛

تأهيل الموارد البشرية بإعادة النظر في مسوغات التكوين والانفتاح على
البيداغوجيا العصرية في التعليم، مع وضع نظام للتكوين المستمر، واعتماد
نظام للترقي يربط الترقية بالمردودية؛

إشتراط التوفر على قدرات تديرية لدى المرشحين لمنصب المسؤولية؛

الرفع من الكفاءة المؤسسية والتديرية للأكاديميات الجهوية للتربية
والتكوين؛

إصلاح منظومة حكامه التعليم وتفعيل آلية التقييم والافتحاص؛

دعم البحث العلمي من خلال تحديد الأولويات وتوجيه نحو القطاعات
ذات الأولوية، ووضع نظام أساسي مخفز للباحث مستقل عن النظام
الأساسي للأستاذ الباحث، بالإضافة إلى تشجيع مشاريع البحث بشراكة
مع القطاع الخاص؛

تعزير التدير الجهوي للتكوين المهني من خلال ملاءمة عرض التكوين
المهني مع الحاجيات الجهوية وإحداث مراكز جهوية للتكوين حسب
احتياجات الجهة، بالإضافة إلى إبرام شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع
المدني في تدير هذا القطاع.

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية.

لا يخفى عليكم السيد رئيس الحكومة المحترم أن من بين أهم الأمور التي
تستند إليها المؤسسات الدولية لتقييم التنمية البشرية، المؤشرات الصحية
المحققة، وحجم الميزانية المخصصة للقطاع، والبنيات التحتية للاستقبال. ونحن
في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، إذ نتمن مواصلتكم للبرامج
المهمة التي باشرتها الحكومة السابقة، ونوه بما جاءت به حكومتكم في
برنامجها، فنترح عليكم لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ما يلي:

تسريع تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بتوسيع التغطية الصحية لفائدة

المهن الحرة والمستقلين وذوي حقوقهم؛

مراجعة حكامه وقواعد تمويل البنات الاستشفائية بشكل عميق؛

نشاء أقطاب جهوية للمستشفيات العمومية بشراكة مع الجهات وتعزير

واختياراتها، ومؤمنة دوماً أن الوطنية لا ثمن لها، وأن حب الوطن فوق كل حساب، لهذا ليس غريباً أن تختار الحركة الشعبية اليوم كما أمس صف بناء الوطن، والغيورين على مصالحه العليا، جاعلة أمامها قاعدة المغرب قبل الحزب، ومصالحة المغاربة قبل نزوع الانتماء، مخصصة لصدق المواقف قبل إغراء المواقف، مؤمنة على الدوام أن العمل السياسي مدرسة للقيم وليس بورصة للمنافع.

على هذا الأساس إختارنا، السيد رئيس الحكومة، التواجد اليوم إلى جانبكم، عن قناعة وقرار مستقل، كما شاركنا في أول حكومة في العهد الدستوري الجديد، نعم، السيد رئيس الحكومة، فقبل الخوض في تفاصيل البرنامج، نعتقد في فريقنا أن من حق الرأي العام أن يعرف على سياق ولادة هذه الحكومة التي ستسهر على تنفيذ هذا البرنامج، فتواجدنا اليوم في الأغلبية الحكومية ما هو إلا امتداد لمشاركتنا في الحكومة السابقة، ووفق قواعد سطرنا في هياكل حزينا التقريرية، المتمثلة في التوازن السياسي في تركيبة الأغلبية، وتحصين التعددية السياسية، وترجمة أولويات حزينا في هيكلة برنامج الحكومة، والتحول من حلفاء إلى شركاء، وهي بصيات واضحة في التركيبة القطاعية للحكومة وفي الخطوط العريضة لبرنامجها، مسجلين بكل تنويه تفاعلنا الإيجابي معها، السيد رئيس الحكومة المحترم، مسجلين أيضاً اعتراضنا بالكفاءات المثلثة لحزينا في فريقكم الحكومي، والتي تعزز كل الطاقات والكفاءات التي تزخر بها الحركة الشعبية، بهدف واضح هو فوز الوطن، وصيانة كرامة المواطنين، لأن الكراسي إلى زوال ولكن المؤسسات والقرارات باقية.

لا بد أيضاً أن نسجل، تنويهنا، السيد رئيس الحكومة، بعزمكم الأكيد والمعهود على ربط الطموح بالواقع، وتجنبكم الخيار السهل المتمثل في إطلاق الأرقام على عواهنها، مستحضرين إرادتكم القوية على إحداث نقلة نوعية في إدارة الشأن العام، ونهج التوافق الإيجابي وأسلوب الحوار البناء، خدمة للوطن والمواطنين، بعيداً عن الحسابات التي تجعل الحزبية الضيقة شناعة لا يبتاز ومساومة الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

إسهاماً منا في إغناء هذا المشروع الطموح الذي عرضتموه، اسمحوا لي أن أعرض على أنظاركم مجموعة من الاقتراحات الداعمة.

أولاً، نحو دبلوماسية مبدعة وخلاقة لتحصين واستكمال وحدتنا الترابية:

في هذا الإطار، واذ نجدد إعتزازنا بالنجاحات الدبلوماسية المتواصلة لبلادنا، بمبادرات رائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي قوت مكانة المملكة المغربية في مختلف المحافل القارية والدولية، فإننا نؤكد على ضرورة انخراط الحكومة والمؤسسة التشريعية، بشكل أكبر وأكثر فعالية، في هذا المجهود الوطني، من خلال استراتيجية دبلوماسية متناسقة ومتكاملة، مبنية على رؤية استباقية، مع تعزيز دور الدبلوماسية الحزبية، وإشراك مختلف الفاعلين الإقتصاديين والمدنيين، استراتيجية مبنية على الاختراق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق العدالة والتنمية.

بدوري أريد أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة ونتمنى له حظاً ووفيراً إن شاء الله وكذلك السيدات والسادة الوزراء المحترمين.
ومباشرة بعد ذلك، أعطي الكلمة للسيد مبارك السباعي رئيس الفريق الحركي في حدود 30 دقيقة و15 ثانية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض على أنظاركم وجهة نظر الفريق حول مضامين وتوجهات مشروع البرنامج الحكومي، الذي تعترم الحكومة تنفيذه على مدى الولاية التشريعية الحالية، وأغتتم هذه المناسبة لأجدد تهنئتنا للسيد رئيس الحكومة ولكافة أعضائها على الثقة المولوية السامية التي حضوا بها، متمنياً لكم جميعاً كامل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة خدمة لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايداه.

ولا يفوتني في هذا الإطار، أن أسجل إعتزازنا العميق بما تحقّق لبلادنا بفضل حكمة صاحب الجلالة حفظه الله من أمن واستقرار برصيد حقوقي راسخ، وبأفق دستوري متميز، جعل هذا البلد الآمن نموذجاً في محيطه الإقليمي والجهوي والدولي، تحت سقف الملكية الدستورية، وإمارة المؤمنين.
السيد الرئيس المحترم،

إن مقاربتنا لمضامين ومؤشرات مشروع البرنامج الحكومي المعروض على أنظار البرلمان، تنطلق من مرجعية فكر حركي أصيل، مستمد من حركة شعبية قادمة من مغرب الأعماق حركة قالت لا للحزب الوحيد مند فجر الإستقلال، وناصرت التعددية السياسية ولا تزال، حركة لكل المغاربة، حركة قبائل والمدن، حركة قاومت الظلم بكل أشكاله، مخصصة على الدوام لرباط البيعة المقدس بين العرش والشعب، حركة كرسست عمرها ولا تزال لمحاربة كل الأفكار الهدامة، مؤمنة غاية الإيمان بمغرب المؤسسات.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إذ نؤطر مداخلتنا بهذه المرجعيات، فلأن اختياراتنا السياسية اليوم وغداً، ستظل مبنية على هذا التاريخ المجيد حركة حرة في قراراتها

الجديد لحقوق الإنسان، من خلال تفعيل إجراءات لدعم الحقوق الاقتصادية واللغوية والثقافية والبيئية، وارتباط وثيق بين الحقوق والواجبات، والتلازم بين حقوق الإنسان وحقوق المجتمع، وفوقها حقوق الوطن، وباقتران بين واجب المواطنة وروح الوطنية الصادقة.

وفي هذا السياق، نسجل بإيجاب ما تعتمون تفعيله، السيد رئيس الحكومة، بخصوص تفعيل مقتضيات الفصل الخامس في الدستور خاصة ما يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ولكن إسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن نعيد التأكيد مرة أخرى على مطلبنا الأساسي في الحركة الشعبية، والمتمثل في ضرورة إعادة النظر في مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، قبل برمجتها للمصادقة التشريعية، وذلك اعتبارا منا لما يشوب هذه المشاريع من تراجع، وفشلها في ترجمة روح ونص الدستور والمكتسبات المحققة، على أساس أنها تخص هوية شعب لا يعقل أن تكون محط خلاف، ولا أن تخضع لمنطق الأغلبية والمعارضة، ولا لحساب صناديق الاقتراع، فهل يعقل بعد عقد ونصف منذ الخطاب الملكي التاريخي بأجدير، وبعد مسلسل التفعيل وما رافقه من تعثر وجدل أن تقبل التراجع عن مكتسبات ثم الحسم فيها؟

هل من المعقول طرح مشاريع تتراجع عن مبادئ التعميم، والإجبارية واللغة الموحدة، واعتماد الحرف الأصيل "تفيناغ"، والمنافسة المشروعة في مجال السياسة الإعلامية، وإدماحها الإيجابي في القضاء ومختلف مناحي الحياة العامة، وإعطاء المكانة اللائقة للأمازيغية في السياسة الثقافية وفي مجال التخطيط التنوي؟

طموحنا، السيد رئيس الحكومة هو بناء سياسة لغوية وطنية تعزز تنوع الهوية الوطنية تحت سقف "تمغرايت"

تطلعنا، السيد رئيس الحكومة، هو فتح حوار وطني موسع تحت سقف المؤسسة التشريعية، لمراجعة هذه المشاريع وتجويدها، قبل عرضها على المسطرة التشريعية، لأنها مشاريع لا بد أن تحظى بالإجماع، مثل إصلاح القضاء ومدونة الأسرة، والعدالة الانتقالية، وغيرها من القضايا الوطنية التي تجمع كافة المغاربة.

السيد الرئيس،

ندعم عزمكم لتفعيل القوانين المؤطرة للجهوية الموسعة، وإعداد نصوصها التنظيمية، ولكن دعني أؤكد لكم أن نجاح هذا الورش الاستراتيجي يقتضي قبل النصوص، قدرة الفاعل الحكومي المركزي على التنازل عن القرار لمستعمليه الفعليين على المستوى الجهوي والمحلي، من خلال لا مركزية وعدم التمركز الحقيقي، نجاح هذا الورش أيضا رهين بإعادة النظر في معايير تحديد ميزانيات الجهات غير المنصفة لجهات لم تنل حضاها المشروع من خيرات الوطن، فهل من المعقول لتسمية جهوية متوازنة، أن تعتمد معايير من قبيل توزيع 50% من الميزانية مناصفة بين الجهات، و 50% الأخرى

والتصدي لخصوم وحدتنا الترابية في مختلف المحافل، والتعريف بال نموذج الديمقراطي والتنموي المميز لبلادنا في محيط إقليمي وجمهوي مطبوع بعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق نعيد التأكيد لخصوم قضيتنا الوطنية العادلة أن المغرب في صحرائه بحكم ميثاق البيعة، وبالتاريخ والطبيعة، وبالشرعية القانونية، معتبرين أن مقترح الحكم الذاتي في إطار سيادة المملكة المغربية وخيار الجهوية المتقدمة، هو سقف الحلول الممكنة لهذا النزاع المتعل، فخورين بالنموذج التنموي الجهوي الذي تشهده مختلف جهات المملكة، وفي صدارتها أقاليمنا الجنوبية العزيزة.

وارتباطا بهذا المجال، نجدد الدعوة إلى رفع الاحتجاج على إخواننا المحاصرين في تندوف، في ظروف مأساوية، عرضة للإرهاب والتطرف المتنامي في منطقة الساحل وجنوب الصحراء، داعين الأمم المتحدة إلى ردع الممارسات غير الشرعية التي تقوم بها ميليشيات البوليزاريو في منطقة الكركرات، والنقاط رسالة المملكة المغربية القوية بجنوحها للسلم والهدنة، المطبوعة بإيمانها بعدالة قضيتنا الأولى.

ثانيا، تعزيز الأمن المقرون بصيانة كرامة المواطن ودعم المسار الحقوقي والديمقراطي لبلادنا:

لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجابا مع المحور المتعلق في مشروع البرنامج الحكومي بالهوية الوطنية وترسيخ حقوق الإنسان وتفعيل الجهوية، ودعم الجهود الأمني المتواصل من طرف مختلف الأجهزة المختصة. وبهذه المناسبة، أود باسم فريقنا الحركي، أن نجدد تحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية وكل العاملين في الإدارة الترابية، لما يبذلونه من مجهودات جبارة لحماية أمن الوطن والمواطنين، ومكافحة الجريمة والإرهاب بكل أشكاله.

وفي هذا المجال نتمن إلتزامكم، السيد رئيس الحكومة، بتقديم كل الدعم لهذه الفئات المجاهدة ليل نهار لحماية بلادنا، وصيانة ممتلكات وأمن المواطنين، منطلقين في هذا الصدد من استحضار الأمن بمفهومه الشامل، والذي يشمل أيضا الأمن الروحي لكافة المواطنين والمقيمين تحت الرعاية السامية لأمر المؤمنين حفظه الله، ضامن هذا الأمن الروحي، معتزين بما تحقق تحت إشرافه المولوي من إصلاح جوهرى للحقل الديني، والذي جعل من بلادنا منارة للتعايش والتسامح الديني، وقلعة صامدة ضد كل أشكال التطرف، أكان باسم الدين أو العرق، أو بالفهم المغلوط للحريات الفردية.

السيد الرئيس،

بخصوص مسار حقوق الإنسان، وانطلاقا من مرجعيتنا الحركية، بدورها السابق، إلى إقرار الحريات العامة، وإرساء الحقوق المشروعة، فإننا السيد رئيس الحكومة، نتطلع إلى سياسة عمومية حقوقية تستثمر في الجيل

الأفضلية لها.

تفاعلنا كذلك، لا يمكن أن يكون إلا إيجابيا مع التزام الحكومة بإطلاق ودعم الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، المتعلق بالفلاحة التضامنية، لجعل الفلاح الصغير في قلب انشغالات السياسة الفلاحية.

فس التفاعل أيضا مع عزمكم على تفعيل واستكمال رؤية إصلاح الإدارة، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقلال القضاء وتأهيل الإدارة القضائية محليا وجمهويا، والتزامكم بتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة، وهي كلها إجراءات من شأنها خلق مناخ إيجابي لإنعاش الاستثمار.

طموحنا أيضا، السيد رئيس الحكومة، كبير في الشروع، ودون تردد في إعداد وتنفيذ مخطط لتنمية الوسط القروي والمناطق الغابوية والجبلية، منوهين بعودة قطاع زراعي مكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات إلى هيكلية الحكومة، والذي شكل مطلبًا دائمًا للحركة الشعبية، متطلعين في هذا الإطار، إلى إخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، والذي سبق للحركة الشعبية أن أشرفت على إعداده مند حكومة التناوب التوافقي، أثناء إشرافها، على قطاع المياه والغابات، ولا زال هذا المشروع في رفوف هذه الإدارة.

السيد رئيس الحكومة،

بخصوص المحور الاجتماعي في مشروع البرنامج، وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع مجمل التدابير القطاعية المعلنة، خاصة ما يتعلق بمواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين برؤية جديدة وأهداف مرقمة وطموحة، والعزم الأكيد على جودة العرض المدرسي خاصة في العالم القروي، ومراجعة بعض المقررات الدراسية التي لا تسير المدرسة الحديثة، فتطلعنا في هذا المسار إلى دعم نهج المدرسة الجماعية في المناطق القروية وهوامش المدن، مع مواكبتها بفضاءات الإيواء والتغذية للأساتذة والتلاميذ.

وعلى مستوى قطاع الصحة، فالميثاق الوطني المنتظر والمدعم بمخطط عملي، ينبغي أن ينهي مع مركزية المؤسسات الاستشفائية الكبرى في سجمات بعينها، بغية رفع الحيف على عدة مناطق تفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية، إلى جانب التعجيل بتوفير الأطر الطبية والتجهيزات الأساسية، عبر تفعيل مرسوم التعاقد، وملاءمة خريطة التوظيف العمومي مع هذا الخصاص المهول.

إلى جانب الدعوة إلى إصلاح منظومة "الراميد" حتى لا تبقى صلاحيتها محصورة على مستوى الجهة فقط، هاد الراميد، السيد الرئيس، فيه مشكلة، الإنسان إلى كان في الأقاليم الجنوبية وامشى للأقاليم الشمالية كيقولوا له سير ترجع للسيطار ديال.. خص يكون بحال البطاقة الوطنية، احنا مغاربة كلنا فين ما امشينا خصنا تندواو، واحد السيد مرض امشى لعائلتو في الجنوب ويقول سير للشمال باش تندواو.

إلى جانب الدعوة إلى إصلاح منظومة "الراميد" حتى لا تبقى

بمصة 37.5% على نسبة السكان، و12.5% على المعيار الجغرافي فهل بهذه المعايير.

تطلعنا كذلك كبير، أن يتضمن مشروع القانون المالي، لهذه السنة اعتمادات لصندوق التاهيل والتضامن الجهوي، لإنصاف الجهات التي تعرف مؤشرات ضعيفة في سلم التنمية المحلية والبشرية.

وفي هذا السياق، نود أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع عزمكم دعم الجماعات الترابية، ومصاحبتها قانونيا وتنظيما، وعلى مستوى دعم مخططاتها التنموية باعتبارها إطارات للتنمية المحلية ولممارسة سياسة القرب، متطلعين إلى تعزيز إختصاصاتها طبقا لمقتضيات الدستور، وتوفير أنسب الشروط لدعم وتأهيل إدارتها، وإطلاق المخططات المحلية والجهوية لإعداد التراب، وفي صدارة هذه التطلعات، دعم الجماعات لإنجاز تصاميم النمو التي تشكل محركا أساسيا لجعل الجماعات رافعة حقيقية للتنمية المحلية.

السيد الرئيس،

نتم كذلك ما جاء في تصريحكم، حول تقوية التنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، على أساس الفصل المتوازن والمتكامل للسلط، من خلال فتح المجال للمبادرات التشريعية الذاتية للبرلمان، ولاختصاصه الدستوري الجديد المتعلق بتقييم السياسات العمومية.

ولتعميق هذا التعاون المنشود، نعتقد، السيد الرئيس الحكومة، أن المدخل الطبيعي لذلك هو تعزيز الاستقلال الإداري والمالي للبرلمان، من أجل مؤسسة تشريعية قادرة فعليا على ممارسة إختصاصاتها التقليدية، والجيل الجديد من مھامها الدستورية، كفضاء لإحتضان النقاش المجتمعي، وتحويل الحراك الاجتماعي إلى حراك داخل المؤسسات، على إعتبار أن المكان الملائم للدفاع السياسي هو تحت سقف المؤسسات ولا شيء غير المؤسسات.

ثالثا، نحو نموذج اقتصادي منصف للمقاولة، وضامن للتشغيل والحد من التفاوت المحلي والاجتماعي:

ولأن التنمية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية للسياسات العمومية، فإننا نحني النهج الهادف إلى دعم سياسة الأوراش الكبرى، والمخططات القطاعية المنتجة للثروة كإطار لتوسيع قاعدة التشغيل، باعتباره أكبر تحدي وأم المعضلات، خاصة وأن المؤشرات المتعلقة بنسب النمو والعجز والتضخم والبطالة، تصطدم بتحديات واقعية من قبيل حجم الخصاص الاجتماعي، وارتباط الاقتصاد الوطني بطبيعة السنة الفلاحية، وعائدات السياحة، ومحدودية أثر التدابير المتخذة لإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية المنظمة.

وفي هذا المجال، فتطلعنا كبير، إلى إصلاح جوهرى للنظام الضريبي، بمنظور يوسع الوعاء الضريبي، ويحقق العدالة الجبائية، ويخفف الثقل الضريبي على المقاولة المواطنة، وعلى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لفائدة المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة، والرفع من نسبة

للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

والإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

طبقاً لمقتضيات الفصل 88 من الدستور، يطيب لي اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة البرنامج الحكومي، وهي مناسبة نجدد من خلالها تهانينا الحارة للدكتور سعد الدين العثماني ولكافة السيدات والسادة أعضاء حكومته الموقرة على الثقة المولوية الغالية.

إن الكفاءات والشخصيات التي يزخر بها فريق التجمع الوطني للأحرار ستكون أحد الدعائم الأساسية لنجاحنا في أداء واجبنا من موقعنا داخل الحكومة وداخل هذه الأغلبية الحكومية التي ساهم حزبنا في إخراجها من أجل بناء حكومة قوية ومنسجمة ذات كفاءات عالية، بأغلبية قوية تدعم كل المبادرات التشريعية والرقابية التي من شأنها أن ترقى بمستوى عملنا على صعيد هذه المؤسسة التشريعية والمطالبة اليوم بالاشتغال ليل نهار للنهوض بأوضاع المواطنين، عبر تعزيز القرب من هموم وانشغالات الساكنة، بتبني سياسات عمومية مندمجة، تسعى إلى خلق الثروة وزرع روح جديدة في الدورة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

إن مناقشة البرنامج الحكومي تبقى بالنسبة لفريقنا ولكافة الرفقاء السياسيين الممثلين داخل مؤسستنا التشريعية فرصة لتقييم مختلف السياسات العمومية وأرضية لتتبع عمل الحكومة على مدى خمس سنوات المقبلة.

إن حزب التجمع الوطني للأحرار معروف بتاريخه النضالي الطويل في سبيل الدفاع عن ثوابت الأمة ومقدساتها والنضال كذلك في الدفاع عن التعددية السياسية الضامنة لمسار ديمقراطي متوازن، يساهم في بناء نموذج مغربي أصبح مثالا يحتذى به في محيط إقليمي ودولي ملتبه، حيث كنا ولازلنا مقتنعين بأن الملكية هي العمود الفقري لنظام الحكم في المملكة، وهي صام الأمان لاستمراره، وهي الضامن لاستقراره.

السيد الرئيس،

إن موقفنا من تشكيل الحكومة موقف مترسخ وواضح ولا يحتمل التأويل، موقف مؤيد لها نعتز به، رغم كل ما صاحب ذلك من نقاش سطحي وشعوي وسياسوي، ساد في أغلب تلك النقاشات والتي كانت تذهب كلها في اتجاه تغليب الرأي العام الوطني وإخراج النقاش الحقيقي

صلاحيتها محصورة على مستوى الجهة فقط، عبر جعلها مثل البطاقة الوطنية تسمح بالاستشفاء لحاملها في كل التراب الوطني.

نحن كذلك إلتزامكم، السيد رئيس الحكومة، بمراجعة برنامج "تيسير"، وما أدراك ما تيسير، السيد الرئيس، تيسير فيها إنجازات لكن فيه سلبات، السيد الرئيس، راه الجماعات كاین الجماعات اللي في التقسيم ديال 98 وهذاك الجماعات كنتستافد من التيسير ..كنتستافد إذا خلقات مشاكل. كاینين الناس اللي كيقولك هذا ولدو تخلص عليه كاین اللي خرج ولدو..كنحفزو الناس باش يقرأو ولكن ككنونو في واحد مشاكل أخرى.

ومتسائلين عن السر في غياب برامج من قبيل "تأهيل" ومقاولتي "و" إدماج" وغيرها في مشروع البرنامج، فهل هو دليل على فشلها في فتح آفاق لتشغيل الشباب، وحاملي الشواهد العليا؟ غير هاذ البرامج اللي ما جاتش، السيد رئيس الحكومة، مشكل.

وماهي قراءاتكم للحفاظ على نفس السقف في مجال تقليص الأمية كما هو وارد في إلتزام الحكومة السابقة 20%، ونفس الإستفسار حول سقف البطالة التي حددتموه في 8,5% بزيادة نصف نقطة عن التزم الحكومة السابقة (8%)؟

السيد رئيس الحكومة،

أعلمت في تصريحكم الحكومي العزم على مواصلة رفع الدعم، في إطار إصلاح صندوق المقاصة، على ما تبقى من المواد الأساسية والمتمثلة في (غاز البوتان والسكر والدقيق المدعم)، وإذ نسجل ما لهذا الإجراء من انعكاسات إجتماعية سلبية، وضغط على الفئات الإجتماعية الهشة والمتوسطة، فإننا نتطلع إلى تقديم بدائل معقولة تحمي دخل هذه الفئات العريضة، وهو ما يتطلب في منظورنا فتح حوار وطني مسؤول حول هذا الملف، قبل اتخاذ هذا القرار الحساس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نكتفي بهذا القدر، على إعتبار أن أمامنا مناسبات أخرى للتفصيل في مضامين وتوجهات هذا البرنامج الطموح، من منطلق قوة إقتراحية تدعم مختلف الإصلاحات الإيجابية والضرورية، للنهوض بإقتصادنا الوطني، ودعم التنمية الاجتماعية، وتعميق الخيار الديمقراطي، وستجدون، السيد رئيس الحكومة، من فريقنا كل السند والدعم لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الحركي.

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني

ولا تفوتني الفرصة دون أن أقدم باسمي الخاص و نيابة عن كافة أعضاء الفريق بتحية إجلال و إكبار للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية على المهام الحسنة التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس في سبيل استتباب الأمن وتحصين البلاد من كل ما من شأنه أن يسيء إلى أمننا، منوهين بالمناسبة بعمل رجال الأمن الوطني ومقاربتهم الاستباقية في القضاء على كل الخلايا النائمة وشبكات الإرهاب الأعمى الذي لا وطن له.

تحية إجلال و إكبار كذلك إلى قواتنا المسلحة الباسلة المرابطة على الحدود ولرجال الدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية على مجهوداتهم الجبارة لحماية بلادنا.

السيد الرئيس،

إن استكمال بناء الوحدة الترابية يبقى أحد التحديات الكبرى التي يجب أن نخرط فيها بكل مكوناتنا وأن نقطع مع الكرسي الفارغ ومواجهة خصومنا بشكل مباشر عبر الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية المبادرة التي يقودها جلالة الملك، منوهين بعمله الجبار في إرجاع العلاقات الدبلوماسية مع دولة كوبا أخيرا بعد قطعها لمدة 37 سنة، هذا في الوقت الذي يسخر فيه خصومنا أموال البترول والغاز للوقوف حجرة عثرة أمام بناء مشروعنا الديمقراطي.

فالسؤال الذي يطرح نفسه اليوم:

إلى أي مدى توقفنا في تحديد نموذجنا التنموي الاقتصادي والاجتماعي؟ وهل نحن بحاجة إلى نموذج اقتصادي آخر؟ علما أن ذلك أمر ملح أمام التحديات الاقتصادية الكبرى التي ترهن حاضرنا ومستقبلنا. وأمام ضيق الوقت، وانسجاما مع ما تضمنته مداخلة فريقنا بمجلس النواب، فإنتي سأتم مناقشة محاور هذا البرنامج الحكومي من خلال اعتماد المنهجية التالية:

1. تعزيز السياسة الخارجية للمغرب عبر تنوع المحاور وجعلها دبلوماسية مبادرة، ودعم البعد الإفريقي للمغرب؛
2. مواصلة إصلاح المنظومة القضائية، لصون حقوق وكرامة المواطن والمواطن المغربي؛
3. المالية العمومية، دعم المخططات الإستراتيجية الوطنية (مخطط المغرب الأخضر)، دعم الاستثمار العمومي، ثم النقل الجوي في خدمة السياحة؛
4. التنمية البشرية ودعم القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس،

إن عودة المغرب إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي نظرا لأهمية تعاون جنوب وبراغياتية دول الشمال المبنية على المصالح، تشكل دون شك لحظة مفصلية وجب التوقف عندها بالنظر إلى أبعادها السياسية والاقتصادية والجيو-إستراتيجية. فالعمق الإفريقي للمغرب واقع لا محيد عنه والالتزام الإفريقي للدولة المغربية له جذور تركيها الجغرافيا ويشهد بها التاريخ.

حول طبيعة المؤسسات الدستورية وعلاقتها من سياقه السليم والصحيح، حتى وصلت في بعض الأحيان إلى محاولة تبييض الرأي العام.

إن علاقتنا مع الائتلاف الحكومي علاقة مبنية على الصدق والوفاء لتعهداتنا والتزاماتنا، ماضون فيها إلى النهاية، لكن سنكون بالمرصاد لكل ما من شأنه أن يخرج تعاقباتنا مع هذه الأغلبية عن سياق ما تم الاتفاق عليه في هذا البرنامج الحكومي.

لقد جسد تعثر مسار المشاورات الذي دام أكثر من خمسة أشهر بالنسبة إلينا تمرينا ديمقراطيا مهما، يمكننا من قياس درجة ونضج مسارنا الديمقراطي الذي يجسد دائما التميز المغربي، بفعل حكمة وتبصر جلالة الملك أولا، ورزانة وبعد نظر النخب السياسية الوطنية الفاعلة اليوم في الحقل السياسي ثانيا، والتي جاءت بشرعيتها على السواء عبر صناديق الاقتراع، والتي تصارعت بشكل حضاري على تشكيل الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

إن إرادة حزب التجمع الوطني للأحرار في تكوين حكومة برلمانية قوية، ضامنة لاستقرار الحكومة، حكومة متجانسة، قوية بعدد نوابها المساندين لها، يعكسها شعارنا الجديد "أغارس - أغارس"، حكومة نريدها قوية كذلك بكفاءات رجالها وقدرتهم على صنع التغيير في القطاعات الحكومية المشرفين عليها، قوية بانسجام مكوناتها وقوية أيضا بوضع هذا البرنامج الحكومي الطموح الذي نحن بصدد مناقشته، والذي عبر عن رؤية جديدة في التدبير مبنية على الحكامة وعلى تجميع مجهود الدولة في أقطاب كبرى من شأنها تحقيق الالتئاقية، في إطار هندسة حكومية ناجعة، وقوية كذلك لأننا نريدها أن تكون حكومة ثورة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر والهشاشة، وكل المظاهر المشينة التي أصبحت تشكل عقبة كبرى أمام تطور مجتمعنا بوثيرة أسرع.

إن احترام الإرادة الشعبية، التي تشترك فيها كل الأحزاب الموجودة اليوم بالبرلمان واجب عبر إصرار جلالة الملك على تطبيق الفصل 47 من الدستور في مناسبتين انتهى إيجابا بتعيين الدكتور سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة.

لقد كان حزب التجمع الوطني للأحرار، أيها الإخوة والأخوات، في كافة الحكومات المتعاقبة دعامة أساسية لاستقرارها، ومركزا للثقة التي يزرعها لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

فتاريخنا حافل وشاهد ولله الحمد بالمواقف، ثابتون على العهد، وأن الأصوات النشاز التي تخرج متسللة من حين لآخر هاته الأيام، تحاول عبثا الإساءة إلينا لنقول لها أننا حزب "أولاد الناس" ننأى بأنفسنا عن الخوض في الخزعبلات الناتجة عن التخريف، جاعلين من كافة الأحزاب الوطنية الجادة حليفة لنا وعلى مسافة واحدة من الجميع، ما دمنا نشتغل جميعا تحت وطن واحد وملك واحد، وهو الموقف الذي عبر عنه الأخ رئيس الحزب بشكل صريح مباشرة بعد انتخابه رئيسا جديدا للحزب.

التي جاء بها البرنامج الحكومي في هذا الإطار، ذلك أن المؤشرات الموضوعية ستعمل بالتأكد على تدارك الخصاص، خاصة في المنظومة الاجتماعية التي تبقى دون طموحاتنا بالنظر إلى حجم الميزانيات المرصودة لختلف القطاعات المرتبطة بهذا الشق الاجتماعي والذي يحتاج اليوم إلى ثورة هادئة لتخليقه ووضعه على سكة الحكامة بالاعتماد على الكفاءات المتخصصة في هذا المجال واعتماد منطق المحاسبة.

إن أهم خلل تعيشه السياسات العمومية المرتبطة بالشق الاجتماعي هو غياب النقائية المشاريع، أملا أن تخرج المناظرة الوطنية لتطوير نجاعة والنقائية سياسات ومؤسسات وبرامج التنمية البشرية والاجتماعية المزمع عقدها مستقبلا، والتي جاء بها هذا البرنامج، أن تخرج بتوصيات تعمل على تجميع مجهود الدولة في قطب اجتماعي يسهل معه التدخل لمواجهة آفة الفقر والهشاشة التي تبقى بالنسبة إلينا كتجمع وطني للأحرار عدونا الأول والأخير.

لقد حرصنا داخل هذه الأغلبية القوية، أن نحافظ جميعا على القدرة الشرائية للمواطن، وأعتقد أن هذا البرنامج الحكومي يذهب في هذا الاتجاه، منددين بالأصوات المغرضة التي تحاول عبثا خلخلة هذا الانسجام الحاصل اليوم بين كافة مكونات الأغلبية وزعزعة الثقة بينها.

وتتورا للرأي العام الوطني، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى أن ما تضمنه هذا البرنامج الحكومي يفند كل تلك الادعاءات، ويتوجه نحو تعزيز التماسك الاجتماعي، ويجاول جادا عبر مختلف الإجراءات التي تضمنها (مخاربة الفقر والهشاشة)، ومواصلة إصلاح نظام المقاصة.

ومن منطلق حرصنا على حماية هذه القدرة الشرائية، فإننا نؤكد على ضرورة تخصيص دعم مباشر للفئات الفقيرة والمعوزة من أجل تعزيز التضامن وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لا بد أن أشيد بالسياسة المالية والاقتصادية التي اتبعتها الحكومة السابقة، منذ دخول حزب التجمع الوطني للأحرار في نصف ولايتها، وهي التوجهات الصارمة التي أنقذت المغرب وأرجعت العافية إلى ماليتنا العمومية واقتصاده الواعد، عبر تحسين معدلات النمو والتخفيض من نسبة العجز رغم إكراهات الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم بأسره، مشيدين في هذا الإطار بإخراج القانون التنظيبي للمالية الذي يبقى بالنسبة لنا ثورة قانونية في إعداد قوانين المالية، و هو التوجه العام الذي يمضي فيه هذا البرنامج الحكومي الطموح والذي نحن بصدد مناقشته، حيث يذهب في اتجاه ضبط المعدلات الماكرواقتصادية في أفق 2021، والتي تتجسد في:

- تحديد النمو الاقتصادي فيما بين 4.5% إلى 5.5%؛

- تخفيض عجز الميزانية إلى أقل من 3%؛

- تحديد نسبة التضخم في أقل من 2%.

لذلك، فإن المطلوب منا جميعا، سلطة تنفيذية وتشريعية، ونحن نناقش البرنامج الحكومي، العمل سويا على تكريس هذه الأبعاد وإضفاء المزيد من الواقعية على انضمامنا إلى الإتحاد الإفريقي، بل الدفع باتجاه إعادة تموقع بلادنا كقوة اقتصادية وسياسية داخل المجال الإفريقي ورفع التحديات التنموية والأمنية المشتركة في سبيل ازدهار هذه القارة ونموها.

إن العمل الحكومي يجب أن يتخذ من الانفتاح الاستراتيجي على دول إفريقيا والأشقاء داخل العالم العربي أولوية في سياسته الخارجية، دون إغفال تطوير الشركات الإستراتيجية مع الاقتصاديات الواعدة والمؤثرة في السياسة الدولية من قبيل الصين والهند وروسيا الاتحادية وعلى أساس عدم التفریط كذلك في شركائنا التقليديين، فالسياسة والاقتصاد أمرين متوازنين، بل أضحى الاقتصاد ركيزة أساسية في توطيد العلاقات الدبلوماسية.

إننا ندعو من خلالكم، السيد رئيس الحكومة، كلا من وزير الخارجية والتعاون الدولي وباقي المسؤولين الحكوميين في القطاع إلى توفير مختلف أوجه الدعم للمؤسسة التشريعية ولباقي المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني، وذلك قصد الإناطة بدورها على أكمل وجه، خدمة لقضايا البلاد وعلى رأسها القضية الوطنية.

إن إصلاح منظومة العدالة ورش إصلاحي ملكي بامتياز، إذ يعد القضاء من المقومات الأساسية لدولة الحق والقانون، ذلك أن ضمان سيادة القانون رهين بوجود مؤسسة قضائية قوية وفعالة قادرة على التطبيق السليم والعدل للنصوص القانونية في إطار العدل والمساواة.

وقد حظي هذا الموضوع باهتمام بالغ وتركيز كبير خاصة في الآونة الأخيرة، لدرجة أن الجميع يتفق على أن إصلاح القضاء هو قاطرة الإصلاح الشامل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإننا لفخورون في حزب التجمع الوطني للأحرار أن تعطى لنا الفرصة من خلال هذه الحكومة لمواصلة مسيرة إصلاح منظومة العدالة.

إن أي إصلاح مهما كانت قيمته وأهميته لن تكون له قيمة إذا لم يحس المواطن بالأثر المباشر لذلك على حياته، فتتقمة المواطن في القضاء هي التي تعكس مدى نجاعة أي إصلاح، مهما بلغت كفاءة القاضي ونزاهته وحياده واستقلاله.

السيد الرئيس،

إن مقاربتنا في فريق التجمع الوطني للأحرار للتعاطي مع الشق الاجتماعي مختلفة تماما عن الشق الاقتصادي، حيث طالبنا غير ما مرة، بمراجعة المنظومة الاجتماعية في شموليتها عبر جعل المواطن محورا في مختلف السياسات العمومية، وستقتصر في مداخلتنا هاته على مناقشة القضايا المرتبطة بالتنمية البشرية وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

يعد عهد الملك محمد السادس عهد التنمية البشرية بامتياز، فهو رائد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وسعيا إلى تعزيز مسارها، ننوه بالإجراءات

للدولة في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا إلى جانب حث النسيج البنكي على مواكبة المقاولات.

كما أن استقطاب الاستثمارات الخارجية رهين كذلك بوضع خطة تسويقية محكمة تروج للنموذج المغربي بطاقاته ومؤهلاته.

إن قطاع النقل الجوي هو من القطاعات الإستراتيجية في اقتصاد المغرب، كما أنه آلية رئيسية لدعم وتنمية القطاع السياحي ببلادنا، في ظل ضعف قطاع النقل البحري وإغلاق الحدود البرية مع الجزائر.

ومن هذا المنطلق، كانت رؤيتكم، السيد رئيس الحكومة، سديدة بجمع قطاعي النقل الجوي والسياحة في وزارة واحدة على اعتبار الارتباط الوثيق بين القطاعين.

وإن رؤية 2020 السياحية التي تروم جعل بلادنا من بين أكبر عشرين وجهة عالمية بحلول سنة 2020، تستدعي من الحكومة وضع إستراتيجية إرادية مندمجة في مجال النقل الجوي لمواكبة هذه الإستراتيجية الطموحة ومواصلة الجهود لرفع شبكة المطارات الوطنية وتطوير قدراتها الاستيعابية ومضاعفة عدد الفاعلين في الأجواء المغربية مع الرفع من آليات السلامة والأمن الجوي.

من خلال ما تم ذكره، فإن البرنامج الحكومي نراه في فريقنا برنامجا واعدا، لكن يبقى الإشكال الحقيقي الذي يفرض علينا طرح سؤال مركزي؛ ما هو أثر هذا البرنامج على المواطن؟ كيف سيصل إليه؟ لأن المنطقي هو أن الجهود المبذولة يجب أن يكون له انعكاس على الواقع المعيشي للشعب، لكي يسود الارتياح بأهمية مختلف هذه الاستراتيجيات، وهذه السياسات العمومية المسطرة في هذا البرنامج، والتوجه رأسا نحو المناطق الجبلية والنائية بالمغرب العميق كأولوية، لأنها لم تحظى بعد بحقها في التنمية.

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

وأخيرا نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن نجاحنا في تحقيق هذا البرنامج الحكومي مرتبط أساسا ببناء الثقة بين كافة مكونات هذه الأغلبية وتعزيزها.

بناء الثقة يعتمد على منطق الصدق والصراحة في مختلف التحديات التي قد تعترضنا والتخلي بفضيلة الوضوح وتفادي ازدواجية الخطاب أو أي تبادل للأدوار من أجل ربح سياسي زائل، بناء الثقة يتعزز كذلك باعتماد آليات التضامن الحكومي الحقيقي والاشتغال بمنطق الفريق الواحد الذي يقتسم حلو ومر التدبير الحكومي بقراراته السهلة والصعبة معا، وهي الثقة التي ستطال بكل تأكيد كافة شركائنا في الداخل والخارج، وهو ما سيساعدنا على النجاح في هذه المهمة الجسمة.

إننا في حزب التجمع الوطني للأحرار نؤكد لكم ومن خلالكم لشركائنا في هذه الحكومة أننا سنكون أوفياء لكل تعهداتنا والتزاماتنا، وسنصاحبكم السيد رئيس الحكومة المعين إلى نهاية المشوار، مساندين لكم وفق ما تم

السيد الرئيس،

إننا فخورون في فريق التجمع الوطني للأحرار بالإنجازات التي تحققت في القطاع المالي والاقتصادي وفخرون كذلك بتوجه هذا البرنامج نحو مواصلة إصلاح المالية العمومية والاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية والتي تبقى ضمن الأهداف الإستراتيجية التي تذهب في اتجاه تحسين المداخل الجبائية ومحاربة التملص الضريبي والعمل على الإسراع في وضع نظام مندمج لتدبير وتقييم الاستثمارات العمومية والاتجاه نحو تحسن مناخ الأعمال وإدماج القطاع المهيكمل والشروع في تفعيل إصلاح منظومة الصرف، إضافة إلى إصلاح محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية لكي تدعم ماليتنا العمومية.

إن، هذه الأهداف مجتمعة تعمل بكل تأكيد على توظيف أسس نمو اقتصادي مندمج ومستدام، والذي سيعمل إن شاء الله تعالى على تحقيق مختلف هذه الاستراتيجيات وهذه الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

إن مخطط المغرب الأخضر الذي جاء بتعليقات ملكية سامية من جلالة الملك، حفظه الله، انكب على معالجة أكبر للإشكاليات التي كان يعاني منها القطاع، حيث عمل على:

- ✓ عقلنة منظومة الدعم؛
- ✓ هيكله الهيئات الفاعلة في القطاع، والتي همت مختلف سلاسل الإنتاج؛
- ✓ عدم ارتبان القطاع الفلاحي للأطمار من خلال عقلنة سياسة الري؛
- ✓ مشاريع الدعامة الثانية لهذا المخطط التي تهدف إلى الرفع من مستوى دخل الفلاحين الصغار؛

وبخصوص الجزء المرتبط بالتنمية القروية، لا بد من التأكيد على أن النقاش حول ميزانية هذا الصندوق يبقى نقاشا مغلوطا، على اعتبار أن دور وزارة الفلاحة يتمثل فقط في:

- التنسيق مع الجهات باعتبارها متخدلا أساسيا؛

- ثم ضمان التقائية المشاريع.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل الاستثمار إحدى الدعائم الأساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما أنه يلعب دورا طلائعيا في تحقيق التنمية الاجتماعية، ورغم أن المغرب قد خطا خطوات كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية، إلا أن مناخ الاستثمار ببلادنا بحاجة إلى إجراءات أكثر جرأة. ومن هذا المنطلق، ندعو الحكومة إلى ضرورة مواصلة إصلاح الإدارة، في إطار التدبير اللامركز للاستثمار، عبر تبسيط المساطر الإدارية وجعلها أكثر مرونة، مع دعم الترسانة القانونية بمختلف التحفيزات القادرة على جلب المستثمرين الخواص باعتبارهم شركاء أساسيين

المتحدة حول ملف الصحراء المغربية، وهو رجل يتميز بتجربة دبلوماسية تمنى أن تسعفه في إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية وحدتنا الترابية، على أساس مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، ولقي إشادة وترحيبا دوليا واسعا، وكذا التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، والذي لمسنا فيه مقارنة جديدة وإيجابية، يجب العمل عليها دبلوماسيا لاستئثارها لصالح عدالة قضيتنا الأولى، اهتداء بالدبلوماسية الملكية الناجعة، خاصة العلاقات الإستراتيجية التي دأبت بلادنا على نسجها مع الأشقاء الأفارقة، والتي أثمرت عودة المغرب إلى حضنه المؤسسي للاتحاد الإفريقي وسط ترحيب قاري واسع، يعكس عمق هذه العلاقات، إلى جانب الطلب الرسمي الذي تقدم به المغرب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في أفق تحقيق أهداف الإستراتيجية الإفريقية الشاملة لبلادنا وتوجهات جلالة الملك حفظه الله، نحو الاندماج الإفريقي للاقتصاد المغربي، إذ أضحي المغرب صلة وصل أساسية في التعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف، سيما في ما يتعلق بضمان الأمن والاستقرار والتنمية بإفريقيا.

ونظرا لكل هذه التحديات، وما تلعبه الدبلوماسية البرلمانية من دور أساسي وتكميلي في دعم القضايا الإستراتيجية لبلادنا والمبادرات المرتبطة بها، فإنه لا بد من توفير الوسائل والإمكانات اللازمة لضمان مزيد من النجاح لهذه الدبلوماسية الموازية، وهنا نستحضر الدور الرائد لمجلس المستشارين خلال فترة الفراغ التشريعي في تنظيم زخم من الأنشطة التي تصب في تعزيز وإشاعة المؤسسة البرلمانية على المستويين الداخلي والخارجي.

ولا يفوتني هنا التذكير بأن الاتحاد العام لمقاولات المغرب كان له شرف مواكبة كل مراحل الزيارات الملكية للعديد من الدول، ومبادرات جلالته الهادفة لتعزيز الروابط الاقتصادية وتقوية أواصر التعاون معها خصوصا الشركات الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا والصين والهند وغيرها، تساهم في خلق قيمة مضافة بين المغرب وهذه الدول.

شراكة تستوجب تشجيع وتحفيز المستثمرين المغاربة وتدارك بعض الاختلالات، من بين أبرزها إشكالية الازدواج الضريبي المثبط لمبادرات الاستثمار.

وفي هذا السياق، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل على خلق آلية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف البلدان الإفريقية، التزاما منه بمواكبة الاتفاقيات الموقعة والعمل على تحقيق التقائية الدبلوماسية الاقتصادية مع مبادرات المستثمرين من مغاربة العالم الذين يمثلون الاتحاد الجهوي الثاني عشرة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيد الرئيس،

لا يمكن بهذه المناسبة إغفال الآثار السلبية الناجمة عن التأخير في تشكيل الحكومة على المقاولات والاقتصاد الوطني، حيث أدى عدم اعتماد قانون المالية في آجاله إلى تجميد الاستثمار العمومي، وهو ما عطل دينامية المقاولات الصغرى والمتوسطة وأدى ببعضها إلى الإفلاس، مما يستوجب

الاتفاق عليه معكم، ماضون لتحقيق هذا البرنامج الذي تعاهدنا عليه، مؤكداً أن الفائز الأكبر اليوم هو المغرب الذي سيخرج شامخاً من هذه التجربة إن شاء الله تعالى، والله المستعان. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الإله حفطي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود 17 دقيقة و39 ثانية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنشرف اليوم بتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي الذي تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم بتقديم خطوته العريضة أمام أظفار المؤسسة البرلمانية بمجلسها، بعد أن حظي بالثقة المولوية السامية وتعيين الحكومة في أفق حصولها على ثقة البرلمان وتنصيبها وفقا لأحكام الفصل 88 من الدستور.

وهي فرصة لنجدد تهادني فريقنا للسيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة المعين وأعضائها على الثقة المولوية التي تفضل جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بوضعها في شمخه وفي فريقه الحكومي، عملا بمبدأ المنهجية الديمقراطية وأحكام الدستور، متمنين لهم كامل التوفيق في مهامهم.

كما تعتبر هذه المناسبة التجربة الأولى من نوعها بالنسبة لفريقنا باعتبارنا مكونا جديدا بمجلس المستشارين، يعزز ويعني التنوع التمثيلي للمجلس. هذه التمثيلية التي نعمل جاهدين على أن تكون إضافة نوعية لتعميق النقاش العمومي، وتبادل الأفكار حول كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمسار التنموي الذي انخرطت فيه بلادنا، وكذا استثمار التطورات الإيجابية التي راكمتها من أجل توطيد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزاجية بين المشاريع الهيكلية، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة، خاصة بعدما أثبت النموذج التنموي المعتمد ببلادنا منذ عقود محدوديته، ولدينا ما يكفي من النبوغ لإبداع صيغ جديدة، أكثر نجاعة، من شأنها تمكين الاقتصاد المغربي من ولوج نادي الدول الصاعدة.

وقبل أن ننكب على مناقشة محاور البرنامج الحكومي، لا بد من استحضار مجموعة من المستجدات التي عرفتها الساحة الدولية وتأثيرها على مصالحنا الوطنية، لعل أبرزها تعيين مبعوث جديد للأمين العام للأمم

مشتركة، كآلية للحوار والتفاوض، وتؤكد اليوم تشبثنا بها، خاصة وأنها أعطت نتائج إيجابية في مرحلة أولى قبل تعطيلها خلال النسخة الأخيرة للحكومة السابقة.

وقد سجلنا بارتياح كبير، السيد رئيس الحكومة، التزامكم بتفعيلها في أقرب الآجال، أثناء استقبالكم وفدا عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في اللقاء الذي عرضنا خلاله برنامج الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومنظوره، وقد لمسنا وجود التقتائية إيجابية بينه وبين البرنامج الحكومي في الكثير من فقراته، وإن كانت بعض القطاعات الإستراتيجية بحاجة إلى اهتمام أكثر عمقا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التجارة الخارجية.

إذ نتمن ما ورد في البرنامج الحكومي من إجراءات وتدابير لتحفيز ودعم الصادرات المغربية، فلا بد من التذكير بأن التجارة الخارجية وصادراتنا تتميز بعجز هيكلية يتجلى في ضعف مستوى تغطية الصادرات للواردات، مما ينعكس سلبا على ميزان الأداءات وبالتالي على الاحتياط الوطني من العملة الصعبة، وتبرز مكامن الخلل في:

- عدم تنوع المنتوجات الموجهة للتصدير؛

- عدم تنافسية المنتج المغربي بسبب التكلفة المرتفعة لمختلف حلقات اللوجستيك التجارة الخارجية، خصوصا ما يرتبط بالنقل الطرقي للبضائع والعبور المينائي والنقل البحري، فبالرغم من أن النقل الطرقي للبضائع يشكل رافعة محورية للتنمية الاقتصادية وتمية الصادرات، فإن حظيرته تتسم بالتقادم والاهتراء وقد سبق للحكومات السابقة المتعاقبة منذ 2006 أن أعدت برنامجا لتجديد هذه الحظيرة، وتؤكد بالمناسبة على ضرورة مواصلة برمجة تجديدها وإدراجها في القانون المالي للسنة الجارية.

ورغم الإصلاح الذي هم قطاع الموانئ سنة 2006 لتقليص كلفته، فإنها (العبور المينائي) مازالت باهظة، ويجب العمل على تفكيك المنظومة التعريفية داخل الموانئ لتشمل كافة المتدخلين من وكلاء ومستغلي الأرصفة مع إعادة النظر في مكوناتها ومستوياتها؛

أما النقل البحري فهند تحرير مدونة التجارة البحرية سنة 2007، اندثر الأسطول المغربي وتركز هذا النمط من النقل بين أربع شركات تتحكم فيه، مما يخل بتنافسيته وهو ما يستوجب تفكيك هذه المنظومة والتصدي لها؛

أما عن القطاع السياحي، فنتمن تبني الحكومة مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للسياحة "رؤية 2020" مع استدراك التأخير الذي طالها وضرورة إعداد برامج مندجة تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين، وبالأخص الجوانب المتعلقة بالتسويق والإنعاش، في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها، مع تنمية السياحة الداخلية التي يمكنها أن تشكل محركا دائما للقطاع.

وفما يخص القطاع الصناعي، إذ نتمن طفرة القطاع الصناعي في مجالي صناعة السيارات وصناعة الطيران، نطالب الحكومة بإيلاء مزيد من

برمجة عاجلة لتسوية مستحقاتها المتأخرة لدى المؤسسات العمومية وفق جدولة زمنية محددة وتضمن مشروع القانون المالي جميع التعديلات المقترح إدخالها عليه.

كما أدى كذلك إلى تفويت فرص هامة لجذب الاستثمار، مما سينعكس سلبا على نسبة النمو خلال السنة الحالية والسنة المقبلة، حيث راجع البنك الدولي في تقريره الأخير تقديراته بخصوص هذه النسبة من 4% إلى 3.8% بالنسبة للسنة الحالية، رغم الظرفية الاقتصادية الإيجابية المتميزة باستمرار أسعار المواد البترولية في مستويات منخفضة في السوق الدولية ووجود مؤشرات موسم فلاحي استثنائي بفضل التساقطات المطرية الهامة التي عرفتها بلادنا، إضافة إلى تكوين رصيد هام من العملة الصعبة لدى البنك المركزي.

كما أن الأرقام المتعلقة بحجم المديونية العمومية تبرز المستوى المقلق الذي وصلت إليه، حيث بلغت نسبة 64% من الناتج الداخلي الخام، الشيء الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة ويشير هواجس ومخاوف مشروعة لدى المقاولات المغربية من لجوء الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بدل ترشيدها للنفقات، إلى التضريب المحف، وهو ما سيكون له وقع سلبي على المقاولات التي استنزفت ولم يعد بإمكانها تحمل المزيد، إذ يسجل التضريب في بلادنا أعلى المستويات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

كما أن ذلك ينعكس سلبا على حجم الادخار وبالتالي على الاستثمار. إضافة إلى الاستنزاف الذي يتسبب فيه القطاع غير المنظم بالنسبة للقطاع الهيكلي وتمديده يجذب المزيد من المقاولات المهيكلة للانزلاق نحوه، وهو ما يتطلب الإسراع بتنزيل استراتيجية لدمج هذا القطاع والتي أعلنت عنها، السيد رئيس الحكومة، في البرنامج الحكومي والتي نصفق لها.

وبصفة عامة، وبالرجوع إلى البرنامج الذي نحن بصدد مناقشته، فباعتباره يدخل في إطار الإستراتيجية بتبني المخططات الإستراتيجية الكبرى، فإننا نتساءل: هل وقفت الحكومة على نتائج هذه المخططات التي ورثتها؟ هل تم إنجاز تقييم مرحلي لما أنجز منها وما لم ينجز؟ وهل تسير جميعها بنفس الإيقاع؟ ما مدى تحقيق المخططات القطاعية للأهداف المتوخاة منها؟ هل حققت المرجو منها في مجال التشغيل بمقاربة النوع المرغوب فيه لتحقيق المساواة، علما بأن نسبة النساء من الأجراء لا تتعدى 23%، ألا يدعو هذا إلى إعادة النظر في الحكامة الشاملة للسياسات العمومية؟ ألا تحتاج حكامة السياسات الاقتصادية القطاعية إلى تعزيز تكاملها وانسجامها وتنسيقها لتطويرها وتأمين جودتها في ظل غياب سياسة أفقية مندجة.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعمل بجانب الحكومة في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوصلنا معا إلى إرساء منصة

ويمكن القول بأن هذه المراجعة مسألة إيجابية، للملاءمة مقتضيات المدونة مع السياق الاقتصادي الاجتماعي الجديد، بما يعزز شروط ريادة الأعمال والاستثمار، ويدعم إقرار مناخ الثقة بين المشغلين والأجراء وكذا التنصيص على أعمال مرونة مسؤولة في العلاقة التعاقدية بما يضمن أمن وسلامة وجودة التشغيل.

كما يجب الإسراع بإقرار القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب الذي طال انتظاره في خرق سافر للفصل 86 من الدستور، وقد سبق لفرقنا أن قدم بتاريخ 26 يناير 2016 مقترح قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفية ممارسة هذا الحق، تطبيقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 29 من الدستور لضمان وتحديد شروط ممارسة الحق في الإضراب بالنسبة للأجير، وحرية العمل بالنسبة لغير المضربين، وتأمين سلامة المؤسسات وممتلكاتها.

أما فيما يخص التكوين، فإننا نذكر بأن التكوين المستمر يلعب دوراً بالغ الأهمية بالنسبة للأجير والمقاولة على السواء، فهو يمكن الفرد من الترقى المهني والاجتماعي، والحفاظ على عمله، ويمكن المقاولة من مواجهة التقلبات الاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن نظام العقود الخاصة بالتكوين ظل يعاني من صعوبات جمّة على مستوى تسييره وتدييره، مما ضيع وضيع على الاقتصاد الوطني الكثير من فرص تعزيز تنافسيته...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، استوفيتم الوقت المخصص لكم.

المستشار السيد عبد الإله حفيظ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للسيد محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي في حدود 20 دقيقة و10 ثوان، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المعين،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

سلام من ربي فلاون،

أندخل اليوم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة البرنامج الحكومي الذي قدمه أمامنا الدكتور سعد الدين العثماني والذي أود في البداية أن أهنته على الثقة المولوية السامية التي حظي بها إثر تعيينه رئيساً لهاته الحكومة من طرف صاحب الجلالة.

الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية، الذي يجب العمل على تطويره من خلال مراجعة السياسة المتبعة من قبل المؤسسات العمومية، وتحويل المقاولة الوطنية نفس الامتيازات التي تحظى بها المقاولة الأجنبية، وكذا الاقتصاد الرقمي الذي يعد أداة أساسية للإقلاع الاقتصادي.

السيد الرئيس،

لقد تضمن البرنامج الحكومي عدة التزامات تروم بالأساس مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، كما أبرز أهمية المقاولة المغربية، باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية، من خلال وضعها في صلب أولويات الحكومة حتى يتسنى لها التركيز على مهمتها الأساسية، المتمثلة في خلق الثروة وفرص الشغل، وهنا، السيد الرئيس، نوجه لكم تحية إجلال وتقدير على الشهادة التي شهدتموها في من خلالكم للمقاولة مع الصعوبات التي كانت محيطة بها منذ 2010 إلى يومنا هذا، من خلال حزمة مترابطة من الإصلاحات والتدابير الضرورية والمتكاملة التي لطلما طالبنا بها في الاتحاد العام لمقاولة المغرب، وذلك أن ما تم الإعلان عنه فيما يخص مواصلة تحسين مناخ الأعمال، يتطلب فيما يتطلب، أعمال حكامة مبتكرة في إطار اللجنة الوطنية برئاسة مشتركة بين الاتحاد العام لمقاولة المغرب ورئاسة الحكومة وقيادة جمهورية كذلك مشتركة بين الاتحادات الجهوية للاتحاد العام والولاية وإصلاح وتسيير المساطر الإدارية وتسريع رقنة الإدارة وخلق بوابة إلكترونية تتضمن الإجراءات والمساطر المتعلقة بالاستثمار، وكذا تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال كلفة تنافسية (خلق وكالة للعقار الصناعي)، بما يضمن تصنيف أفضل في ريادة الأعمال Doing Business بخول المغرب ترتيباً يدعم لحاقه بالدول الصاعدة.

وبالنسبة للإجراء المتعلق بولوج التمويل للمقاولة الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والناشئة والمبتكرة، التي تمثل 95% من النسيج المقاولة المغربي، فيجب التنصيص صراحة على تبني الحكومة لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2013، ومواكبتها من خلال وضع إطار قانوني خاص يستجيب لرهاناتها، ونقترح أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حالياً، مثل قانون "المقاولة الناتي"، و"مغرب ابتكار"، و"مقاولتي"... في مبادرة واحدة شاملة (Small Business Act)، وتأخذ بعين الاعتبار التعثرات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة، وتجمع الإمكانيات المالية والتحفيزات المتفرقة لتعمل بنجاح أكبر، كما يجب ابتكار صيغة حكامة مشتركة بين القطاع الخاص والإدارة لحكمة فضلى وفعالية أحسن، بموازاة مع منح إعفاء ضريبي لتشجيع الاستثمار.

وقد سجلنا من جهة أخرى وبارتياح كبير عزم الحكومة على مراجعة مدونة الشغل، خصوصاً بعد أن أثبت نموذج الحماية الاجتماعية المعتمد محدوديته (ارتفاع نسبة البطالة، نسبة التسريح، إفلاس المقاولة...).

بالنسبة للتحديات التي تمر منها على مستويات الوحدة الترابية ومناورات الخصوم التي تتصاعد، وبالتالي فلا مجال لاستقواء أي حزب بعدد مقاعده في مجلس النواب ما دام لم يحصل على الأغلبية التي تمكنه لوحده من فرض توجهه بالكامل.

وعلى هذا الأساس عبر حزبنا منذ المراحل الأولى للتشاور من أجل تشكيل الحكومة عن انخراطه في المساهمة بكل مسؤولية ووطنية في تجاوز معيقات ما بعد الانتخابات وتسهيل مهمة تشكيل الحكومة، بناء على اختيارات وطنية إستراتيجية يقودها صاحب الجلالة ويرعى برامجها الكبرى من أجل استرجاع بلادنا لكل طاقاتها وقدراتها المؤسساتية والاقتصادية لمواجهة التحديات.

وفي هذا السياق، اسبحوا لي السيد الرئيس أن أئوه بالمنهجية التشاركية الواسعة التي اتبناها الدكتور السيد سعد الدين العثماني، والتي ساعدت على تكوين هذه الحكومة الوطنية في احترام تام للدستور ومراعاة الاختيار الديمقراطي واستحضار التحديات الوطنية.

وانطلاقاً من هذا التوجه، فإننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، سنحرص على دعم هذه الحكومة بناء على برنامجها المعروض أمام البرلمان بمجلسه، وبناء على اختياراتنا الديمقراطية الحديثة وانحيازنا الكامل للفئات الشعبية والفئات الوسطى التي نراهن عليها في تحقيق نمو بلادنا وازدهارها.

غير أننا نؤكد من الآن للسيد رئيس الحكومة ولكافة السادة الوزراء أننا في الفريق الاشتراكي سنقوم بأدوارنا الدستورية كاملة كفريق برلماني، سواء فيما يتعلق بمراقبة العمل الحكومي أو فيما يتعلق بالحرص على جودة التشريعات وفعاليتها أو فيما يتعلق بالدفاع عن اختياراتنا الديمقراطية الحديثة.

وفي هذا الإطار، نؤكد لأعضاء الحكومة، أننا سنتعاون قدر الإمكان مع كل المبادرات الحكومية سواء في مجال التشريع أو في المجال الدبلوماسي أو في كل المجالات التي تتقاطع مع واجباتنا البرلمانية، المؤسساتية وأدوارنا الانتخابية الترابية، لكننا لن نتوانى في التنبيه لكل نقص أو تجاوز وسنصعدى لكل خلل أو ممارسة تضر بمصالح المواطنين والمواطنات أو تمس بقدرتهم الشرائية وبمكاسبهم الاجتماعية أو تسعى للتمييز أو الإضرار بحقوق الفئات الهشة أو بفتة ديال النساء أو الشباب.

كما نؤكد أننا سنكون في الفريق الاشتراكي حريصين على توسيع الحريات وعلى مناهضة كل تضيق عليها أو الشطط في استعمال السلطة، وسنسعى بكل الوسائل المؤسساتية والقانونية إلى المزيد من تحصين المكاسب الحقوقية وتمييزها وضمان تفعيلها وتمييزها بما ينسجم مع مرجعياتنا الديمقراطية الحديثة ومع قناعاتنا الفكرية والسياسية.

وليعلم الجميع أننا لا نبتدع أسلوباً جديداً في هذا الإطار، فالفريق الاشتراكي سواء في مجلس النواب أو المستشارين كان دائماً يقوم بكل أدواره

ولقد تتبنا جميعاً خلال الشهور الماضية أن عملية إفران الأغلبية الحكومية لم تكن سهلة سواء بالنسبة للحزب الذي حصل على المرتبة الأولى إثر انتخابات 7 أكتوبر الماضي أو بالنسبة للهيئات السياسية التي قررت المساهمة في تشكيل هاته الحكومة.

وبالنسبة لنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فعلى الرغم من التأويلات والقراءات الكثيرة والمتضاربة، سواء منها السياسية أو الصحفية، فإنني أؤكد اليوم من هذا الموقع المسؤول أن قرار المشاركة في هاته التجربة الحكومية كان قراراً لأهمزة حزبنا التقريرية، وبناء على تحليلنا للوضعية السياسية التي أفرزتها انتخابات أكتوبر الماضي وللظروف العامة التي تمر بها بلادنا ومحيطها الجيو استراتيجي.

في هذا الإطار لا بد لي أن أوضح أننا وبنفس المنهجية السيادية والموضوعية اخترنا في الخمس سنوات الماضية الاصطفاف في المعارضة رغم العرض الذي ما فتى السيد رئيس الحكومة السابق يتقدم به على أساس تحالف سياسي مفترض مع الكتلة الديمقراطية، لكننا آنذاك بالنظر للتحول الجذري في الواقع السياسي والانتخابي عقب الحراك الاجتماعي المغربي وما تلاه من تغيير دستوري كبير ومن انتخابات سابقة لأوانها فضلنا الوضوح السياسي وفتح المجال أمام الحزب الذي تصدر النتائج ليحرب تفعيل الوعود الانتخابية التي لم تكن آنذاك تؤمن بواقعيتها.

ولقد تثبت اليوم بما لا مجال للشك فيه أن موقفنا ذلك كان صائباً، حيث لم تستطع التجربة الحكومية السابقة في نسختها أن تبلور برنامجها على أرض الواقع، بل لم تستطع حتى استكمال الأوراش الإصلاحية الكبرى التي كانت مفتوحة منذ تجربة التناوب، وكل ما أفلحت فيه هو التراجعات عن المكاسب الاجتماعية والإضرار بالفئات الهشة والتراجع عن الحريات والمكاسب الديمقراطية، وهو ما لم تكن لتزكبه كحزب وطني ديمقراطي حداثي يؤمن بالعدالة الاجتماعية.

لكننا وبعد تحليل دقيق لنتائج انتخابات 7 أكتوبر الماضي وربطها بسياقها السياسي والدستوري، قرر حزبنا اتخاذ المبادرة بالمشاركة في هاته الحكومة بحس وطني مسئول من أجل حماية المكتسبات الديمقراطية الوطنية التي ضحينا من أجلها ومن أجل وقف مسلسل التراجعات الاجتماعية واستئناف أوراش الإصلاح الكبرى التي يسهر عليها جلالة الملك حفظه الله.

فلقد اتضح خلال الستة أشهر الماضية أن فيها خاصاً للدستور كان لدى السيد رئيس الحكومة المعين السابق، لم يكن يساعد على حسن تدبير الحياة السياسية الوطنية بما تتطلبه من سلامة وتوافق وطني، وهو ما نعتبره موقفاً متصلباً أضاع على بلادنا زمناً سياسياً ثميناً كانت له دون شك تكلفة اقتصادية وأخرى اجتماعية سيتضح قدرها فيما بعد.

ولقد نبهنا في إبانته في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مناسبات متعددة إلى أن بلادنا في مرحلة دقيقة، سواء بالنسبة لبنائها الديمقراطي أو

مثلا، كذلك ينبغي التسريع بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بدستورية القوانين، سيما وأن بلادنا أرست اليوم المحكمة الدستورية بعدما قام صاحب الجلالة بتعيين كافة أعضائها ورئسها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد دعمنا لهذا البرنامج من داخل الأغلبية الحكومية، وعلى أساس مسؤولياتنا الوطنية ورغبة الاتحاد الاشتراكي الأيكة في إنجاح هاته المرحلة، لكننا نلح عليكم الحرص على استحضار المعطيات التالية:

أولا: تطوير النموذج التنموي المغربي لمسيرة التحولات التي تقع على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني ومسيرة التحولات العالمية، فأخر تقارير المؤسسات الدولية تشير إلى تأخرنا الكبير على مستوى مسيرة الإيقاع الاقتصادي العالمي، رغم مجهودنا الاستثنائي الكبير وتضحياتنا الاجتماعية، بل إن نموذجنا التنموي لا يستجيب من حيث المردودية بالمقارنة مع حجم وأهمية الاستثمار الكبير المبذول خلال العشرية الأخيرة.

ثانيا: نطالب باستئناف وتيرة الإصلاحات الكبرى والهيكلية التي تم تدشينها منذ حكومة التناوب، والتي تباطأ بعضها وتوقف بعضها الآخر لاعتبارات سياسية أو انتخابية، رغم أن المتضرر الأكبر من ذلك هو اقتصادنا الوطني والفئات المتوسطة من الشعب المغربي.

ثالثا: نطالب بإقرار سياسات عمومية مندمجة تنخرط بشكل عضوي ضمن الاختيارات الإستراتيجية لبلادنا، فالجهود الاستثنائية التي قام بها صاحب الجلالة على مستوى النقائية المؤسسات من أجل وضع مخططات إستراتيجية في مجالات الطاقة، البنيات التحتية، النقل، تهيئة الثروة الوطنية وغيرها تحتاج في الحقيقة إلى سياسات عمومية واضحة وروافد قطاعية لدعمها وتغذية آفاقها.

نطالب أيضا بالتخلي بالشجاعة السياسية للقيام بالإصلاحات الاجتماعية الضرورية لتدارك فداحة الاختلالات التي خلفتها بعض الإصلاحات المقياسية، وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة الوفاء بالإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد وفق مقاربة تحقق الإنصاف والاستدامة، وفي نفس التوجه ينبغي العمل على تفعيل الدعم الاجتماعي لسداد الخصاص الفادح الذي سببه حذف الدعم عن المحروقات لفئات اجتماعية واسعة، ونحذر كفريق داخل مجلس المستشارين من التسرع في اتخاذ بعض القرارات التي يمكن أن تستهدف رفع الدعم عن باقي المواد الأخرى وفي مقدمتها غاز البوتان يعني البوطاغاز، دون إقرار بدائل حقيقية تحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

نطالب أيضا برفع التجميد غير المبرر على مؤسسة الحوار الاجتماعي، وما نتج عن ذلك من مساس بالمكتسبات أو المكاسب الاجتماعية ومن توترت مع الهيئات النقابية المسؤولة التي كانت في مستوى المرحلة وما تتطلبه من تضحيات ومن روح وطنية عالية، لأن استمرار أي تماطل في الافتتاح على باقي المكونات أو المركزيات النقابية سينذر بتوترات، لا نطن

البرلمانية بكل مسؤولية ونزاهة، حتى والاتحاد الاشتراكي يقود حكومة التناوب برئاسة المجاهد الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، الذي لم يتبرم يوما من المبادرة الجريئة للفريق الاشتراكي بالبرلمان المنسجمة مع مبادئ الحزب واختياراته.

السيد الرئيس المحترم،

إن البرنامج الحكومي المعروض اليوم علينا، هو غاص بالوعد والمتمنيات الإصلاحية، ونحن كفريق وإن كنا لا نتفق مع خطاب الوعد والمتمنيات والأمني، فإننا نرجو أن تكون الأربع سنوات القادمة هي كافية لتحقيق هاته الوعد، ولو أننا كنا في حاجة إلى بعض الأرقام والإجراءات العملية الكفيلة بتنفيذها وبعض المؤشرات التي تساعدنا على قياس إنجازها على أرض الواقع، من همتنا فإننا لن ندخل في مجال حول بعض الأرقام الخاصة بالنمو مثلا أو الأرقام المتعلقة بنسب البطالة وغيرها، لأن الوقت المخصص لنا لا يسمح بذلك أولا، ولأن المناسبة القريبة لمناقشة مشروع قانون المالية باعتباره الترجمة الفعلية للتصريح الحكومي ستمكنا ثانيا من نقاش مفصل حول هاته المعطيات والأرقام التي نرى أننا في حاجة ماسة إلى نقاشها.

وهنا أثير الانتباه إلى أننا كنا نتمنى أن تجتهد الحكومة الجديدة في تهيئة مشروع القانون المالي الموضوعي أو المودع لدى مجلس النواب منذ أكثر من ستة أشهر، ونحن متأكدون اليوم أن العديد من المعطيات والأرقام والتقدير الواردة به هي في حاجة إلى تهيئة بناء على معطيات الواقع الحالي، وأهمها معطيات الموسم الفلاحي الذي اتضحت معالمه وكذلك بالنظر للهيكلية الجديدة للحكومة التي ستعكس لاشك على الميزانيات القطاعية التي ستعرضها الحكومة على البرلمان بمجلسه.

أما فيما يرتبط بمضمون البرنامج الحكومي، فإننا نذكر بموافقنا في الفريق الاشتراكي، ونحن في المعارضة خلال الولاية السابقة، حيث عبرنا منذ بدايتها أننا سنكون مساندين فعليين لإرادة محاربة الفساد، إن كانت صادقة ولا تدخل ضمن الشعارات المستهلكة والمناورات السياسية والإعلامية.

اليوم نلاحظ غياب هذا الخطاب، لكننا نلح على الخطاب المتعلق بإصلاح الإدارة، كما أكد على ذلك جلالة الملك بمناسبة خطابه السامي الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية للسنة الحالية في الدورة الخريفية، ونطالب بتفعيل برامج الحكامة وإعمال المبدأ الدستوري في ربط المسؤولية بالمحاسبة وغيرها من الإجراءات التخيلية التي ينبغي أن تكون ضمن انشغالات وأولويات هاته الحكومة عبر إستراتيجية واضحة المعالم وإجراءات تنفيذية عملية يلمسها المواطن والمواطنة.

من جانب آخر، كان ضمن أولويات الحكومة السابقة تفعيل الدستور المتقدم الذي تمكنت بلادنا بفضل التعبئة الوطنية السابقة من أجل إقراره، إلا أنها تكتأت في تفعيل العديد من المقضيات الدستورية في عدد لا يستهان به من المجالات وعلى رأسها تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

عمق التأثير في الشعور الجماعي للقارة الإفريقية إن على مستوى الدول أو الشعوب والمجتمعات، كما أن هذا الإنجاز التاريخي كان له أثر واضح في زعزعة عقيدة خصوم وحدتنا الترابية المنبينة على الحقد والكراهية، مما جعل المنظومة الإفريقية اليوم تنجذب لسياسة المحبة والإخاء التي نادى بها جلالة الملك وفعالها مع أشقائه الأفارقة بسخاء كبير.

اليوم نلاحظ باعتزاز التحول المهم الذي برز في الخطاب الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة الذي تجاوب مع حكمة صاحب الجلالة بنزع فتيل التوتر من منطقة الكركارات، وهو ما فضح صيبانية وتنطع عصابة البوليساريو وكثفت استعمالها كدمية للتشويش من طرف النظام الجزائري الذي ما فتى يصطنع الأزمات، وآخرها التعامل للإنساني مع اللاجئين السوريين في الحدود الشرقية للمملكة.

السيد الرئيس،

إن التحديات التي تنتظر بلادنا كثيرة، ونحن جاهزون كاتحاد اشتراكي وكفريق برلماني لنكون في موقع المسؤولية لمواجهة كل ما من شأنه أن يمس أو يضعف كياننا الوطني أو وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار نشيد بالمجهود الكبير الذي تم القيام به على مستوى مؤسساتنا الأمنية برعاية ملكية سامية تجعلنا اليوم نعم بأمننا واستقرارنا رغم جسامة التهديدات الإرهابية، بل إننا نفخر اليوم أن بلادنا أصبحت محط تنويه في مجال التعاون الأمني، وفي محاربة الإرهاب عالميا.

وينفس المناسبة توجه تحياتنا الخاصة لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة وللدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، على جهودهم وتضحياتهم في سبيل ما تتمتع به بلادنا من أمن واستقرار.

إننا نجدد وعينا الكامل بدقة المرحلة التي تمر بها بلادنا داخليا وعلى الصعيد الجهوي والقاري أيضا، كما نؤكد انخراطنا الواعي والمسؤول في إنجاح هذه المرحلة ومواجهة كل التحديات.

ولذلك فالفريق الاشتراكي لن يكون إلا في التوجه الوطني الصادق الذي يدعم إستراتيجية صاحب الجلالة لبناء مغرب قوي وموحد ومزدهر ومتضامن ويقظ.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الموالية للسيدة رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود 22 دقيقة وبضعة ثواني.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

أن تحديات بلادنا وما هي مقبلة عليه من إصلاحات وأوراش ستتحمل تبعاته.

نلفت نظر الحكومة الموقرة بضرورة القيام بمجهود قوي واستثنائي بالنسبة لبعض القطاعات الوطنية التي تعاني من وضع كارثي وتندر بأزمة وطنية لا قدر الله، ونذكر هنا على سبيل الخصوص قطاع التعليم والصحة.

فبالنسبة للتعليم أجمعت كل التشخيصات الوطنية، سواء على مستوى الحكومة السابقة أو على مستوى المجلس الأعلى للتربية والتكوين أو المندوبية السامية للتخطيط وغيرها أن الوضع هو كارثي ويتطلب تدخلا استعجاليا على جميع الأصعدة التأطيرية، التربوية، البيداغوجية، المناهج وعلى مستوى البنيات التحتية.

أما على المستوى الصحي، فإن الخصاص هو كبير في التأطير وفي بنيات الاستشفاء، مما يجعل برامج وطنية كبرى مثل التغطية الصحية الأساسية والمساعدة الطبية "راميد" تبقى فاصرة عن ضمان تغطية اجتماعية متكاملة للمواطنين.

نطالب كفريق اشتراكي أيضا بضرورة التعاطي الإيجابي مع حاجيات ومتطلبات الوسط القروي، فالتحولات الجديدة تجعل اليوم من العالم القروي هو رافعة ينبغي أن يكون رافعة مستقبلية للتنمية الوطنية، ولكن المقاربات الراهنة المنبينة فقط على بعض جوانب الدعم أو على بعض برامج التدخل حين يقع الجفاف، أو لا قدر الله بعض الكوارث الطبيعية، هذه الإجراءات لم تعد كافية لتنمية العالم القروي وإدماجه في المقاربة التنموية العامة لبلادنا، ينبغي العمل على التقدم أكثر في مستوى تفعيل الجهوية الموسعة واستكمال الأوراش التنظيمية الممهدة لها من أجل بناء نظام جهوي قوي متقدم متكامل يدعم الوحدة الوطنية ويرسي النموذج التنموي الصاعد ببلادنا. نطالب بتعزيز المنظومة الحقوقية الوطنية ودعم استقلالية المؤسسات الوطنية ورعاية وتنمية الحريات وإرساء آليات للتنوع والمراقبة والرصد، لأن كل نمو اقتصادي وتطور اجتماعي وبناء مؤسسي لا يمكن أن نخسره إلا عبر البناء الديمقراطي وثقافة التحديث والممارسة المنبينة على حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

إن أي برنامج حكومي لا يأخذ بعين الاعتبار الاحترازا والمتطلبات السالفة، سيبقى في نظرنا خطابا غير واقعي ولن يكون موجها للسياسات ولن تكون له الآثار والنتائج المرجو بلورتها في السياسات العمومية والبرامج القطاعية.

ونحن في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنجدد التأكد من جهتنا على أننا حريصون في فريقنا البرلماني على إنجاح هذه المرحلة الحساسة من تجربتنا الوطنية، على أساس الاختيارات الأثقة الذكر وعلى أساس الانخراط المسؤول في الرؤية الإستراتيجية المستقبلية لبلادنا.

ولعل أبرز أثر لهذا المجهود الملكي القاري الواسع هو الرجوع المظفر للمملكة المغربية لحضنها الإفريقي باحتضان جماعي منقطع النظير يدل على

المسؤولة، خصوصا بعد تعييننا من المشاورات القبلية على غرار استشارتك لأرباب العمل، إلا أن خيبة أملنا كانت كبيرة، فالتصريح الحكومي على عكس ذلك جاء بما يزيد من حدة استهدافه لما تبقى من مكتسبات، خصوصا على مستوى تشريع الشغل (مدونة الشغل وقانوني النقابات والإضراب).

السيد رئيس الحكومة،

بعد التراجعات المسجلة في مجال الحريات الفردية والعامية (حرية التجمع، والاحتجاج) وعلى رأس هذه الحريات العامة الحريات النقابية التي ما فتئت تنتهك على مرأى ومسمع من السلطات العمومية وأحيانا بتواطؤ معها.

كنا نأمل أن تعلن الحكومة عن التزامات وتعاقبات مرفوقة بتدابير قانونية، ونخص بالذكر توسيع وتعزيز الحقوق والحريات النقابية بالإعلان عن التصديق على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعالم الشغل، خاصة الأساسية منها، الحقوق الأساسية للعمال وعلى رأسها الاتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية وإلغاء الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي الذي يعتبر وصمة عار في جبين التشريعات المغربية، والذي بموجبه يتم اعتقال وطرده ومتابعة المناضلات والمناضلين النقابيين لمجرد ممارسة حقوقهم النقابية المكفولة بأسمى قوانين المملكة، والذي صدرت توصية بإلغائه من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إن الاستمرارية تعني بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل الرجوع إلى سياسة شد الحبل والتشبث بالاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية وخلق أجواء التوتر والاستقواء بمنطق أغلبية لا تؤمن إلا بالرأي الوحيد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إلى أي حد يجب البرنامج الحكومي على الرهانات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

في رأينا لقد عجز البرنامج الحكومي عن تقديم إجابات واجتهادات بديلة لإنعاش المالية العمومية من أجل التقليل من المديونية مؤكدا على الاستمرار في تنفيذ الإملاءات المفروضة من المؤسسات المالية خاصة صندوق النقد الدولي، الذي لا يزال يتحكم في القرار الاقتصادي الوطني.

وما هيمنة التوازنات الماكرو اقتصادية في مضامين البرنامج، على غيرها من التوازنات الاجتماعية، إلا تجسيد لإذعان اقتصاد بلدنا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، ما أثر سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة المغربية وعموم جماهير الشعب المغربي.

والاستمرار في هذا الاختيار يرهن حاضر ومستقبل المغرب ويؤكد من جديد عجز البرنامج الحكومي عن تقديم نموذج تنموي اقتصادي قادر على تحرير المالية العمومية من المديونية، (وتجدر الإشارة هنا أن البرنامج حصر مديونية الدولة في مديونية الخزينة بنسبة 60% بدل 84% من الناتج الداخلي الخام إذا ما أضفنا مديونية المؤسسات العمومية التي تغطي طبعاً

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن بصدد مناقشة البرنامج الحكومي، يخوض إخواننا الفلسطينيون الأسرى في سجون الكيان الصهيوني نضال الأمعاء الفارغة، أي إضرابا لا محدودا عن الطعام، وصل إلى درجة الإضرار بسلامتهم الجسدية.

ومن هذا المنبر نعلن تضامننا في الاتحاد المغربي للشغل وباسم الطبقة العاملة المغربية تضامنا لا مشروطا معهم في محنتهم، دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

بعد هذا التضامن، أشرف باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بتقديم مداخلة تفاعلية مع البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به، السيد رئيس الحكومة المعين، أمام الأمام البرلمان بغرفتيه تطبيقا للفصل 88 من الدستور المغربي والمادة 230 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

لا شك أن التراكبات التي حققها الطبقة العاملة المغربية في الخبرة والتجربة والوعي الوطني والديمقراطي أهلتها وتؤهّلها لتقوم بأدوارها وأداء مهامها في إنتاج الثروة الوطنية، وفي البناء الديمقراطي والمؤسسي، ولكونها صلب وعماد المنظومة الاقتصادية، فلا يمكن تصوّر أي برنامج حكومي يهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية المنشودين دون أن يضع في صلب اهتمامه الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق يقارب الاتحاد المغربي للشغل، باعتباره طليعة الحركة العمالية والنقابية المغربية، السياسة الحكومية بعد هدر للزمن السياسي الذي أزم الوضع الاجتماعي، وكانت له تكلفة اقتصادية ورفع سقف الانتظارات ليفرز بعد ولادة قيصره حكومة رجحت كفة الإرضاءات على حساب وحدة التوجه وانسجام الرؤية السياسية التي كان يجب ان يعكسها البرنامج الحكومي.

ورجوعا لمضامين البرنامج، فإنه - في نظرنا - لا يعدو أن يكون مجرد إعلان عن النوايا، يتضمن أفكارا نمطية مرتبطة بنسخ ما جاء في الدستور من مبادئ عامة بدل التزامات واضحة قابلة للتنفيذ والأجراً والتقييم، في حين أن الاستجابة للتطلعات الكبيرة والمتعددة للشعب المغربي تستوجب التوفر على منظور استراتيجي ومنهجية شمولية تشاركية تستهدف الإحاطة بالسلات الأساسية للقضايا الكبرى ذات الأولوية، مما يمكن الدولة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين من تحديد رهانات المستقبل والتحكم في صيرورات الحاضر وخلق التوازنات الضرورية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

السيد رئيس الحكومة،

بعد سنوات من غياب حوار جدي ومسؤول، وبعد أزمة اجتماعية غير مسبوقة بسبب تعنت الحكومة السابقة وتماديها في فرض سياسة الأمر الواقع، وتبني إصلاحات مزعومة تروم نسف المكاسب الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة بنضالات مريرة عبر الأجيال، كان أملنا أن نجد في هذا البرنامج الحكومي مؤشرات انفراج وافتتاح على الحركة النقابية

الوطني فقد في السنوات الأخيرة عشرات الآلاف من مناصب الشغل جراء طبع الإفلاس وجراء إغلاق العامل.

إن إقرار نموذج اقتصادي تنموي ومستديم ببلادنا رهين بمدى قدرته على رفع نسبة التصنيع وخلق مناصب الشغل اللاتقة وعدم المراهنة على القطاع الفلاحي فحسب لارتباطه بالتوقعات المناخية المتقلبة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد افترق برنامجكم إلى الاستجابة إلى عدد من التوصيات للهيئات الدستورية الوطنية من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للحسابات.

كما أنه تجاهل بشكل كامل توصيات لجنة تقصي الحقائق فيما سمي ظلما ومهتاناً بـ "إصلاح أنظمة التقاعد" وفي قضايا جوهرية أخرى شغلت ومازالت تشغل الرأي العام الوطني من قبيل السن القانوني للعمال المنزليين وفي الحقيقة للعاملات بالمنزل، حيث تشبث المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعية الحركة الحقوقية والنقابية بسن 18 سنة كحد أدنى لولوج العمل المنزلي، ومشروع كذلك القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

بل الأدهى من ذلك، فإن برنامجكم ينم عن تحيز أو تحيز فادح لصالح رأس المال ومتناسيا رأسال العمل المتمثل في العاملات والعمال الذين يعيشون تحت رحمة وسطوة الجشع الرأسمالي المتوحش دون حسيب أو رقيب، وخير مثال في هذا الإطار ما تعانيه شغيلة تيكوبوليس كغيرها من مناطق التصدير الحرة التي باتت تشكل محميات معزولة يسود فيها قانون الغاب وتواطؤ مكشوف أحيانا مع الجهات المسؤولة، في ضرب وخرق سافر لمدونة الشغل.

وبهذا الخصوص، وفي خطوة هجومية أخرى على مكتسبات الطبقة العاملة، فقد لاحظنا إدراجكم لمراجعة مدونة الشغل بدعوى ملاءمة مقتضياتها مع معايير منظمة العمل الدولية وتطوير تشريع الشغل.

وفي ذلك في الواقع التفاف على الحقوق والمكتسبات التشريعية للطبقة العاملة ورغبة حكومية في منح أرباب العمل من خلال "مرونة الشغل" اليد الطولى في تسريح وطردهم العمال وتقليص ساعات العمل وفتح الباب على مصراعيه أمام شركات المناولة للتجار بعرق العاملين والعاملات.

كما يظهر من خلال برنامجكم، السيد رئيس الحكومة، أنكم مصررون على إقحام الهشاشة في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والشبه عمومية عبر إجراء دخيل على القطاع العام عنوانه: "العمل بالعقدة"، وهو اختيار ممنهج يعكس مدى خضوع حكوماتنا لإملاءات المراكز المالية العالمية وكذا توجهاتكم النيوليبرالية، وهو ما يؤكد مرة أخرى افتقار الحكومة لسياسة شاملة في مجال التشغيل ومكافحة العطالة.

كما نسجل تغييب البرنامج لضرورة التزامكم بالتعاقدات والانقادات الاجتماعية الموقعة من طرف الحكومات السابقة، وفي مقدمتها اتفاق 26 أبريل 2011 وافتقار البرنامج كذلك لاستراتيجية واضحة للدفع بتعاقدات

بضمان الدولة وتقدر هذه المديونية العمومية في مجملها بـ 827 مليار درهم). إن التحكم في القرار المالي وتحرير البلاد من المديونية رهين باعتماد عدالة جبائية وتديبر عقلائي شفاف للمالية العمومية، وامتلاك للإرادة السياسية الحازمة لمحاربة الفساد، عوض نهج سياسات نقشفية تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية وفي مقدمتها التعليم والصحة والتشغيل.

فعن أي عدالة جبائية نتحدثون؟ في برنامج يكرس الاستمرار في إنهاك الطبقة المتوسطة وخاصة الطبقة العاملة وعموم المأجورين بضريبة على الدخل تقتطع من المورد، ضريبة تعتبر أعلى ضريبة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لم تعد تختمل، خصوصا إذا أضفنا إليها الضرائب على الاستهلاك، وخاصة الضريبة على القيمة المضافة.

وعلى من ترهنون اجتماعيا وسياسيا؟ بعد إقصاءكم وتكركم للطبقة العاملة والمتوسطة؟ علما أنها المحرك والمنبع الأساسي للثروة الوطنية، مما يوضح غياب البعد الاجتماعي والعالي لدى الحكومة.

فالبرنامج لم يأت بجديد فيما يتعلق بفرض احترام القوانين الاجتماعية، بحيث لم يحدد أية استراتيجية تمكن من إدماج أكثر من 5 ملايين من المتبئين للقطاع الغير المهيكل وذوي حقوقهم، أي أكثر من 11 مليون (اللهم إذا استثنينا أصحاب المهن الحرة) في نظام التغطية الصحية والاجتماعية، علما أن هاذ أصحاب المهن الحرة من محامون، السيد رئيس الحكومة، وأطباء وغيرهم من (les patentés) ليسوا هم من في الدرجة الدنيا القصوى من الملحاحية بالنسبة للحاجة للحماية الاجتماعية والصحية. كما أنه لا يعير اهتماما للطبقات المتوسطة المهتدة بالهشاشة بفعل الخيارات الحكومية السالفة، إنها الطبقات المحورية في الاستهلاك الوطني وإنعاش السوق الداخلية وهي طبعا القاعدة الاجتماعية للخيار الديمقراطي، وبالتالي فتميشها وضرب مصالحها السياسية والاجتماعية يعني توسيع قاعدة اليأس والإحباط والعزوف السياسي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الطموح الذي عبرتم عنه في إلحاق بلادنا بركب الدول الصاعدة بصطدم بمحدودية الطموح الحكومي في خلق الثروة وتحقيق معدل النمو الذي لا يتجاوز 4.5% إلى 5% من الناتج الداخلي الخام ولن يكون قادرا طبعا على استيعاب مجافل المعطلين عن العمل والوافدين الجدد، علما أن هاذ الوافدين يتجاوزون 350 ألف وافد إلى 400 ألف لسوق الشغل سنويا.

فاللتحاق بمصاف الدول الصاعدة التي تحقق نموا برقيين يبقى مجرد حلم في غياب مؤشرات قوية في مجال نسبة نمو الإنتاج الداخلي الوطني والفردى وطبقة متوسطة ضروري أن تشكل القاعدة الأكثر انتشارا في المجتمع، وما يؤكد طوباوية هذا الطموح هو خلوه من أي رقم توقعي لعدد مناصب الشغل التي تعتمون خلقها في هذه الولاية، علما ان الاقتصاد

عصرية، من أجل تعليم مجاني يعيد الاعتبار للمدرسة العمومية الفاعلة في مجالها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ويعتمد إرساء الحق في التكوين المستمر مدى الحياة المهنية وأجرائه طبعا ومراجعة العقود الخاصة بالتكوين المهني، وكذا تأمين الحق في الصحة العمومية والرفع من مستوى الخدمات الصحية والتعجيل بتعميم التغطية الصحية الإجبارية التي لا تتعدى، السيد رئيس الحكومة، نسبتها في أحسن الأحوال 40% وتفعيل نظام المساعدة الطبية عبر توفير التمويلات والبنيات التحتية، علما بأن التمويل يشكل إحدى أهم الإشكاليات للخدمة العمومية.

إضافة إلى ضرورة إصلاح شمولي للإدارة المغربية تضع الموظف في صلب اهتمامها، حتى ترتقي إلى ما يصبو إليه المواطن المغربي وتمكن من تجويد الخدمة العمومية. وتساهم في مسلسل التنمية المستدامة.

فلا إصلاح للإدارة العمومية دون إشراك وانخراط الموظفين، وبالأحرى ضدهم، ومن ثم ضرورة فتح كل الحوارات القطاعية التي تهم الموظفين أينما كانوا، سواء موظفو الإدارة العمومية أو موظفو الجماعات المحلية، وكذا كل من هو خاضع للقطاع الشبه عمومي.

السيد رئيس الحكومة،

خصصت آخر فقرة من آخر محور من برنامجكم الحكومي لما سميتموه "العناية بالجالية المغربية بالمهجر" دون أن نعلنوا عن أية التزامات عملية أمام كل مغاربة العالم الذين ينتظرون تعاقبات تنطلق أولا من تفعيل الخطاب الملكي وروح دستور المملكة من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة تجيب على العديد من الأسئلة أو التساؤلات، استراتيجية تعالج الشتات والعشوائية التي طبعت لعدة سنوات معالجة قضية الهجرة، بوضع آليات وتدابير توحد وتنظم عمل المؤسسات المشتغلة على هذا الملف، هذا دون أن يشير البرنامج الحكومي إلى كيفية مقارنة وضعية العمال الأجانب واللاجئين ببلداننا اللذين يعانون أوضاعا جد صعبة ويعيشون، ويشغلون " إن حظوا بولوج سوق الشغل" في ظروف لا إنسانية تتطلب بدورها استراتيجية واضحة، أولا، للحق في اللجوء السياسي ثم استكمال ورش تسوية الوضعية القانونية للأجانب، خاصة المنحدرين من إفريقيا، انسجاما مع قرار عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، وتنفيذا للالتزامات المغربية الدولية في هذا الشأن.

أملنا كبير، السيد رئيس الحكومة، وخاصة بعد اللقاء الذي عقدتموه مع أميننا العام الأخ الميلودي محارق رفقة أعضاء الأمانة الوطنية يوم أمس الاثنين أن تتعاملوا إيجابا مع الملاحظات الجوهرية التي عبرنا عنها باسم الاتحاد المغربي للشغل في تفاعل مع البرنامج الحكومي وأن تأخذوا بعين الاعتبار الأفكار والمقترحات والانتقادات مأخذ الجد في صياغة تعديلاتكم.

إن المغرب في هذه الظرفية التاريخية الدقيقة في حاجة إلى التعبئة وحرص الصفوف في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية..

أخرى من قبيل الاتفاقيات الجماعية الوطنية والقطاعية.

إننا وفي الوقت الذي كنا ننتظر من البرنامج الحكومي أن يقدم استراتيجية وطنية شمولية محددة في الزمان والمكان لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والتقليص من حدة الفوارق الاجتماعية وفق مقاربة حقوقية تعتمد المواثيق الدولية المتعارف عليها والمبادئ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنصوص عليها في الدستور المغربي، خاصة الفصل 31، يستمر البرنامج الحكومي كسالفه في تبني نفس المقاربة والفلسفة الإحسانية لمعالجة هذه الآفات، من قبيل الإجراءات التي خصصت للدعم الاجتماعي كدعم الأرملة ومستقبلا دعم المستفيدين من سياسة الاستهداف، مقابل إصلاح صندوق المقاصة، حيث تصرون على رفع دعم الدولة عما تبقى من المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة السكر والغاز - يعني غاز البوطان - مما سيشكل ضربة أخرى للقدرة الشرائية، علما بأن صندوق الدعم الاجتماعي لا يشكل نسبة مهمة في ميزانية البرامج الاجتماعية، وأن نسبة المستفيدين منه قليلة جدا وهو من الفراغات المقلقة التي تجعلنا نشك في نية الحكومة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن الاتحاد المغربي للشغل كان يأمل في أن يحظى الحوار الاجتماعي بالمكانة اللائقة به ضمن برنامجكم هذا انسجاما مع مضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى منتدى العدالة الاجتماعية الذي احتضنه مجلس المستشارين مطلع السنة الجارية، والذي خرج بمجموعة من التوصيات تلح على الأهمية الاستراتيجية للحوار الاجتماعي.

وما يؤكد هامشية هذا المنحى في أولويات الحكومة هو استمرار البرنامج الحكومي في تمرير مشروع قانون الإضراب خارج إطار الحوار الاجتماعي على غرار القوانين التراجعية لنظام المعاشات المدنية.

وبهذه المناسبة، يؤكد الاتحاد المغربي للشغل ضرورة سحب أو تجميد قانون الإضراب وإرجاعه إلى إطاره الطبيعي، والذي هو طاولة الحوار الاجتماعي. حيث التدارس والتفاوض على كل القوانين المتعلقة بعالم الشغل.

وفي نفس السياق مدونة التعاضد، حتى يتسنى لها الحفاظ على مؤسساتها الصحية لما لها من أهمية في التحكم في كلفة النفقات والحفاظ على ما يميز هذه المنظمات التعاضدية من حكمة ديمقراطية في تسييرها على اعتبار أن مجالس الإدارة تتكون طبعا من (les bailleurs de fonds) يعني من المساهمين ومن المستفيدين.

إن تطوع المغاربة، السيد رئيس الحكومة، إلى المواطنة الكاملة وتطلع دولتنا إلى الحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية يقتضي -الرهان على الاستثمار في العنصر- البشري من خلال إصلاح جذري وشمولي لنظام التربية والتعليم والتكوين يوفر عرضا متكافئا لجميع المواطنين والمواطنات في مجال العلم والمعرفة والثقافة وفرص التشغيل، إصلاح يعتمد على مناهج تربوية

مناقشة البرنامج الحكومي تطبيقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور. وبهذه المناسبة نقف وقفة إجلال وإكرام وأكبار أمام المجهودات الكبيرة والتضحيات الجسيمة التي قدمتها وتقدمها كل القوات الملكية من جيش ودرك وأمن وقوات مساعدة وكل الأجهزة الأمنية، ورجال الوقاية المدنية، لأجل الوحدة الترابية والدفاع عن السيادة الوطنية وحماية المواطنين، في ظل الأمن والاستقرار والتصدي لكل مناورات خصوم المغرب بالخارج والداخل، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ولن أفوت هذه الفرصة للوقوف وقفة إجلال وإكبار وتقدير، أمام ما يحققه جلالتنا، أي جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتأييده الملكين من إنجازات كبيرة، بروح القائد الملهم والحكيم إن على المستوى الخارجي، باعتماد مبدأ راجح-راجح في علاقة المغرب مع إخواننا الأفارقة مما كان له الأثر الحميد والتنويع الكبير بعودة المغرب مؤسساتنا إلى بيته الإفريقي، وأيضاً بالمواقف الوطنية الراضية للمغرب والثابتة في القضية الفلسطينية ودوره الريادي لحل النزاعات ونبذ الصراعات الدموية، حفاظاً على وحدة الصف العربي واستنهاض لقيم السلم والسلام وضمان العيش والأمن لكل الشعوب العربية، نسجل باعتزاز أيضاً انخراط بلادنا في المنظومة الكونية وانفتاحها على المبادئ العالمية للسلم والسلام والتعايش وحقوق الإنسان وحق البشرية في عالم آمن ومستقر وسليم بيئياً.

السيد رئيس الحكومة،

نستحضر بهذه المناسبة التطورات الأخيرة التي عرفها ملف قضية الوحدة الترابية، حيث استطاع المغرب إحباط كل المؤامرات المحاكمة من طرف خصومه ومن طرف أعداء الوحدة الترابية الذين افتعلوا أزمة الكركرات، والتي انتهت بتقديم كرسنوف روس، مبعوث الأمم المتحدة للصحراء استقلالته والمعروف بمواقفه المنحازة إلى خصوم الوحدة الترابية، وهو انتصار كبير للدبلوماسية المغربية.

كما نستحضر أيضاً الجهود الكبيرة والتدبير الحكيم للسيد وزير الفلاحة في الدفاع عن ملف الصادرات المغربية الفلاحية إلى الاتحاد الأوروبي، حيث افتعل خصوم المغرب مشكلة جديدة بالمحكمة الأوروبية، إلا أن السيد الوزير بانفتاحه على التنظيمات المهنية، ولا سيما ممثلي السلاسل الإنتاجية المعنية بالتصدير لأوروبا تمكن من إحباط مؤامرات أعداء المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يأتي هذا التصريح بعد مفاوضات عسيرة لتشكيل الحكومة عطلت المؤسسات زهاء نصف سنة، وخلقت جواً من الانتظارية والترقب والتوجس، لذلك نقول يجب أن تنجح الحكومة ولا مجال للفشل أو تخييب انتظارات الشعب المغربي، أقول ومن منطلق المصلحة الوطنية أننا كلنا مسؤولون على نجاح هذا المشروع الوطني كل من موقعه داخل الأغلبية أو

السيد الرئيس:

شكراً السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة آمال العمري:

.. خاصة ملف وحدتنا.. نصف دقيقة..

ملف وحدتنا الترابية وفتح آفاق الأمل وتقويض شعور اليأس والإحباط وتجييف منابع الاحتقان الاجتماعي لضمان إرساء قواعد الأمن والاستقرار الاجتماعيين.

ونأمل أن ترسموا منهجية مخالفة لتلك التي طبعت المرحلة السابقة وأن تفتحوا صفحة جديدة مع الحركة النقابية وفي طليعتها الاتحاد المغربي للشغل، مؤكداً على أننا مستعدون ومنفتحون على كل المبادرات الوطنية للبناء الهادفة.

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد رئيس الحكومة.

شكراً السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس:

شكراً.

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يتفضل مشكوراً في حدود 20 دقيقة و8 ثوان.

المستشار السيد ادريس الراضي:

23 دقيقة السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

23.

المستشار السيد ادريس الراضي:

يصلحوا ذلك..

السيد الرئيس:

صحح من فضلك، 23، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

ما تفوتنيش هاذ المناسبة بلا ما نهني السيد رئيس الحكومة السيد رئيس الحكومة، السي سعد الدين العثماني، وفقك الله في هذه المهمة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في

في المعارضة.

نذكر أيضا بما لجلالة الملك من فضل عميم على المستوى الداخلي، في تعزيز دور المؤسسات وتكريس المبادئ الدستورية وحماية البلاد من كل ما من شأنه أن يزعزع استقرارها وأمنها وتلاحمها، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده أخرج مفاوضات تشكيل الحكومة من عنق الزجاجة، وتصرف تصرف الضامن لسير المؤسسات في احترام تام لإرادة الشعب ونتائج الانتخابات، ومقتضيات الدستور ولعل الجلسة التي نعيش أطوارها اليوم، انتظرناها طويلا وتأخرت كثيرا عن موعدها الدستوري، وكنا قد فقدنا الأمل في مناقشة التصريح الحكومي، لولا تدخل جلالة الملك، نصره الله وأيده.

إذن كما قلت، يأتي هذا التصريح بعد هذه المفاوضات العسيرة.

ومن مبدأ غيرتنا على نموذجنا الديمقراطي الحضاري، ومن موقع غيرتنا على مصلحة الوطن والمواطنين نحن في الاتحاد الدستوري نخرط بوعي ومسؤولية في الأغلبية الحكومية، في إطار تحالف برلماني مع إخواننا في التجمع الوطني للأحرار وإخواننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

كل هذه المستجدات، تجعلنا نعيش لحظة مفصلية في حزب الاتحاد الدستوري، بعدما قضينا عشرين سنة في المعارضة، هي فعلا لحظة تحول أثارت العديد من ردود الأفعال المختلفة، وأثارت العديد من الحساسيات المختلفة، لكنها في العمق استمرارية محكومة بحب الوطن والإخلاص في خدمة قضايا المجتمع المغربي والحفاظ على الاستثناء المغربي الذي أصبح نموذجا عالميا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لن يكون تدخلني باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي مبني على الجملات الزائدة، ولا على المزايدات الفارغة، ولا على التأييد الأعمى واللامسؤول، فأتم تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أننا سياسيا داخل الأغلبية ومع الحكومة، لكن من واجبنا دعمها ومساندتها بالنصيحة الصادقة وإبداء الرأي عند المشورة وتصحيح وتقويم الأخطاء والثغرات، مستثمرين في ذلك الرصيد والتراكمات منذ عشرين سنة في المعارضة فهي خبرة كبيرة وتجربة طويلة في مقاربة الشأن العام والتنبيه إلى الاختلالات وتقديم الاقتراحات وأرشيف هذه المؤسسة شاهد لنا لا علينا ويمكن للحكومة والباحثين الإطلاع على هذا الرصيد واستثماره.

ونحن من موقع الأمانة الملقاة على عاتقنا من الناخبين والمواطنين، مطالبون بالاجتهاد، مطالبون بالتنوير، مطالبون بالنصيحة، مطالبون بالتصحيح.

بهذه الروح، السيد رئيس الحكومة، ناقش البرنامج الحكومي، في لحظة دستورية تتطلب منا الصراحة والوضوح والعمل بنكران الذات وتجاوز الاختلافات والخلافات المحتملة - أقول المحتملة - وتغليب مصلحة هذا الوطن العزيز، وعلينا أن نتدارك الزمن الذي ضاع.

السيد رئيس الحكومة،

بالفعل تمكن المغرب من رفع قدرة منظومته الاقتصادية على مقاومة الأزمات، وتمكن من تحصيل اقتصاده من تأثيرات مختلف الأزمات العالمية وتمكن أيضا من المضي قدما في الكثير من المخططات للإقلاع بقطاعات الفلاحة من قبيل مخطط المغرب الأخضر، والصناعة من قبيل صناعة السيارات والطائرات والمخطط الأزرق في السياحة، والنهوض بالتشغيل، فمن الطبيعي أن يعلن البرنامج الحكومي استمراريته في البرامج والسياسات العمومية، لكن ما نأمل، السيد رئيس الحكومة، هو أن تكون الاستمرارية مبنية على تقييم شامل لمختلف البرامج والوقوف على نقاط الضعف وإصلاحها ونقط القوة وتمييزها، فعلى سبيل المثال كان طموح سلفكم تحقيق معدل 8% في نسبة البطالة، وبعد انتهاء الولاية السابقة ندشن هذه الولاية بطموح البرنامج الحكومي لتحقيق 8.5% ما الذي حال دون بلوغ الأهداف؟ ما هي أسباب التعثر؟ وكيف يمكن معالجتها؟

فنحن من موقع الأغلبية الحكومية مع الاستمرارية لكن بإصلاح الأعطاب وتصحيح الثغرات وتقويم السياسات العمومية لأن الاستمرارية ليست هدفا في حد ذاته بقدر ما هي مرتكز لتعزيز وتحسين المجتمع وتقديم الاقتصاد وتحسين محيط عيش الأفراد والجماعات.

نتمن عاليا ما جاء في البرنامج الحكومي من المرتكزات الخمس.

وهنا اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أفتح قوسا بخصوص المرتكز الخامس المتعلق بالشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني ولدعم هذه الفلسفة التشاركية أقترح إضافة الغرف المهنية والمؤسسات الماثلة في المشاورات وأن تعتبرها شريكا للحكومة في مستوى المؤسسات الدستورية.

نتمن الإجراءات والتدابير المتعلقة بتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة بتعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة واستكمال تأهيل الترسنة القانونية ودعم مؤسسات الحكامة وتفعيلها ومأسسة الحوار الاجتماعي، وتعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية وإصلاح المالية العمومية وإصلاح الإدارة وترشيد النفقات وإصلاح المؤسسات العمومية ووضع آليات الشفافية في تدبير المال العام.

نتمن كذلك، السيد رئيس الحكومة، النموذج الاقتصادي.

نتمن مواصلة تعزيز الاستراتيجيات القطاعية، وهي كثيرة.

كذلك تعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وتحفيز الصناعات الغذائية وإطلاق برامج 2017 و2021 لمشاريع الدعامات الثانية، بإطلاق مقاربة جديدة للمحافظة على النظم الغابوية وتأهيلها وضمان استدامتها في علاقتها بالتنمية القروية.

أما فيما يخص قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، فإننا نطالب الحكومة بدعم هذا القطاع وإعطائه الأولوية في برنامجها، لتحقيق انطلاقة جديدة لقطاع السياحة ومواصلة

غندي 25%، تكون واحد الإعادة، لأن عندنا الغاز بعض الأماكن 75% تيديوا.

نحن كذلك القطاع الغابوي لا يمكن أن نعتبر الغابة متحفا وطنيا نحافظ عليه، فالغابة ثروة اقتصادية عليها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص للشغل ولا سيما بالعالم القروي، ما يمكنش عندنا ثروة واحنا نتعطيها، خاصها هي تعطينا.

نحن مع هذا البرنامج، السيد رئيس الحكومة، ومنخرطون فيه لأنه تكلم على كل الانشغالات التي تشغل الرأي العام في جميع المجالات وعلينا أن نعلم أن المغاربة ينتظرون الملموس والواقعي، فقد ضاع الكثير من الوقت وقيل الكثير من الكلام، وعلينا أن نعلم أن جميع الدول الغربية تحتسب الزمن، أي الثواني، ثم العمل الميداني إلى جانب المواطنين وبكل التراب الوطني في تعبئة شاملة لكل الفئات الإنتاجية الفلاح، الصانع التقليدي والمستثمر والإداري ورجال السلطة والأمن والعمال والولاية والأساتذة والمعلمين، النساء والرجال من كل المواقع الحضرية والقروية بالقرى والمدارس والمعامل والحقول والمساجد والمدارس والجامعات.

تعبئة وطنية شاملة لاستدراك الزمن الضائع وبناء المستقبل وبناء المستقبل.

أختم، السيد رئيس الحكومة، هاذ السنة هاذي الكل كيتكلم على الفلاحة والعام زين، ولكن خذوا مني هاذ المسائل هاذي، السيد رئيس الحكومة، لأن السنوات اللي كانت دازت كنا كينتجو حتى ل 110 مليون طن، ولكن راه ما كينتجهاش الحكومة، ذاك الفلاحة، القنطار، تينتجها ذاك الفلاحة، فين كايين المشكل؟ دابا كايين الصابة، ما غتكونش ذاك الفنة يمكن مرتاحة، الثمن المرجعي مثلا ديال القمح راه تقريبا هاذي 40 عام وهو 4000 ريال، 20 قنطار مثلا إلى درنا المعدل ويعناها ب 4000، 80 ألف ريال، فين غادي يمشي هاذ الفلاح؟ ولهذا هاذ الفنة باش ننهضو بها وباش يبعد منها الفقر والتطرف وهاذ المسائل كلها، الثمن المرجعي، السيد رئيس الحكومة، راه مشت 420 مليار فهاذ الفترة اللي دازت الحكومات اللي سبقت، بغيناكم تعاودوا تفرحوا هاذ الناس، كما مشت ذيك 400 ريال في القنطار، هاذ المرة زيدوهم واحد 400 أخرى، هي 800 ريال،

ولهذا، أنا تنتمى يوفقنا الله ويوفقكم، السيد رئيس الحكومة، ويوفق هاذ البلد الآمن والأمين في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكرا جزيلاً.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

المتدخل ما قبل الأخير السيدة ثريا لحرش مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة في حدود 15 دقيقة.

تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية.

ونشيد بإلحاق قطاع الطيران المدني بقطاع السياحة، ونلح على الحكومة في الإسراع بتنزيل المخطط الجهوي للمطارات ودعم النقل الجوي بمجالات جديدة.

نحن مع فتح ورش تحيين وتحديث ومراجعة الترسانة القانونية المؤطرة للعقار وفق منظور شامل.

نحن، السيد رئيس الحكومة، النهوض بالتشغيل وبعلاقات الشغل وتطوير شروط العمل اللائق.

نحن تعزيز التنمية.

كذلك نحن تنمية العرض المائي.

كذلك نحن تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

نحن تعزيز التنمية البشرية والتأسيك الاجتماعي والمحالي وتفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

باقي شوية ديال الوقت، نشور على راسي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كما سبق ذلك نحن نؤمن بنجاعة المساهمة في إغناء تجربة هذه الحكومة، ونلح على أننا نتفاعل إيجابية مع كل ما جاءت به الحكومة وحرصون على أن نكون قوة اقتراحية مفيدة وفاعلة، ولذلك ملزمون بالإصبات الجيد لهموم المواطنين وللمشاكل الميدانية والواقعية، لأن، السيد رئيس الحكومة، مواطن اليوم يريد الملموس ويريد الإنجازات التي تعكس على واقعه المباشر، هناك مشاريع وهناك إصلاحات كبيرة في الطرق والكهربية والتجهيزات الأساسية، لكن العقلية السائدة لدى المواطن تجعله يبحث على الفائدة المباشرة والسريعة، ولهذا فإن معالجة المشاكل على أرض الواقع، تعتبر أولوية أساسية، لأن الأجيال السابقة من المغاربة كانت تتحلل بالصبر بينما أجيال اليوم تحب السرعة في الإنجاز وهذا منطوق عالم اليوم، وعلينا أن نحترم هذه الخاصية الإيجابية لأجيال اليوم، فهم رجال المستقبل.

السيد رئيس الحكومة،

نقدم لكم بعض الأمثلة من المعاناة اليومية للمواطنين بكل فئاتهم.

المواطنون والمستثمرون والمستهلكون يعانون من ارتفاع الأسعار سواء في الخدمات مثل الكهرباء، خصوصا بالعالم القروي، كذلك في المنتوجات والآليات المستوردة خصوصا. لأجل ذلك فقترح، السيد رئيس الحكومة، إحداث مؤسسة حكومية لحماية المستهلكين والمواطنين من الشطط والغش والرفع الغير المبرر في الأسعار، تقوم هذه المؤسسة بدور المراقبة والحماية لحقوق المستثمرين والمواطنين وخلق التوازن، وتسهر على تدبير الثروات الوطنية ومحاربة الرعب حتى لا يبقى القليل والقال.

بخصوص ثروات البلاد، أكلمكم على عملية التنقيب، عملية التنقيب وهاذ الشركات تيديوا 75%، إذن هاذي فلوس ديال الشعب، والدولة

المستشارة السيدة ثريا لحرش:**شكرا السيد الرئيس.**

قبل أن أبدأ مداخلتني أريد أن أحبي من هنا ومن هذا المنبر 540 عاملة بشركة الضحي للمصبرات بأكادير، إخواننا ورفاقنا في "السامير" لتكرير البترول، لكل المسرحين والمسرحات من العمل لسبب واحد وهو انخراطهم في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

كما أحبي كل الكونفدراليين والكونفدراليات والذين جابوا شوارع الرباط يوم 23 أبريل من أجل الدفاع عن حق أبناء هذا الشعب في التربية والتعليم.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،**السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،**

السيدة كاتبة الدولة ولا وزيرة؟ لأن أغلبية النساء سمعنا هن كاتبات دولة وليس هناك إلا وزيرة واحدة، فالسيد رئيس الحكومة يظهر لي بأنه عندنا بزاف ما نديرو في هاذ المجال ديال المناصقة ومقاربة النوع.

يشرفني، السيد الرئيس، بإسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن أتقدم أمام المجلس الموقر، بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي، لعرض موقف مركبتنا بخصوص مضمونه، وطرح عدد من التساؤلات، وبواعث القلق، بخصوص الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به.

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي أن أقول لكم وأن أذكركم بالسياق الذي تعرضون فيه هذا التصريح، والذي يتميز بوضعية الجمود المؤسساتي والسياسي التي عاشتها بلادنا لسته أشهر، وهي وضعية ناتجة عما أصبح يعرف في أديباتنا السياسية "بالبلوكاج".

هذا التصريح الذي جاء بعد لحظة عطلت فيها المؤسسات وجمدت فيها الاستثمارات، لحظة سياسية جعلت عموم المواطنين والمواطنات والطبقة العاملة في حالة انتظارية قاتلة، وفي هذه اللحظة، سيدي، وقفنا على تدمير ممنهج لمعاني السياسة والمشاركة السياسية وكل مقومات الديمقراطية التمثيلية.

سيدي الرئيس،

كيف ولماذا وصلنا إلى هذه الوضعية البئيسة؟

نادر إلى الجواب وبكل بساطة أن النظام الانتخابي المعتمد يفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها، ويقلل المشهد السياسي، ويضعف التنظيمات الحاملة لعموم وقضايا الشعب، حيث أفرزت على مدى التاريخ السياسي للمغرب حكومات غير منسجمة مذهبيا ولا فكريا ولا مرجعيا، وتتكون من أحزاب (ليبرالية متوحشة، اشتراكية، شيوعية، محافظة وكذلك ليبرالية)، وهو ما يجرنا إلى الكارثة العظمى وهي فقدان الثقة في المسلسل الانتخابي ونشر العزوف السياسي بين عموم المواطنين والمواطنات

وخصوصا الشباب منهم.

وهذه التجربة أكدت على صواب اقتراحنا إبان المشاورات السياسية لتعديل دستور 2011 باعتماد الاقتراع الفردي الاسمي في دورتين لكي تتمكن الأحزاب السياسية من تشكيل أغليات في الدور الثاني دون اللجوء إلى "أنا باغي نولي وزير وهذا باغي يدخل للحكومة ولاخور خصو يدخل ولاخور ما خصوش يدخل، لأننا الاحتكام خصو يكون للعقلانية والموضوعية وليس لإرضاء الرغبات، السيد الرئيس،

إن الوضع الاجتماعي ببلادنا مقلق و ينذر بالانفجار، فالأرقام الرسمية صادمة ومعبرة، فهل يعقل أن في مغرب القرن 21 يوجد أكثر من ثلاثة ملايين من الشباب والشابات بدون تعليم ولا شغل ولا أدنى مؤهل، فما الذي أعده برنامجكم لإخراج هذه الشريحة من المواطنين والمواطنات ووضع الهشاشة والإقصاء؟

أما فيما يخص الحوار الاجتماعي، اسمحوا لنا أن نعبر لكم عن قلقنا عما جاء في التصريح بخصوص عزم الحكومة مراجعة مدونة الشغل (تنميق هذا الإجراء بعبارة "سيكون في إطار حوار اجتماعي ومقاربة تشاركية ومندمجة". إصدار قانون تنظيمي للإضراب وقانون النقابات.

سيدي رئيس الحكومة،

اخذيتي القرارات قبل ما تجمع الحوار الاجتماعي، اخذيتي القرارات قبل ما تجلس مع النقابات، اخذيتي القرارات بلا ما تعرف واش النقابات الآن في هاته اللحظة عندهم رغبة وكين جدوى من تعديل مدونة الشغل، نحن كنا ننتظر أن نرى في برنامجكم خطة لتنفيذ مدونة الشغل الحالية، نحن نعرف ما هي الخلفية الحقيقية التي وراء تعديل مدونة الشغل، فهي تأتي من إملاءات الصندوق الدولي وكذلك البنك العالمي.

السيد الرئيس،**السيد رئيس الحكومة،**

نحن نعتبر أن الشق الاجتماعي في تصريحكم هو استمرار لسياسات سلفكم. أعلنتم أنكم ستواصلون رفع الدعم عن غاز البوطان والدقيق والسكر وهو ما سيضعف القدرة الشرائية للطبقة الكادحة والطبقة الوسطى، بعدما أجهزت سياسات سلفكم والأمين لحزبكم على الحقوق المكتسبة للموظفات والموظفين بالاقتطاع من أجورهم وتحميلهم وحدهم تكلفة ما يسمى بإصلاح نظام المعاشات المدنية.

قلتم أنكم برفع الدعم سوف تساعدون الأرامل والمطلقات، نعم نحن مع دعم الأرامل والمطلقات وكل من يعيش في وضعية الهشاشة، ولكن بسياسات اقتصادية هيكلية ليس بمنطق الإحسان والصدق ومن غدا سيتحكم في هاته الصناديق؟ ومن الذي سيقدم المساعدة وكيف سيقدمها؟ هناك مجموعة من التساؤلات حول الطريقة التي ستلجئون إليها.

هناك كذلك سؤال السيد رئيس الحكومة، وفرتم في رفع الدعم عن

مجموعة من المواد الأساسية التي أفقرت الطبقة الشعبية "12" مليار صرفت منها "4" ملايين، فأين "8" مليار التي توفرت؟
كبحاول عليه كنفول غير مليون.

لم يتطرق، السيد الرئيس، برنامجكم إلى اتفاق 26 أبريل والإجراءات التي ستعتمدها والميزانية التي سترصدونها من أجل تنفيذ هذا الاتفاق؟ وكيف ستحلون جميع المشاكل الاجتماعية لكل الموظفين والموظفات الذين هم ينتظرون منكم تطبيق اتفاق 24 أبريل الذي تخلى عنه سلفكم والتي كندعيو لو بالنجاح والاستمرارية في المهام التي يقوم بها دابا.

بالنسبة للتشغيل، فنحن نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، إن التنمية المستدامة مفتاحها التشغيل عبر خلق فرص الشغل وتشجيع المقاولات الذاتية الصغرى والمتوسطة، لكن السيد رئيس الحكومة هذا لا يعني أن ترفع الحكومة يدها عن التشغيل.

إن المرفق العام من تعليم وصحة وإدارة عمومية في حاجة ماسة للموارد البشرية من أساتذة ومعلمين وأطباء وممرضين، فالخصاص فادح وكبير مما سيؤثر على جودة الخدمات الاجتماعية.

بالنسبة للتعليم والصحة، وأتم في برنامجكم تطرقت له، فنحن نعبّر لكم عن قلقنا لما سيرتب في الخفاء أو العلن عن الإجهاد على المدرسة العمومية بضرب الحماية بفرض رسوم للتسجيل وإدخال أسلوب شراكة عام/ خاص لمنظومة التربية والتعليم وإخضاعها لمنطق السوق في ظل خصاص محمول في الأطر والتجهيزات وقصور في البرامج والمناهج.

إن تكافؤ الفرص في مجال التربية والتكوين يبدأ من التعليم الأولي، الذي يتعين ومنتظر منكم تعميمه وتوفيره مجانا.

كما ننتظر منكم، إعطاء الأهمية لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي، لأنه هو كذلك يخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس،

يعاني قطاع الصحة العمومية من اختلالات بنيوية تتجلى في الخصاص المهول في الأطباء والممرضين والتجهيزات اللازمة والتفاوت المجالي والولوج للخدمات.

كما أن نسبة المواطنين الذين يستفيدون من التغطية الصحية أقل بكثير مما صرحت به الحكومة إضافة إلى نظام المساعدة الطبية "راميد" يعرف مشاكل كبيرة بسبب عدم وفاء الحكومة السابقة بالتزاماتها لتمويل هذا النظام.

ويبقى، سيدي الرئيس، هذين القطاعين، الصحة والتعليم، هي قطاعات نحوية بامتياز.

إن الدراسات والأبحاث أظهرت على أن الاقتصاد المغربي لم يعرف إقلاعا ولم يحقق التنمية المنشودة ولا العدالة الاجتماعية تضمن كرامة المواطنين والمواطنات، حيث لم تصل نسبة النمو التي تطمح الحكومات المتعاقبة إلى تحقيقها، مما يجعله في مراتب متأخرة مقارنة مع الدول الصاعدة،

ولم تؤت استراتيجياتكم ومخططاتكم بشتى تلاويها أكلها.

فما هي يا ترى الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع الاقتصادي المتردي؟

السيد الرئيس،

أعلمتم أن أولى أولويات حكومتكم هي الحكامة الجيدة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار. ونعتبر نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن هناك مداخل أساسية لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

المدخل الأول هو إرساء دعائم حقيقية للديمقراطية عبر إصلاحات سياسية ودستورية تكرس للملكية البرلمانية وفصل حقيقي للسلط.

أما المدخل الثاني فيمر عبر القضاء على الرشوة، لكن، السيد الرئيس، نسجل كذلك والمفسدين والقضاء على الرشوة، لكن، السيد الرئيس، نسجل كذلك غياب إرادة سياسية لديكم لمحاربة الفساد، فقد تم تعطيل مجلس المنافسة وإقبار الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ولم تعرف الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المنصوص عليها في الفصل 36 من الدستور أن ترى النور.

إضافة أنه إلى حد الآن لم يتم تعيين وكيل عام بالمجلس الأعلى للحسابات.

المدخل الثالث، السيد الرئيس، هو إشراك الفرقاء الاجتماعيين والإصغاء إليهم ولاقتراحاتهم وتحسين الدخل من زيادة للأجور والتعويضات وتشجيع الاستهلاك الوطني وتحسين شروط وظروف عمل اليد العاملة والموظفين والموظفات والمستخدمين والمستخدمات للوصول إلى السلم الاجتماعي والأمن والأمان.

توسيع صلاحيات من كذلك الشروط الأساسية.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيس، استنفذت الوقت المخصص لفريقك، آسف.

آخر مداخلة في برنامج هذه الجلسة لمجموعة العمل التقدمي، تفضل الأستاذ أعمو في حدود 15 دقيقة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أعبّر لكم مرة أخرى عن تهابي الخاصة باسم مجموعتنا لكم، السيد رئيس الحكومة، الدكتور سعد الدين، وأنتن وكلكم السادة الوزراء المحترمين بالثقة المولوية، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم، وأنا لا أشك أن التوفيق سيكون بجانبكم.

في هذه اللحظة المفصليّة التي نأمل أن تعيد الحيوية والنشاط إلى مسارنا السياسي بعد تأمل وتوقف دام أكثر من خمسة أشهر، يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم إليكم وأشارككم في مناقشة التصريح الحكومي بجانب بقية

ومواصلة إصلاح منظومة العدالة في إطار تعزيز النزاهة وتكريس سيادة القانون ودعم استقلال السلطة القضائية وتحقيق فعالية القضاء ونجاعته.

السيد رئيس الحكومة،

تأتي في مرجعيات تصريحكم أنه انطلق من مرجعية الخطب الملكية السامية ليعزز بذلك هاجس التحول الديمقراطي المحكوم من حمة بالتوفيق بين دور المؤسسة الحكومية كجهاز تنفيذي فاعل يتوفر على صلاحيات قيادة وإدارة السياسات العمومية وبين دور المؤسسة الملكية كمؤسسة سيادية تسهر على الضبط والتحكيم في المؤسسات الدستورية، وتضطلع بدور التوجيه الاستراتيجي وصيانة الاختيار الديمقراطي وضمان حرية ممارسة الشأن العام.

وفي سياق دور التوجيه الاستراتيجي، يحرص البرنامج الحكومي كذلك على أن تنسجم محاوره مع التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة والأوراش التنموية الإستراتيجية الكبرى، والتي يفوق مداها الولاية الحكومية، كما أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تستدعي على مستوى الحكومة والبرلمان حضورا قويا واستثمارا جيدا للتراكمات الإيجابية الحاصلة داخل البلاد.

فمن ناحية أخرى نرى أن تقريركم أو برنامجكم على المستوى الجهوي لم يعطها ما يكفي من أجل إخراج النظام الجهوي كما نظره الدستور وتصوره، ولم يرد في التصريح الحكومي ما يفيد أن الحكومة لها تصور كامل ودقيق وسريع التنفيذ ضامن للتنزيل الكامل لورش بناء الجهوية المتقدمة في أفق الجهوية الموسعة وتوفير كل الآليات المؤسساتية وإيجاد حل حاسم لمعضلة اللاتمركز مع تفعيل ميثاق اللاتمركز، بل أن الوضع الحالي ساهم في توسيع الفوارق والتباعد وتمديد الشرح بين الجهات والمجالات، سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي.

فعلى مستوى مرجعيات البرنامج الحكومي، فالحكومة أكدت في برنامجها أنها تلتزم بالاستمرارية في تنفيذ برنامج الحكومات السابقة وهذا شيء إيجابي، ولكننا نتمنى أن تقدم الحكومة في سياق برنامجها ما يخص التصريح بمصادر وتمويل مشاريعها بشكل واضح.

وبخصوص الإعلان عن معدل النمو الاقتصادي، فعدل 4.5 و5.5 فإن هذا المعدل لم يتطور مقارنة مع التصريحات والبرامج الحكومية السابقة، وفي جميع الأحوال فإنها نسب لا تتلاءم والحاجيات المطلوبة وطموح الاقتصاد المغربي.

إن العرض الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته يتضمن مؤشرات ماكرو اقتصادية رقمية طموحة، تهم تقليص المديونية والتحكم في عجز الميزانية وتقليص حجم التضخم ونسبة البطالة، هذا أقل ما يمكن أن تقوم به الحكومة.

نسجل بارتياح على مستوى الفلاحة الانتباه إلى التباعد والفرق الكبير بين الدعامتين في المغرب الأخضر والالتزام بإعادة النظر في إعادة التوازن

الفرق والمجموعات البرلمانية، وأتلمس منكم منذ البداية أن تعتبروا ما قد تضمنته هذه المداخلة وإن كانت قصيرة - سأوافيكم بنسخة مكتوبة منها - من ملاحظات ربما مآخذ أن تأخذوها على أنها من أجل المساهمة في إغناء ودعم هذا التصريح الحكومي ليس نقدا أو تجنبا أو تهربا أو مجرد الكلام.

ولا أخفي عليكم كذلك، سيدي رئيس الحكومة، مدى الارتباط العضوي بين المهام والالتزامات الواردة في تصريحكم وبين طبعها إشكالية الحكامة في بلادنا، هي المعضلة الكبرى التي تعوق كل شيء، فإنها معادلة صعبة أخذتم على عاتقكم التوجه إليها بما تقتضيه من حزم وجراة وشجاعة، وهذا ما نتمنى لكم فيه النجاح ونحن بجانبكم، مستحضرين تجربة الإصلاح العام بالمغرب وجدل المقايضة بين الثابت والمتغير منذ ما يقرب من عقد من الزمن، عبر هذه المقايضة التي نعتبرها في حزب التقدم والاشتراكية معيارا للتحليل والتحية التي نستضيء بها لتحديد مواقفنا السياسية في مسارنا السياسي.

فالتجربة التي مر بها المغرب خصوصا من بعد 7 أكتوبر هي تجربة مريرة، توقفت للحكومة في انتظار تعيينها مدة طويلة، تطرح من جديد إشكالية مفهوم الدولة، الدولة الاجتماعية، دولة المؤسسات التي يتم فيها التوافق بين العضوية والوظيفة كمؤشر أساسي لاستمرار النمو الديمقراطي بكل أبعاده، دولة قوية بعدها الاجتماعي والمؤسسي، ولعل هذا التأخير الحاصل في تشكيل هذه الحكومة يأتي ليسائل ولنتوقف بملي عند... وتذكرنا برهان التعاقد الجديد الذي بلوره دستور 2011، فهو لا يسائل دائرة الحاكمين وحدهم فحسب في مجال تفعيله وأجرائه، بل يسائل القوى الحية في المجتمع كلها من أحزاب وبقابات وجمعيات، لأن دور القوى المجتمعية الحية السياسية والمدنية في إنجاز مفهوم الانتقال الديمقراطي لا يقل أهمية عن دور الدولة.

ويقدر ما تكون هذه الأخير مسؤولة عن تدبير وقيادة التحول الديمقراطي بقدر ما يكون المجتمع برمته مسؤولا على فعالية انخراطه وحيويته ويقضته ودوام مساءلته، ولعل من بشائر هذه اليقظة ما صاحب الفترة الطوية من الانتظار وتعيين الحكومة من جدل وسجال حول المساطر والأسباب والنوايا، مما يؤكد مرة أخرى أن المجتمع المغربي لهو عميق في تطور الديمقراطية وأنه في مساره الصحيح.

وفي هذا الإطار يظهر أن من مميزات البرنامج الحكومي الحالي انطلاقا من المرجعية الدستورية التي أولت عناية خاصة لحقوق المواطنين من قبيل الحماية الشخصية وتكريس الحريات العامة وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، فنظور الإصلاح الديمقراطي يجب أن يكون حاضرا بقوة، وبالأخص في الجانب المتعلق بالآليات وأدوات ترسيخ الديمقراطية كنظام الانتخابات الذي أصبح حوله أسئلة كثيرة ومكانة الأحزاب السياسية ودورها ومدى استقلاليتها.

وفي هذا السياق نسجل رغبة الحكومة في مجال صون الحريات

التقدم والاشتراكية.
وأخيرا، نريد أن نقف وقفة إجلال وتقدير إلى المجهودات التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية في حماية بلدنا وحماية أمننا والسهر على طمأنينتنا، وإلهم نتوجه من هنا، بكامل التقدير والاعتبار ونحي كذلك كل الساهرين على الورش المتعلق بضمان وحدتنا الترابية.

وأثير كذلك إلى أن الحكومة في هذا الباب لها مسؤولية كبيرة لا بد أن تتحملها، فالبرنامج الحكومي بهذه المطلقات، بهذه المضامين يجد في برنامجنا حركة سياسية أو كحزب سياسي، ما يجعلنا ندافع عنه بشكل قوي من أجل إنجاح المرحلة التي تجتازها بلادنا، ولهي أكثر بحاجة إلى تضافر الجهود وتكاتف الجميع من أجل عبور هذه المرحلة الانتقالية إلى ما هو أحسن. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

موعدا يوم غد إن شاء الله الأربعاء في تمام الساعة الرابعة بعد الزوال للاستماع إلى جواب أو رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية.

أشكركم جميعا، ورفعت الجلسة.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

مداخلة مجموعة العمل التقدي في مناقشة البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعتبر جلسة التنصيب البرلماني هاته، والتي سبقتها جلسة ماثلة بمجلس النواب، استكمالاً لمرحلة استهلت بالتعيين الملكي لأعضاء الحكومة، باقتراح من رئيسها: وهي مرحلة مفصلية تؤدي للوجود الدستوري الفعلي للحكومة الجديدة وتؤشر على نهاية مدة انتداب حكومة تصريف الأعمال الجارية.

وبهذه المناسبة، أود أن أجدد تهنئي الحارة، باسمي وباسم مجموعتنا، إلى السيد رئيس الحكومة على الثقة التي حظي بها من طرف صاحب الجلالة، وإلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة، متمنين لكم كامل النجاح والتوفيق في أعمالكم.

إلى هاتين الدعواتين، فلا بد هنا من تسجيل بارتياح نية الحكومة التوجه أكثر نحو الفلاحة التضامنية لاستهداف الفلاحين الصغار.

وبخصوص الإجراءات التي تهم الإستراتيجية الصناعية، نسجل كذلك التنمية في اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، هذا شيء أساسي.

فالسيد رئيس الحكومة، نعتقد أن تقوية الأسس والدعامات الرئيسية التي ترتقي بالبرنامج الحكومي وتخرجه من سطحية الأرقام والعموميات الفضفاضة، فالرهان الحقيقي هو محاربة عفاريت الجهل وتماسيح الفقر، فهي أكثر فتكا على مجتمعاتنا وأشد وقعا، وعلى رأس هذه الدعوات الرئيسية النهوض بالثقافة والتربية الوطنية وإعطاءها المكانة الريادية اللاتقة، فلا يخفى عليكم أن التربية العصرية هي مفاتيح الثقافة العصرية القادرة على تثمين كل مكونات وجدان الشعب المغربي، لأن الثقافة هي الأصل، فهي تحول الإنسان وتحول المجتمع وترتقي بها إلى السمو نحو الأفضل، وليست مجرد كسب المعارف والمدارك، وبارتباط الثقافة بالتعليم والتربية فهي المحفز على حفظ المواطن طيلة حياته على الرغبة في التعلم والبحث وإدكاء حب الاستطلاع والاكتشاف.

وفي إطار محور تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة وإطلاق سياسة لغوية مندجبة، يتعين التسريع بتنزيل القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بمشاركة مع مختلف الفاعلين في المجال.

ورغم الإشارة الرقمية إلى الأرقام المتعلقة بالتكوين، نسجل هذا بالإيجاب ما يفوق مليون و700 ألف خريج الذي تضمنه الحكومة، وإحداث 123 مؤسسة تكوينية شيء إيجابي، لكن نلفت الانتباه إلى خطورة قبلة موقوتة تتعلق بالشباب الذي يبحث عن عمل الغير المؤطر والغير المكون والذي لم تكن له حتى فرصة أن تكون له مقعد داخل المدرسة.

السيد رئيس الحكومة،

إن برنامج حكومتكم يؤشر على طموح للرفع من المؤشرات الاجتماعية عبر الزيادة في تمويل السياسات الاجتماعية، هذا شيء إيجابي كل ما أتيت به، لكن لا بد أن يتقاطر هذا الطموح الرقمي والكمي في الجانب الاجتماعي مع أهداف نوعية تتصدى بحزم لمعضلة الجهل والفقر والهشاشة من خلال تأطير دعم الفقراء والفئات الهشة وحتى المتوسطة المحتاجة إلى الدعم تأطيرا مؤسساتيا يضع الدعم العمومي في مسار تموي مدمج ويحمي المواطنين من الإتكالية والتبعية والاستغلال وقتل المبادرة، هنا تكمن أهمية ربط صندوق المقاصة إصلاح صندوق المقاصة بإحداث آليات مواكبة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

فالبرنامج الحكومي يضع الإنسان في صلب السياسات العمومية هذا شيء إيجابي، ويسعى إلى التوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بجانب تعميق البعد البيئي للسياسات العمومية، وفيه كذلك نجد عناصر تتوخى التنزيل الديمقراطي للدستور.

كل هاته المضامين نجدوها واضحة ومعززة في قلب برنامجنا كحزب

الديمقراطي بقدر ما يكون المجتمع برمته مسؤولا عن فعالية انخراطه وحيوية يقظته ودوام مساءلته.

ولعل من بشائر هذه اليقظة ما صاحب الفترة الطويلة في انتظار تعيين الحكومة من جدل وسجال حول المساطر والأسباب والنوايا، مما يؤكد أن هناك تمرينا عميقا لتطوير الديمقراطية المغربية.

وفي هذا الإطار، يظهر أن من مميزات البرنامج الحكومي الحالي انطلاقه من المرجعية الدستورية، التي أولت عناية خاصة لحقوق المواطنين، من قبيل ضمان الحماية الشخصية وتكريس الحريات العامة وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

فمنظور الإصلاح الديمقراطي يجب أن يكون حاضرا بقوة. وبالخصوص في الجانب المتعلق باليات وأدوات ترسيخ الديمقراطية كنظام الانتخابات ومكانة الأحزاب السياسية ودورها واستقلاليتها.

والبرنامج الحكومي يوحي بأن هناك التزاما بدعم الحريات، كمبادئ استحضرها ليؤكد على أهمية التلازم بين الحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية في تفعيل منظومة الحقوق الإنسانية، في إطار دولة الحق والقانون والمؤسسات.

وفي هذا السياق، نسجل رغبة الحكومة، في مجال صون الحريات، ومواصلة إصلاح منظومة العدالة في إطار تعزيز النزاهة وتكريس سيادة القانون ودعم استقلال السلطة القضائية وتحقيق فعالية ونجاعة القضاء.

كما تؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة وإرساء وتفعيل هيئة المصالحة ومكافحة كل أشكال التمييز وإطلاق سياسة وطنية مناهضة العنف ضد النساء واعتماد خطة حكومية للمساواة وتقوية الإدماج الاقتصادي للمرأة، بجانب تقوية تمثيلية النساء.

كما تضمن التصريح الحكومي مقاطع هامة توجي بالأهمية التي تنوي الحكومة إيلاءها للحقوق البيئية للمواطنين من خلال تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي.

السيد الرئيس،

كنا ننتظر أن يحمل البرنامج الحكومي ملامح الذهاب في البناء والتأسيس لمسار متميز فيه مشاعر المجتمع وطموحاته وآمال التوافق مع القيم الكونية لبناء قاعدة انطلاق نموذج للتنمية أكثر عدلا وإنصافا، والذي نتمناه أن يكون نواة صلبة للإصلاح وإعادة بناء النموذج الاقتصادي السائد، والذي تضعفت كثير من جوانبه.

وثاني هذه المرجعيات:

اعتماد الخطب والتوجيهات الملكية:

لقد انطلق البرنامج الحكومي من مرجعية الخطب والتوجيهات الملكية السامية، ليعزز بذلك هاجس التحول الديمقراطي المحكوم من جهة بالتوفيق بين دور المؤسسة الحكومية كجهاز تنفيذي فاعل يتوفر على صلاحيات قيادة وإدارة السياسات العمومية، وبين دور المؤسسة الملكية كمؤسسة

ويسرني بهذه المناسبة أن أشارككم، مع بقية الفرق والمجموعات البرلمانية لمجلسنا، في مناقشة التصريح الحكومي، من موقعنا كجزء من الأغلبية، ونحن في نفس الوقت حريصون على ضبط وتدقيق مضامين هذا التصريح انطلاقا من روح وطنية ورغبة في تحقيق المصلحة العليا للبلاد.

ونلتبس منكم أن تعتبروا ما قد تتضمنه هذه المداخلة من ملاحظات أو حتى مأخذ من باب تقوية التصريح الحكومي وإغنائه وجعله وثيقة مرجعية، لا تلزم الحكومة وحدها، بل على ضوءها يتم التعاقد الشامل مع كافة المتعاملين مع بلادنا.

هذا التصريح الحكومي - الذي نحن بصده - عبارة عن وثيقة تتضمن الخطوط العامة الكبرى لما تعترزم الحكومة تنفيذه على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويحمل تأكيدا على المحاور الخمسة التي اعتمدها.

ولا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة، مدى الارتباط العضوي بين المهام والالتزامات الواردة في هذا التصريح وإشكالية الحكامة في بلادنا وعناصر تعزيز قيم النزاهة والشفافية وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.

إنها معادلة أخذ برنامج الحكومة على عاتقه مسؤولية تحقيقها بشكل متقدم. هذا الطموح يتجلى بقوة في استحضار المرجعيات الأساسية التي عادة ما تساند وتدعم التصريح الحكومي وتعطيه قوة مرجعية في نظر الرأي العام، مستحضرين تجربة الإصلاح بالمغرب وجدل المقايسة بين الثابت والمتغير منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. هذه المقايسة التي نعتبرها في حزب التقدم والاشتراكية معيارا للتحليل وتحديد مواقف ملائمة.

وأول هذه المرجعيات:

اعتماد المرجعية الدستورية:

فالتجربة التي مر بها المغرب، خصوصا بعد انتخابات 7 أكتوبر من السنة المنصرمة والصعوبات التي أدت إلى التأخير في الإعلان عن تشكيل الحكومة، ولمدة تفوق خمسة (5) أشهر، تطرح من جديد إشكالية مفهوم الدولة، وعلاقتها مع المجتمع، أي دولة العقد الاجتماعي وأداة للصالح العام (دولة المؤسسات)، التي يتم فيها التناظر بين العضوية والوظيفة كؤشر أساسي لاستمرار النمو الديمقراطي بكل أبعاده: دولة قوية ببعدها المجتمعي والمؤسسي.

ولعل هذا التأخير الحاصل في تشكيل الحكومة يدعو إلى الوقوف مليا عند أسبابه العميقة والحقيقية، ويذكرنا برهان التعاقد الجديد الذي بلوره دستور 2011. فهو لا يسائل دائرة الحاكمين فحسب، في مجال تفعيله وأجرائه، بل يسائل القوى الحية في المجتمع كلها، من أحزاب وقنابات وجمعيات، لأن دور القوى المجتمعية الحية، السياسية والمدنية، في إنجاز مهام الانتقال الديمقراطي لا يقل أهمية عن دور الدولة.

فبقدر ما تكون هذه الأخيرة مسؤولة عن تدبير وقيادة التحول

الجهوية الموسعة، وتوفير كل الآليات المؤسسية وإيجاد حل حاسم لمعضلة اللاتركيز الإداري مع تفعيل ميثاق اللاتركيز، بل إن الوضع الحالي ساهم في توسيع الفوارق والتباعد وتفيد الشرح بين الجهات والمجالات، وظهور إحساس لدى الجميع بوجود أماكن أو مناطق لها حظ أوفر من غيرها، خارج نسق البناء الجهوي المتوازن كما تصوره الدستور.

وثالث هذه المرجعيات:

مرجعية البرنامج الحكومي السابق:

من منطلقات البرنامج الحكومي - الذي نحن اليوم بصددده - إحالاته المتعددة على البرنامج الحكومي السابق. وهو ما يدل على الاستمرارية، وفيه إشارة كذلك إلى الالتزام بمواصلة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي فتحتها الحكومة السابقة، والتي يتعين تقويتها وتعزيزها وتبنيها.

وفي هذا الإطار، لا بد من التنويه بالتأكيد على المقاربة التشاركية، ورغبة الحكومة في توسيع دائرة الحوار البناء مع مختلف الفاعلين: من معارضة وتمثيلات نقابية وفاعلين اقتصاديين ومكونات المجتمع المدني... وفي ذلك تدارك لبعض مظاهر التشنج التي صاحبت التجربة الحكومية السابقة. وكنا نتمنى أن يتقدم البرنامج الحكومي عن سابقه فيما يخص التصريح الصريح بمصادر وحجم التمويل، حيث يعتمد على استراتيجيات وبرامج حكومية مندجة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، تكون معززة بمؤشرات رقمية دقيقة وبكلفة مالية واضحة تسمح لاحقا بالتتبع الدقيق وبالتقييم الموضوعي للإنجاز الحكومي في أفق 5 سنوات.

وكنا ننظر أن يجب برنامج الحكومة على إشكالية القصور الذي ساد البرامج السابقة، والمتعلق بديناامية العمل والإنتاج من جهة وخلق الثروة وميزان توازنها العادل من جهة أخرى، باعتبار هذه الإشكالية تتطلب الحسم لضمان إعادة بناء نموذج اقتصادي عادل، بدل معالجة الأمور كما هي في إطار صيرورة قد يصعب التحكم فيها، خصوصا أمام التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع.

وبخصوص الإعلان عن معدل النمو الاقتصادي بين 4.5 و5.5%... فإن هذا المعدل لم يتطور مقارنة مع التصريحات والبرامج الحكومية السابقة وفي جميع الأحوال فإنها نسب لا تلائم الحاجيات المطلوبة في الاقتصاد المغربي.

ونظن أنها نسب يمكن تحقيقها في سنة ممطرة واحدة، وبالتالي، لا يمكن اعتبار نسب النمو الواردة في البرنامج الحكومي لإقبال، إن لم نقل خوف من واقع خال من الطموحات الكبيرة.

فعلى الحكومة أن تسعى إلى تحقيق نمو أكثر حتى تكون بالفعل حكومة تديرية ناجحة، لأن البقاء في تحديد النمو في حدوده الدنيا هو علامة الاستسلام لعقلية سياسية غريبة تكمن في عدم التعهد بنسب أعلى كي لا ينظر إلى الحكومة بأنها تستغفل الناس، وحتى لا تتعرض للمساءلة لاحقا، مع العلم أن الاقتصاد الفلاحي له دور أساسي في حقل نسب النمو ورهين

سيادية تسهر على الضبط والتحكم بين المؤسسات الدستورية، وتضطلع بدور التوجيه الاستراتيجي، وصيانة الاختيار الديمقراطي وضمان حرية ممارسة الشأن الديني.

وفي سياق دور التوجيه الاستراتيجي، يحرص البرنامج الحكومي كذلك على أن تنسجم محاوره مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والأوراش التنموية الاستراتيجية الكبرى، والتي يفوق مداها الولاية الحكومية.

لكننا نرى من جهتنا أن هذا المجهود الحكومي لا زال دون الطموح، ولا يرقى إلى ما تضمنه الخطاب الملكي عند افتتاح البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2016، والذي يتعين أن يجد صده ضمن البرنامج الحكومي عبر صياغة أهداف وبرامج متعلقة بالإدارة وعلاقتها بالمواطن.

كما نخشى أن يكون سقف الطموح المعلن عنه في المحور الثالث الخاص بتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة فيما يخص تحفيز الاستثمار عاليا بالنظر لإشكاليات ضعف الحكامة المطروحة في مجال مناخ الأعمال، والمرتبطة بتفشي الرشوة... وتحقيق عناصر الحكامة الإدارية وبناء دولة الثقة كما ورد في الخطاب المشار إليه.

كما أن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي تستدعي، على المستوى الحكومي والبرلماني والمدني، حضورا قويا واستثمارا جيدا للتراكمات الإيجابية داخل البلاد، فيما ينسجم والتوجهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بذكر بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء.

ومن جهة أخرى، نخش ألا يوفي البرنامج الحكومي الجهوية حقها، رغم تخصيص جزء من المحور الأول لترسيخ الجهوية الموسعة، وخصوصا فيما يتعلق بتنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب.

فالبعد الدستوري للجهوية لم يظهر بشكل قوي في التصريح الحكومي، باعتبارها ورشا جوهرية في إعادة هيكلة جهاز الدولة من خلال إعطاء اللامركزية مدلولها التنموي الشامل وتفعيل نظام اللاتركيز.

إن الحكومة في الولاية السابقة اكتفت بإصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية التي تم على أساسها وضع الهياكل التأسيسية من خلال المنظور الجديد للجهوية المتقدمة، إلا أن تفعيلها لم يتم بعد، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الجهوي.

ولقد كان من المنتظر أن يتلوا وضع القوانين التنظيمية استكمال الورش المؤسساتي من خلال وضع عدد من القوانين التي تمكن من إدماج كل الفاعلين المعنيين بالورش الجهوي والتنمية المحلية من مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهيئات المجتمع المدني، ومن كافة الفئات الحية في البناء المحلي، من شباب ونساء ومبدعين وفنانين... وغيرهم.

ولم يرد في التصريح الحكومي ما يفيد أن الحكومة لها تصور كامل ودقيق وسريع التنفيذ، ضامن للتنزيل الكامل لورش بناء الجهوية المتقدمة في أفق

بالسوق الخارجي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن العرض الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته يتضمن مؤشرات مآكرو اقتصادية رقمية طموحة، تهم تقليص المديونية والتحكم في عجز الميزانية وتقليص حجم التضخم ونسبة البطالة.

وهي طموحات نرى أنها مشروعة ورهينة بمدى انسجام وتعاضد عناصر تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكمة الجيدة، كما قلنا سابقا.

فعلى مستوى الإجراءات؛

نسجل بارتياح أنه على مستوى قطاع الفلاحة تم الانتباه أخيرا إلى الخلل في تدبير برنامج المغرب الأخضر الذي يكمن في اللاتوازن القائم على ثنائية غير متساوية الوسائل وشروط الإنتاج: فالدعامة الأولى المتعلقة بالفلاحة المكثفة، والتي تسيطر على غالبية الأراضي الصالحة للزراعة تستحوذ على أكثر من ثلثي الجهد العمومي، عناية وتمويلا وتشجيعا ومساندة، فيما استفادة الدعامة الثانية ضعيفة ومتواضعة: رغم أنها تهم أكثر من نصف الفلاحين المغاربة.

وتخصص لدعم الفلاحين البسطاء في العالم القروي، ومن ضمن اهتمامها إنعاش الفلاحة المعيشية وضمان استقرار العالم القروي، إلا أنها لم تستفد من الجهد المطلوب، بل بقيت ذات طبيعة ريعية تابعة، لا تساهم في سلم الرقي واحترام كرامة الإنسان. وواقع الحال هو أن 13 مليون من المغاربة من سكان الأرياف، وأن 800 ألف من الفلاحين المغاربة يكتفون باستغلال متوسط مساحات زراعية لا تتعدى 3 هكتارات، وينتجون أساسا من أجل تلبية حاجياتهم المعيشية، ويعتمدون في فلاحتهم وفي تربية ماشيتهم على التساقطات المطرية وعلى الأراضي البورية.

فلا بد هنا أن نسجل بارتياح نية الحكومة التوجه أكثر نحو الفلاحة التضامنية باستهداف الفلاحين الصغار.

وبخصوص الإجراءات التي تهم الاستراتيجيات الصناعية، نسجل كذلك النية في اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، وربط التحفيزات القطاعية بإحداث مناصب شغل، مع تطوير نظام التعويض عن فقدان الشغل، وتعزيز القابلية بالتشغيل بإجراءات تهم حاملي الشهادات.

ونسجل كذلك طموح الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ومواصلة تحسين مناخ الأعمال لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصاديات المحسنة الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال (DOING BUSINESS) في أفق 2021، فعلى المغرب مضاعفة الجهد لربح 15 رتبة على الأقل في مؤشر ممارسة الأعمال، حيث تقدم ترتيب المغرب بخمسة مراكز في سنة 2016، ليحتل الرتبة 75 عالميا من ضمن 189 دولة.

وهذا يعني عمليا، الالتزام الحكومي القوي بالتسريع من وتيرة الإصلاحات الكبرى في مجالات العدالة والإصلاح الإداري والشفافية وآجال الأداء ومعالجة مديونية الشركات والحق في الوصول إلى المعلومة... وغيرها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تقوية الأسس والدعامات الرئيسية، هي التي ترتقي بالبرنامج الحكومي وتخرجه من سطحية الأرقام والعموميات الفضفاضة. فالرهان الحقيقي هو محاربة (عفارت) الجهل و(تماسيح) الفقر... فهي أكثر فتكا على مجتمعنا وأشد وقعا...

وعلى رأس هذه الدعامات الرئيسية، النهوض بالثقافة والتربية الوطنية وإعطائها المكانة الريادية اللائقة بهما.

فلا يخفى عليكم أن التربية العصرية هي مفتاح الثقافة العصرية القادرة على تمكين كل مكونات وجدان الشعب، لأن الثقافة في الأصل، هي تحويل للإنسان وللمجتمع، وارتقاء وسمو بها نحو الأفضل، وليست مجرد كسب للمعارف والمدارك.

فبجانب ما جاء في البرنامج الحكومي بخصوص تحسين الولوج إلى الثقافة، بالنظر لدورها في تعزيز الهوية الوطنية والمساهمة في التنمية البشرية والنهوض بالتراث بشتى أنماطه وأشكاله، وما تضمنه البرنامج من تدابير إيجابية ومشجعة، وعلى رأسها إرساء استراتيجية ثقافية وطنية... فنحن هنا نلح على المناخ العام المصاحب للإبداع الثقافي، من ضرورة بناء جسور للتواصل بين "المثقف" و"السياسي" وبناء أركان الثقافة الديمقراطية.

فبناء الدولة الحديثة لن يستقيم دون إمعان النظر في دور مراكز الأبحاث والدراسات وبؤر الإبداع والخلق في صنع السياسات ودون تجسير الفجوة القائمة اليوم بين "الثقافة" و"السياسة".

وفي ارتباط الثقافة بالتعليم والتربية، فالثقافة هي المحفز على حفاظ المواطن طيلة حياته على الرغبة في التعلم والبحث عن وسائل لذلك وإذكاء حب الاستطلاع والاكتشاف والإبداع والشغف.

ولا يمكن للثقافة أن تزدهر دون النهوض بالمدرسة الوطنية. ونظن أن تنشيط المحورين الثاني والثالث من البرنامج الحكومي ركيزته تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العملي وتحسين جودة التربية والتكوين.

لا بد من التأكيد على أن النقل الكبير والأمل الواسع معقود على المدرسة العمومية التي تعيش اليوم أوضاعا خطيرة تستدعي إعطائها الأولوية القصوى، ليس فقط من أجل إنقاذها لكن لكي تحتل مكانتها كقاطرة في ورش توجيه مسيرة المغرب الحديث نحو تحقيق آمال شعبه في المستقبل.

فرغم الإشارة الرقمية إلى بعض التدابير التي لا ننتقص من أهميتها، إلا أن تعلمنا في حاجة إلى ثورة وإلى طفرة نوعية تضع التعليم العمومي في قلب رهانات التنمية، وفي صلب تطلعات البرنامج الحكومي في محوره الثالث والرابع أساسا.

وفي إطار محور تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة وإطلاق سياسة لغوية مندوجة يعين التسريع بتنزيل القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغات الأمازيغية لتستطيع الأمازيغية كلفة وطنية رسمية أن تقوم بوظيفتها كاملة

كما تنوي الحكومة الرفع من ميزانية برنامج تيسير وتوسيعها، إضافة إلى الرفع من التعويضات العائلية وتوسيع نظام التغطية الصحية بنسبة 90 % بجانب الالتزام بإنجاز 800 ألف وحدة سكنية جديدة وهو ما نسجله بارتياح.

كما نسجل أيضا عزم الحكومة على تقديم منح لفائدة المتدربين في التكوين المهني على غرار زملائهم في الجامعة.

لكن، لا بد أن يتقاطع هذا الطموح الرقمي والكمي في الجانب الاجتماعي مع أهداف نوعية تتصدى بحزم لمعضلة الجهل، والفقر، والهشاشة، من خلال تأطير دعم الفقراء والفئات الهشة، وحتى المتوسطة المحتاجة إلى الدعم، تأطيرا مؤسساتيا يضع الدعم العمومي في مسار تنموي مندمج، ويحمي المواطنين من الانكالية والتبعية المدججة والاستغلال وقتل المبادرة وهنا تكمن أهمية ربط صندوق المقاصة بإحداث آلية مواكبة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

ولا أخفيكم، السيد رئيس الحكومة، ارتياحنا، بحكم أن المحاور الخمسة التي اتخذتموها عناوين للبرنامج الحكومي، الذي نحن بصدد مناقشته، في تقاطع مع جوانب البرنامج الانتخابي لحزب التقدم والاشتراكية.

فالبرنامج الحكومي يضع الإنسان في صلب السياسات العمومية، ويسعى إلى التوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بجانب تعميق البعد البيئي للسياسات العمومية. وفيه كذلك نجد عناصر تتوخى التنزيل الديمقراطي للدستور.

وهذا ما يجعلنا نتفاعل معه بشكل إيجابي، وإننا لصادقون في انخراطنا وتعاملنا.

وأخيرا نريد أن نتوقف عن الأهمية القصوى لقضيتنا الوطنية باعتبارها الشغل الشاغل للشعب المغربي وقضيته الأولى وما تلقبه على الحكومة من مسؤوليات لضمان تسويتها النهائية في ظل السيادة المغربية وضمان الوحدة الترابية ولا يسعنا هنا إلا أن نحي القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية المرابطة في حدود بلادنا ونترحم على شهداء وطننا الأبرار.

نتمنى لكم التوفيق والنجاح.

ووفق مقارنة تشاركية مع مختلف الفاعلين في المجال.

ورغم الإشارة الرقمية إلى الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بهدف تزويد سوق الشغل بما يفوق 1.700.000 خريجة وخريج وإحداث 123 مؤسسة تكوينية جديدة، فلا بد هنا من الوقوف على إشكالية الشغل الغير القار ومظاهر البطالة المقنعة ... ولا بد من التفكير في مآل ومصير حوالي 38% من الشباب العاطلين عن العمل والذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، حيث أن ما يناهز 80% من الشباب العاطلين عن العمل يقل مستواهم التعليمي عن المستوى الثانوي أو لم يلجوا المدرسة قط. وبعبارة أخرى، فإن الغالبية العظمى من الشباب العاطلين عن العمل يلجون سوق الشغل دون تكوين ملائم، أو لا يجدون له سيلا.

إن قبلة الشباب غير الحاملين للشهادات هي قبلة موقوتة ... وقد تنفجر إذا لم تتخذ التدابير المناسبة. ولم نلمس في البرنامج الحكومي إشارات قوية إلى هذه الفئة المهمشة؟

ولا بد هنا كذلك من التشديد على أن بقاء الأمية في البلاد في حدود 8.6 مليون مواطن أمر مخجل ... ولا بد من تقييم مدى نجاعة برنامج محاربة الأمية والتصدي الحازم لهذه الظاهرة المشينة، والتي تقوض كل عناصر التنمية وتسبب في تآكل دعائمها الأساسية.

ولا يمكن محاربة الفقر والهشاشة دون التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يراد منها تسريع التنمية، عبر تقليص الفقر والهشاشة وتحسين المؤشرات ذات العلاقة بالتعليم والتربية والثقافة والتكوين، وتعزيز صحة الأم والطفل، بجانب تحقيق العدالة الاجتماعية والتربية وتقريب الفوارق بين الرجال والنساء والحد من الفوارق الصارخة، والتي تسمح باستحواذ قلة قليلة من المواطنين على الحصة العظمى من الثروات الوطنية.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن البرنامج الحكومي يؤشر على طموح للرفع من المؤشرات الاجتماعية عبر الزيادة في تمويل السياسات الاجتماعية. فمن أصل 400 إجراء حكومي أعلن عنه 150 إجراء يهم الجانب الاجتماعي، من خلال مواصلة إصلاح صندوق المقاصة والرفع التدريجي من الدعم بهدف تمويل السياسات الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة مع استمرارية صندوق التماسك الاجتماعي وتقوية البرامج المرتبطة بدعم الأرامل والمطلقات والأمهات المهملات.